جامعــة ابــن خلـــدون – تيــارت –

كلية العلوم الاقتصاديـــة و التجاريـــة وعلـــوم التسييـــر

قســم : علوم التجاريـــة

حريــة التجارة والتكتلات الإقتصاديــة الإقليميــة في إطــار المنظمــة العالميـــة للتجارة

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستــر

تخصص : تجارة دوليــة

إعــداد الطالبيـــن :

أخضـــري عبد العـــزيـــز

لغواطـــي بتقـــى

الأستــاذ المشـــرف :

بلعجيــن خالديــة

نوقشـت وأجيزت علنا بتاريـــخ :

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكنور: مداني بن شهرة رئيسا

الاستاذ: دويس عبد القادر مناقشا

الاستاذة: بلعجين خالدية مقررآ

السنـــة الجامعيـــة : 2015-2016

الإهداء

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أمي الغالية
إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ابي العزيز
إلى من آثروني على نفسهم
إلى من علموني علم الحياة
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي
إلى من كانوا ملاذي وملجئي
إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات
إلى من سأفتقدهم ..... وأتمنى أن يفتقدوني
إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... و من أحببتهم بالله طلاب قسم العلوم التجارية
إلى من يجمع بين سعادتي وحزني
إلى من لم أعرفهم ..... ولن يعرفوني
إلى من أتمنى أن أذكرهم .....إذا ذكروني
إلى من أتمنى أن تبقى صورهم .....في عيوني
إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب
إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة
إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
إلى القلب الكبير

إلى الروح التي سكنت روحي زوجتي الغالية
الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني (أصدقائي)

الشكر والتقدير

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور
سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا
فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة
ونخص بالجزيل الشكر والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا و
وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا
إلى الأساتذة الكرام في كلية التربية ونتوجه بالشكر الجزيل إلى

الأستاذة بلعجين خالدية
التي تفضلت بإشراف على هذه المذكرة فجزاها الله كل الخير فلها منا كل التقدير والاحترام

الفهرس

قائمة الجداول

المقدمة .....**أ– ب– ج– د**

الفصل الاول : مفاهيم عامة حول التكامل الاقتصادي والتكتل

تمهيد: **01**

المبحث الأول :الأساس ألمفاهيمي والنظري للتكمل الاقتصادي الاقليمي ..... 02.

المطلب الاول :مفهوم التكامل الاقتصادي الاقليمي **02**

اولا :تحديد المفاهيم **02**

ثانيا :اهم تعاريف التكامل الاقتصادي الاقليمي **04**

المطلب الثاني : اهداف التكامل الاقتصادي الاقليمي **08**

المطلب الثالث: شروط التكامل الاقتصادي الاقليمي **10**

اولا: الشروط الاقتصادية **10**

ثانيا: الشروط السياسية **12**

المطلب الرابع :أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي **13**

1– اتفاقية التجارة التفضيلية **14**

2– منطقة التجارة الحرة **14**

3– الاتحاد الجمركي **15**

4– السوق المشتركة **15**

5– الاتحاد الاقتصادي **15**

المبحث الثاني :أهم التكتلات الاقتصادية في العالم **16**

المطلب الاول :تجربة الاتحاد الاوربي **16**

المطلب الثاني : رابطة جنوب شرق اسيا **21**

المطلب الثالث :اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA **23**

المبحث الثالث :العلاقة التفاعلية بين الإقليمية والعالمية في تحرير التجارة الدولية **26**

المطلب الاول : مزايا وتحديات التكتلات الاقتصادية الاقليمية **26**

الفهرس

المطلب الثاني : التفاعل بين الاقليمية والعالمية **30**

خاتمة الفصل **33**

الفصل الثاني :التنظيم الدولي التجاري

تمهيد: **34**

المبحث الاول : التحولات في النظام التجاري الدولي **35**

المطلب الاول :تحرير التجارة من الحواجز والقيود التعريفية **35**

المطلب الثاني :مكاسب تحرير التجارة الدولية **36**

اولا :المكاسب الساكنة **36**

ثانيا :المكاسب الدينامكية **37**

المطلب الثالث :ادارة النظام التجاري الدولي لتحقيق عالمية الاقتصاد **38**

المطلب الرابع :اهم الجولات من GATT الى OMC **39**

المبحث الثاني : انشاء المنظمة العالمية للتجارة **43**

المطلب الاول:دوافع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في تطور التجارة الدولية **44**

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية والية عمل أجهزتها **45**

1- الهيكل التنظيمي للمنظمة **45**

أ- الاجهزة العامة **45**

ب - الاجهزة المتخصصة **48**

2 - الية عمل اجهزتها **48**

المطلب الثالث:مهام المنظمة ومبادئها **50**

اولا: المبادئ التي تقوم عليها..... **50**

ثانيا : مهام ووظائف المنظمة..... **52**

المطلب الرابع:اهداف المنظمة العالمية للتجارة وعناصر القوة في عملها **53**

اولا:اهداف المنظمة العالمية للتجارة **53**

ثانيا:عناصر القوة في عمل المنظمة العالمية للتجارة **54**

الفهرس

المطلب الخامس:المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمي للتجارة **56**

المبحث الثالث: انضمام الجزائر المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارية **59**

المطلب الاول:انظمام الجزائر المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة والاصلاحات المعتمدة **59**

المطلب الثاني:اسباب ودوافع طلب الجزائر للانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة **63**

المطلب الثالث:المراحل المتبعة من طرف الجزائر في سعيها للانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة **65**

خاتمة الفصل **70**

الفصل الثالث:واقع التكتلات الاقليمية في إطار التجارة العالمية

تمهيد: **71**

المبحث الأول :التكتلات الاقتصادية الاقلمية والمنظمة العالمية للتجارة **72**

المطلب الأول:قواعد وشروط الترتيبات الإقليمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة **72**

أولا: القواعد المنظمة للتكتلات الاقتصادية الاقلمية **72**

ثانيا: شروط تأسيس التكتلات الإقليمية والرقابة عليها **73**

1- شروط تأسيس التكتلات الإقليمية **73**

2-الرقابة على مدى تحقيق التكتلات الإقليمية **76**

المطلب الثاني:اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المنظمة العالمية للتجارة **77**

أولا :أراء في صالح التكتلات الاقتصادية الإقليمية **78**

ثانيا :أراء ضد التكتلات الاقتصادية الاقليمة **79**

ثالثا المشاكل التي تثيرها الاقليمية **80**

المبحث الثاني : التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية **82**

الفهرس

المطلب الاول :مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها **82**

اولا:مفهوم العولمة الاقتصادية **82**

ثانيا :خصائص العولمة الاقتصادية **83**

المطلب الثاني : تطورات الطارئة على الترتيبات الاقليمية **86**

المبحث الثالث:اثار ومزايا التكتلات الاقتصادية الاقليمية **90**

المطلب الاول :اثار جولة اوروجواي على التكامل الاقليمي **90**

المطلب الثاني : العلاقة بين الإطار المتعدد الأطراف والإقليمية **92**

المطلب الثالث : الاثار الدينامكية للتكتلات الاقليمية **93**

المطلب الرابع :اثار التكتل الاقليمي على حدود التبادل **99**

خاتمة الفصل **101**

الخاتمة

قائمة المراجع

قائمة الجداول

قائمة الجداول :

الجدول رقم 01 جولات التجارة في ضل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية	42

المقدمة

مقدمة :

لقد شهد الاقتصاد العالمي خاصة في نهاية القرن العشرين تحولات وتطورات سريعة، بحيث أخذت هذه التطورات شكل تغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية، من تحرير للتجارة الدولية وتعاظم حجم وأنشطة الشركات متعددة الجنسيات، إلى تصاعد عمليات تدويل الإنتاج وبروز تكتلات وتجمعات اقتصادية ...وبالتالي تعدد أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف دول العالم، مما ساهم هذا في المزيد من التشابك في العلاقات الاقتصادية الدولية وزيادة نسب تبادل السلع والخدمات إضافة إلى سرعة حركة رؤوس الأموال، الأمر الذي جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا، فأصبح الاقتصاد العالمي الراهن لا يعترف بالاقتصاديات المنفردة أو المجزأة وبخاصة في الوقت الذي تجري فيه التحولات باتجاه العولمة الاقتصادية.

والذي يعكس تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل والتعاون بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا وثقافيا وحضاريا وتاريخيا والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة، فعندما تمتلك أمة إرادتها فإنها تعلن هذه الإرادة في شكل تكتل اقتصادي مندمج قائم على الاتحاد والعمل المشترك.

وقد أسفر هذا الشعور عن تكوين اتحادات اقتصادية سواء في إطار ثنائي أو إقليمي، وتزامنا مع تصاعد موجة العولمة وما أفرزته من تحولات إستراتيجية على الوضع الدولي، لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية الزعيم الوحيد اقتصاديا، كما كانت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فعلى الصعيد الأوروبي، نمت المجموعة الأوروبية، وتم التوصل إلى إنشاء الاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى ظهرت دول جنوب شرق آسيا كقوة اقتصادية صاعدة، وذات وزن هام في التجارة العالمية، الأمر الذي أدى إلى إنشاء منطقة التجارة الحرة للآسيان، وخوفا من فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لسيطرتها على السوق العالمي، وخشية من العزلة الاقتصادية، بدأت في التفكير في تكتل إقليمي، فكان لها ذلك من خلال تكوين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وبذلك تأكدت الكثير من دول العالم سواء المتقدمة أو النامية منها، أن التكتل والاندماج هو أقرب طريق لحل المشاكل الاقتصادية و مواجهة مختلف التحديات.

نظرا لاحتدام التنافس بين الدول لإقامة تكتلات اقتصادية إقليمية وظهور العديد من هذه التكتلات في شتى بقاع العالم، والاستمرار في محاولات التعاون والتكامل لتحقيق درجات عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل والاستثمارات والتجارة وغيرها، وبعدما ظل العالم لفترة يعتبر أن منظمة التجارة العالمية هي الإطار القانوني الوحيد لتحرير التجارة العالمية، فقد أدى ظهور هذا الكم الهائل من التكتلات الاقتصادية إلى تواتر الحديث عن ظهور حالة من التنافس بين تحرير التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية ووفقا لأحكامها، وتحريرها في إطار هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة، التي شكلت شقا خلافيا في أعمال مؤتمر هافانا لعام 1947 ، واستمرت محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية الجات، وازدادت المخاوف مؤخرا في أعقاب ظهور المنظمة إلى النور، مما استدعى تشكيل لجنة في إطار المنظمة لدراسة آثار الترتيبات الإقليمية بصورها المختلفة على مستقبل النظام التجاري متعدد

الأطراف متمثلا في منظمة التجارة العالمية، والوقوف على مدى توافق أحكام هذه الترتيبات مع الأحكام الأساسية لمنظمة التجارة العالمية.

إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق أثيرت الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير التحرير التجاري على التكتلات الإقتصادية في ظل المنظمة العالمية للتجارة ؟

الأسئلة الفرعية

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكننا إدراج التساؤلات التالية:

- ما تأثير التكتلات الإقليمية على العلاقات الدولية من خلال تحرير التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ؟
- وهل تؤدي هذه التكتلات إلى تحويل التجارة ؟
- وما مستقبل هذه التكتلات في ظل العولمة ؟

فرضيات البحث

وفي ضوء هذه التساؤلات ننطلق في دراستنا من عدة فرضيات أساسية أهمها:

- التكتلات تساعد على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد من بلدان التكتل .
- المنظمة العالمية للتجارة أفضل حل لنجاح التكتلات و تطورها
- المنهج الإقليمي يساعد على إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف و تحرير التجارة.

أهمية الدراسة وأهدافها:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة، وذلك من خلال تزايد الحاجة لمزيد من التعاون والتكامل الدولي لتعظيم مكاسب تحرير التجارة، ودور التكتلات الإقليمية في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالدول المتحدة من خلال الاستفادة من المزايا النسبية لكل منها بالإضافة إلى دور العولمة في تسريع حركية الدول نحو إقامة هذه التكتلات والنظر في مستقبلها وتطورها في إطار العولمة.

وعليه فإن أهداف الدراسة تتلخص في تسليط الضوء على أهم التكتلات الإقليمية في العالم، وعلى طبيعة العلاقة بينها وبين منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، والوقوف على مختلف أبعادها، وما قد تسفر عنه هذه العلاقة من مكاسب أو تحديات ينبغي التحسب لها والإعداد الجيد للتعامل معها، و مدى إمكانية الدول النامية لمسايرة هذا الزخم من التطورات الهائلة في ظل العولمة والانتشار السريع لظاهرة التكتل.

وتأتي هذه المحاولة كمساهمة في تزويد المكتبة الجامعية بدراسة قد تزيل بعضا من الالتباس والغموض حول موضوع الدراسة، وربما حث الطلبة في كل المستويات على الخوض في نفس الموضوع للإجابة على تساؤلات أخرى أكثر عمقا وإفادة.

منهجية الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي من خلال الوقوف على عدة تعاريف و مفاهيم لإنشاء بعض التكتلات، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتدعيم المعلومات التي تم الحصول بأرقام و إحصائيات.

أدوات الدراسة

البحث البيبليوغرافي من كتب و مراجع و مذكرات و رسائل ماجيستر و دكتورة

البحث ألمعلوماتي من خلال استعمال مواقع الإنترنيت ذات الصلة بالموضوع

دوافع اختيار الموضوع

- لأن الموضوع من اختصاصنا "تجارة دولية"
- لما للتجارة الخارجية من أهمية في اقتصاديات الدول
- أهمية تحرير التجارة و إقامة التكتلات الإقليمية

حدود البحث

أ– الحدود المكانية :حيث شملت الدراسة على التطرق إلى عدة مناطق حرة كالنافتا و الإفتا و الكومنولث و الألينا و الأزيان إضافة إلى الإتحاد الأوروبي و المنظمة العالمية للتجارة.

ب– الحدود الزمانية: بالتطرق لهذه الدراسة من خلال فترات متباينة

الدراسات السابقة:

عبد الوهاب رميدي" :التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية– دراسة تجارب مختلفة "–البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 2007-2006 عالجت إشكالية البحث ضرورة التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول النامية وهذا لتنمية اقتصادياتها ومواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، حيث أظهر الباحث أسباب فشل التكتل في الدول النامية والتي أرجعها إلى سياسات الإحلال مكان الواردات، وإقامة حواجز تجارية مرتفعة، كما أظهر ضرورة التكامل لحل مشكلة التنمية في هذه الدول، حيث كان البحث وافر المعلومات خاصة من الناحية النظرية، بحيث تناول البحث موضوع تأثير هذه الظاهرة على التجارة الدولية بشكل نظري ومختصر، وهذا ما مثل نقطة التقاطع بين البحثين.

آسيا الوافي" :التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة " البحث عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة على مستوى كلية العلوم الاقتصادية بجامعة باتنة سنة 2006 – 2007 عالجت إشكالية البحث مستقبل العلاقة بين التكتلات الاقتصادية والإطار المتعدد الأطراف ومدى التفاعل والتعارض بينهما في مجال الانطلاق نحو المزيد من التحرير التجاري على مستوى العالم، ولقد توصل الباحث إلى أن المنهج الإقليمي ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري عالمي متعدد

الأطراف، مادامت هذه التكتلات الإقليمية لا تخالف قوانين المنظمة العالمية للتجارة، إلا أن موضوع الدراسة اقتصر على العلاقة بين التكتلات وحرية التجارة الدولية وهو ما يمثل نقطة التقاطع بين البحثين، بحيث لم تتطرق الدراسة إلى تأثير هذه الظاهرة على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية واتجاهاتها.

تقسيم البحث

وتقع الدراسة في ثلاثة فصول، يتناول الأول مرتكزات التكامل الاقتصادي من نظريات مفسرة للتكامل، ثم مفاهيم عامة حول التكامل، أسبابه، أهميته، أشكاله، مزاياه وتكاليفه، بالإضافة إلى تخصيص مبحث لاستعراض أهم التكتلات الاقتصادية في العالم في الدول المتقدمة والدول النامية.

ثم ندرس في الفصل الثاني أبعاد التنظيم التجاري الدولي، والتحول الذي طرأ عليه بإنشاء منظمة التجارة العالمية مع تناول كل ما يتصل بها من مهام ومبادئ ومؤتمرات وكذا أهدافها، وآثارها على الاقتصاد العالمي.

ثم يأتي الفصل الثالث وهو جوهر الدراسة، أين نعرج إلى دراسة العلاقة التفاعلية بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية وبين الإطار المتعدد الأطراف متمثلا في منظمة التجارة العالمية، بإلقاء نظرة على جوهر العولمة الاقتصادية وما تفرضه من تحديات، ثم دراسة أسلوب تناول منظمة التجارة العالمية لمفهوم التكامل الإقليمي، وصولا إلى علاقة التفاعل بين الإطارين، والجوانب المختلفة لهذه العلاقة، للوقوف على مدى تعارضهما أو تكاملهما ليصل العالم في ختام هذا التفاعل إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة، وكل له رأيه في حسم هذا الجدل أو ترجيح رأي على أخر.

الفصل الاول

مفاهيم عامة حول التكامل الاقتصادي والتكتل

تمهيد

تسببت المتغيرات الاقتصادية الدولية التي مر بها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين في انقلاب موازين القوى بين الدول، وأحدثت تغيرات في المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية، وتغيرات سريعة في أساليب الإنتاج والعمل دون تمكين أي مجتمع من التعايش في عزلة عن الكيان العالمي أو بما يسمى بالعولمة ومظاهرها المختلفة، إضافة إلى هذا تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي جاءت كرد فعل لما يحدث في البيئة الاقتصادية الدولية التي تتأثر بها وتؤثر فيها، وأصبح التكتل الاقتصادي بالنسبة للدول الخيار الأمثل تلجأ إليها الدول لتخفيف الآثار المتوقعة عن هذه الظروف، كما أصبح كوسيلة للاندماج في مسيرة العولمة الاقتصادية، ويضمن التوافق بينه وبين المنظمة العالمية للتجارة حيث تصبح هذه التكتلات بمثابة قوة لتعزيز التجارة العالمية.

المبحث الأول : الأساس ألمفاهيمي للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الأزمات والمخاطر التي خلفتها هذه الحرب، لكن الظاهرة أخذت قوة دفع جديدة في العشرية الأخيرة من القرن العشرين، ابن أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية الراهنة وذلك انطلاقا من اعتباره الوسيلة لتحقيق التطور على جميع الأصعدة.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي:

أولا –تحديد المفاهيم:

هناك جملة من الجوانب التي يتعين إيضاحها للوقوف على ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي، بدءا بالتعرض إلى تحديد مفهومه وتمييزه عن بعض المفاهيم الأخرى ثم التطرق إلى مفهومه في الفكر الاقتصادي الحديث وانتهاء بدراسة أشكاله.

يطرح مصطلح **التكامل** مشكلة التداخل بين المفاهيم من حيث تعدد المعاني التي تعطى للمفهوم ومن حيث المفاهيم المماثلة له مثل الاندماج،التكتل والاعتماد المتبادل.

فمثلا الأستاذ أكرم عبد الرحيم في كتابه يستخدم مصطلح **التكامل** للدلالة على التكتل والاندماج .وكذلك بالنسبة لعبد الوهاب ألكيالي (**في موسوعة السياسة**) نجده لا يفرق بين التكامل والاندماج[1] حيث يرى أن التكامل أو الاندماج هو" حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظاما حيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبة في أي من العناصر المكونة وحدها[2]

وعليه قبل أن نتعرض لجوهر الدراسة ينبغي البدء بتحديد المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة.

بالنسبة" **للتكامل الاقتصادي**"، هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما في تحديده [3]:

الاتجاه الأول : اتجاه عام يعرف التكامل على أنه" أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة " وينتقد هذا التعريف لاتساعه، الأمر الذي يجعل كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية، وهو ما يجعل من التكامل مفهوما لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى.

---

[1]– إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، القاهرة :مكتبة مدبولي، ط 1. 2000, ص41

[2]– عبد الوهاب ألكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1990.3 ، ص 779 ،

[3]– إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ، ص 41

الاتجاه الثاني :فهو اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل" عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة "ومن ثم فإن عملية التكامل تتضمن نقل الاختصاصات في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية.

ويشير" **التكامل** "في معناه اللغوي إلى ربط أجزاء بعضها إلى بعض ليتكون منها كل واحد [1].

ويستخدم الاقتصاديون مصطلح" **التكامل** "لنقل المعنى الإنجليزي (**Intégration**) المشتق من الفعل (**Intègre**)

الذي يعني الشيء المترابط عضويا في كل لا يتجزأ، لذا فإن البعض الآخر من الاقتصاديين يفضل استخدام مصطلح" **الاندماج** "بدلا من التكامل، غير أن هذا الأخير هو الشائع والمستعمل في أغلب الدراسات[2].

وقد بنى المنظرون على مصطلح التكامل، نظرية في التكامل الدولي والإقليمي، إلا أنهم اختلفوا في إعطاء مفهوم واحد لها وذلك لاختلاف النماذج التي أحاطوها بالبحث والدراسة ما أدى إلى التباين في الفرضيات والنتائج التي استخلصوها.

بالنسبة لكلمة" **التكتل** "تشير إلى دمج أجزاء في كل واحد، ورغم حداثة عهدها فقد ازداد الاهتمام بها في الأدب الاقتصادي على نطاق واسع بحيث أصبحت إحدى المفاهيم الاقتصادية
الواسعة الانتشار في الوقت الحاضر.[3]

ويرى بعض الاقتصاديين أن" **التكتل الاقتصادي** "يعبر عن تنظيم تعاوني يرمي إلى إحلال منطقة موحدة مكان بلدان متفرقة، وذلك بقصد تمكينها من وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية ساعية إلى تطبيق مبدأ التكامل الاقتصادي.

كما يعرف على أنه يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة، والتي تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح والوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول[4].

أما كلمة" **إقليمي** "أو" **الإقليمية** "فهناك اعتبارين اثنين في تحديدها :[5]

الاعتبار الأول :يرى في الإقليم وحدة أرضية تضم في إطارها مصالح مترابطة بمعنى أنه يتبنى معيارا جغرافيا في تعريف الإقليمية.

---

[1]– حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، القاهرة :دار الفكر العربي، ط1. 1998,ص 7

[2]– سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، 1991 ، ص277

[3]– إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ، ص42

[4]– عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، القاهرة :مجموعة النيل العربية، 2002 . ، ص30

[5]– علي صادق أبوهيف، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية :منشأة المعارف، ط12 .1975,ص675

الاعتبار الثاني :يرى بأن الظروف هي التي تحدد المقصود بالإقليم في كل حالة على حدى، أي لا يمكن وضع قواعد لتحديد الإقليم، بل يرجع في ذلك إلى الاتفاق الإقليمي، هو الذي يحدد الإقليم في ما يرسمه من قواعد وما يتضمنه من نصوص.

وبالنظر إلى التطورات التي صاحبت بناء العلاقات الدولية خاصة منذ بداية الثمانينات والتي أفرزت خلفيات ودوافع جديدة للترابط بين الدول، أصبح المعيار الجغرافي معيارا أضيق من أن يكون قاعدة لتحديد التجمعات الإقليمية، حيث برزت حاجات ومصالح مشتركة يمكن أن تحقق الترابط بين الدول دون أن تكون متجاورة من الناحية الجغرافية ومن أمثلة ذلك منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (**APEC**).

فالإقليمية[1] هي مفهوم وسط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول سواء على المستوى القاري أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وهي حالة وسيطة بين المحلية التي تدفع الأفراد والجماعات والمؤسسات لتضيق نطاق اهتماماتها سواء السياسية أو الاقتصادية، وبين العولمة التي تستهدف إزالة الحدود الجغرافية والجمركية وتسهيل نقل الرأسمالية عبر العالم كله كسوق كوني، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها اختيارية كما تتضمن تنازلات عن جزء من سلطة القيادة العليا، تمثل جماعة وتتصرف باسمها.

ولأن موضوع الدراسة يهتم أساسا" **بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية** "رأينا من الضروري التعرض للنقاط السابقة نظرا للتداخل الكبير على مستوى المفاهيم والمعاني والنتيجة التي وصلنا إليها والتي ستكون منطلقا للدراسة هو أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية هي وسيلة تلجأ إليها دول معينة ضمن منطقة معينة لتحقيق أهداف مختلفة ومتعددة ولكن ترتكز جميعها حول دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الضرورية لتحقيق معدلات نمو طموحة وتحقيق الرفاهية لشعوب تلك الدول.

وعليه تعتبر" **التكتلات الاقتصادية الإقليمية** "أهم النماذج التنموية التي تنطوي على مبدأ التكامل الاقتصادي كضرورة ومنهاج لبلوغ أعلى مستويات ودرجات التكامل.

إذن التكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن تطابق الجانب النظري مع الجانب العملي فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي، وبالتالي فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية تجد تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي.

ثانيا –أهم تعاريف التكامل الاقتصادي الإقليمي :

ومن أهم تعاريف التكامل الاقتصادي الإقليمي نذكر:

1- **حسب التصور الغربي الرأسمالي:** يعرف" **بيلا بالاسا**"(**Bela.BALASSA, the theory of economic integration,1961**) التكامل الاقتصادي بأنه" عملية وحالة ، فبوصفه عملية أو

[1]– عبد العزيز هيكل، **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية**، بيروت :معهد الإنماء العربي، ط1 ,1976,ص ص 11-12

مسار (**Process**) يتضمن كافة الإجراءات الموجهة لإلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الرامية نحو "التكامل"، وحالة (**State**) يشير إلى غياب مختلف صور التفرقة بين الوحدات الاقتصادية الوطنية[2]"

انطلاقا من هذا التعريف نلاحظ أن *(**B.BALASSA**) يعتمد على مناقشة قضية التمييز أو التدخل الحكومي وعلاقتها بسياسة حرية التجارة الخارجية، إذ يذهب إلى اعتبار أن اختفاء التمييز أو التدخل الحكومي يعد شرطا منطقيا ومدخلا طبيعيا لتحرير التجارة بين مجموعة الدول الأعضاء في التنظيم التكميلي.[1]

يتضح من خلال تعريف "**B.BALASSA** "أن التكامل **الاقتصادي** الاندماج هو مفهوم ديناميكي وتظهر هذه الديناميكية جليا في التجربة الأوروبية إذا ما تأملنا مختلف المراحل التي مرت بها منذ نشأة الجماعة الأوروبية وفقا لمعاهدة روما سنة **1957** ، وتدرج منها إلى السوق الأوروبية المشتركة بين ستة دول أوروبية، وتوسع بعد ذلك في العضوية ثم تحول إلى إتحاد اقتصادي في إطار سوق واحدة عام **1992** ثم وحدة نقدية عام **1999** ، وآخر مرحلة هي انضمام عشرة دول من أوروبا الشرقية إلى الإتحاد الأوروبي سنة **2004** .

وقد اهتم" **تنبرغن**(**Tinbergen**). **Jan Tinbergen, International Economic Integration,**)**1954** بطرح **بالاسا** ودعا إلى التمييز بين **التكامل السلبي والتكامل الإيجابي** حيث يرى**Tinbergen**" أن **التكامل الاقتصادي**" هو الوسيلة لخلق الهيكل المرغوب في الاقتصاد الوطني" بما يتضمنه ذلك من إزالة للحواجز غير الطبيعية بين الدول الأعضاء والتي تحول دون كفاءة النظام الاقتصادي، وكذلك إيجاد الصيغ الملائمة للتنسيق والتوحد بين هذه الدول[2].

ويشير إلى" **التكامل السلبي** "باعتباره يتضمن استبعاد بعض أدوات السياسة الاقتصادية الدولية، أما" **التكامل الإيجابي** "فيتطلب اتخاذ إجراءات تدعيميه من أجل التنسيق في بعض الجوانب الاقتصادية بصفة عامة والتجارية بصفة خاصة كالضرائب والرسوم[3]

وعليه فالشق الثاني الإيجابي فيتطلب إجراءات عمديه لا تقبل عليها الدول المعنية إلا في مراحل متقدمة من عملية التكامل.

2- اما"ماكلوب" (**Machlup**):

(**Fritz Machlup, A History of thought on Economic Integration, 1977**)، ففي مناقشته لمفهوم التكامل الاقتصادي يعتبر" إن فكرة التكامل الاندماج

---

[2]– بيلا بالاسا، ترجمة رشيد البراوي، **نظرية التكامل الاقتصادي**، القاهرة :دار النهضة العربية، 1964 ، ص10

*–ولد في بوداباست عام 1928 اقتصادي هنغاري من جامعة يال توفي في واشنطن عام 1991

[1]– سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، القاهرة :جامعة حلوان، ط1 ,2003,ص31

[2]– عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي –دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر –**، القاهرة :دار النهضة العربية، 2002 ، ص137

[3]– محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، 1999 ، ص217

الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل"، ويضيف أنه" في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة، وبصفة أكثر تحديدا، دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة، أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمن ذلك من أن تتساوى أسعار السلع في جميع أنحاء المنطقة التكاملية مع تعريف تساوي وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانيات الكاملة للتنقل[4].

وفي هذا الإطار فإن *"**Machlup**" يعتبر أن" جوهر التكامل الاقتصادي ينظر إلى إزالة العقبات،التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية، وإن لمن تكن بالكافية وحدها لإحراز

التكامل الكامل، الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز، وأن تؤكد عدم التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي صنعها الإنسان.

وجهة نظر أخرى للكاتب المجري" **فاجدا**" (**Vajda**)**:

(Irme Vajda, Integration, Economic Union and the National States)حيث ميز بين نوعين من التكامل ،

اولهما **التكامل من خلال السوق** (**market Integration**) الذي يضمن إمكانية تداول المنتوجات داخل نطاق التجمع التكاملي دون عائق ،والثاني هو التكامل **بالانتاج والتنمية** (**Production and Development Integration**) الذي يتم بواسطته رفع مستوى الفروع التي لا يمكن لها ان تبلغ حدودها المثلى ضمن الحدود الوطنية إلى المستوى الإقليمي، مع تخطيط إنتاجها على هذا المستوى الأخير، وهو ما ينطبق، في رأيه، على جميع الاقتصاديات أيا كان نظامها أو درجة تقدمها[1]

غير أن القضية في هذه التعاريف جميعا أنها تعطي حكما قيميا بأفضلية الانتقال إلى حالات أعلى من الترابط بين أعضاء التجمع، وكأن كبر الحجم بحد ذاته أمر مفضل، بغض النظر عما يفعله التجمع الأكبر بالاقتصاد الوطني.

ولو طبقنا أسلوب "**Tinbergen**"*** الخاص بعملية رسم السياسة الاقتصادية، لوجدنا أن الطبيعة الإستهدافية للتكامل في إطار النظام الرأسمالي، تفرض إدخال تعديلات على السياسات القطرية الوطنية للوصول

---

[4]- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ، ص43

*- **Machlup ولد عام 1902 في وينر نوستادت (أمريكي نمساوي) من جامعة فيينا بروفيسور اقتصاد توفي عام 1983**

-Vajda ولد في بودابست 1900 اقتصادي وتوفي عام1969**

***- **Tinbergen ولد في لاهاي عام 1903 بروفيسور جامعة واقتصادي هولندي توفي سنة 1994**

[1]- إبراهيم العيسوي وآخرون، **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي – مقاربات نظرية –**، بيروت :مركز ، دراسات الوحدة العربية، ط1 1990ص233

إلى الحد الأقصى للرفاهية دون أدنى تدخل من أي مؤسسات ذات طبيعة قطرية وبخاصة إزالة القيود على التجارة وتعزيز ظروف المنافسة الحرة.[2]

عموما،على الرغم من الاختلافات في التفاصيل تشترك المفاهيم المختلفة التي قدمها أهم المفكرين الغربيين أمثال "**F.Machlup**" "**"،"J.Tinbergen**"،"**Pinder**"،"**G.Myrdal**"،"**B.Balassa**

في أن **التكامل الاقتصادي** هو تلك العملية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الوحدات الوطنية المختلفة، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج بهدف الحصول على مكاسب اقتصادية في شكل زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعا لذلك.

3- حسب التصور الاشتراكي:

يبرز التوجه العام لمفهوم **التكامل** في الطرح الاشتراكي من خلال كتابات عدة مفكرين نذكر منهم"**Eva Ruminska**" التي ترى في مؤلفها **The CMEA : Integration of Planned Economies, 1982**)

أن التكامل الاقتصادي، عبارة عن عملية موضوعية تخضع لتخطيط منظم تهدف إلى تقريب مستويات التطور الاقتصادي بصفة متساوية للدول الاشتراكية عن طريق إنشاء مؤسسات اقتصادية قوية على المستوى الوطني وإقامة علاقات اقتصادية متينة بين الدول المعنية بهدف توسيع أسواقها[1].

وهكذا فتعريف التكامل حسب هذا الطرح لا ينظر إلى توحيد اقتصاديات الدول الأعضاء(أو ما يسمى توحيد السوق)، بل يركز على إحداث تعديلات جوهرية في الأبنية الاقتصادية لهذه الدول وفي العلاقات التبادلية فيما بينها، وتطوير أدوات وإدارة تلك العلاقات.

ولهذا **التعريف** ثلاثة أركان أساسية:[2]

- إدراج قضية التنمية المتكافئة بصفة عضوية في عملية التكامل.

- استبدال معيار تشابه النظم السياسية الاجتماعية بمعيار الإقليم، ففيه تأكيد على احترام استقلال الدول وتفاد للتوجه نحو إقامة دولة تقع في إقليم معين أو الاقتراب من حالة الدولة الواحدة.

- التوجه نحو نوع جديد من التخصص وتقسيم العمل، كبديل للنظام القائم على الفكر الرأسمالي الذي يسعى إلى الامتداد بنطاق السوق من الدولة إلى الإقليم.

وبعبارة أخرى فإن التجمع الاشتراكي لا يمثل تكاملا إقليميا بالمعنى التقليدي، بل هو في الواقع محاولة لإحلال نظام جديد لتقسيم العمل يلغي ما ترتب على تقسيم العمل الرأسمالي من تفاوت في النمو، ويسمح بالتطور

[2]- نفس المرجع السابق ص 44

[1]- إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص233

[2]- إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 233-234

المستمر نحو مستويات أعلى من التقدم في ظل التكافؤ وعليه فالتكامل في التصور الرأسمالي يختلف عن نظيره في التصور الاشتراكي في كون الأول يعتمد على آليات السوق أما الثاني فأساسه التخطيط المشترك.

4-التكامل بالنسبة للدول النامية:

مفهوم **التكامل** بالنسبة للدول النامية يختلف عن مفهومه في الدول الغربية والاختلاف يرجع بالأساس إلى اختلاف دوافعه وطرق تجسيده في دراسة ل" **كاهنار وآخرون** (**Kahnert**) بعنوان: (**Economic Integration Among Development Countries**) يعرف التكامل للدول النامية بأنه" عملية يتم بمقتضاها السير قدما في إزالة عوامل التفرقة في المعاملة عبر حدود دولتين ناميتين أو أكثر ونظرا إلى أن الاقتصاد النامي يعاني عدم استكمال بناءه الوطني، وعدم تطوير تقسيم العمل الاجتماعي بداخله، وضعف الترابط في سوقه الداخلية، بينما يخضع لتقسيم العمل الدولي الرأسمالي ويندمج فيه بتكامل مشوه، تكون نقطة البدء معالجة تدني مستوى القوى الإنتاجية بالعمل على تنميتها ومن ثم التحرك نحو التنمية بتكملة وتحقيق البناء الوطني الذي يتم أساسا بالتصنيع.وعليه فالهدف الأساسي من التكامل الاقتصادي فيما بين الدول النامية هو تحقيق التنمية الاقتصادية وإعطاء الدافع لتقدم اقتصاديات هذه الدول، وهذه الاعتبارات هي ما دعا الدكتور **لبيب شقير** "إلى الحديث عن" **التكامل الإنمائي**[1] أي إتباع التكامل الاقتصادي كمنهج وأسلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية في جميع الميادين.

يتبين من هذه التعريفات المختلفة أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية تتميز بالتعقيد والشمول والمرحلية،وأن آثارها تتجاوز الجانب الاقتصادي لتؤثر في الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ونظرا للخلط الذي يتم أحيانا بين مفهومي **التكامل الاقتصادي الإقليمي والتعاون الاقتصادي الإقليمي**، رأينا أنه من الضروري الإشارة إلى الفرق بين المفهومين.

يعرف **التعاون الإقليمي** على أنه":التفاعلات التي تتم في إقليم جغرافي معين وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم الجغرافي، وعادة ما يشتمل على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة أي النابعة من أسس اجتماعية ومصلحة حقيقية[2]وهو وسيط لأنه يتخذ موقفا وسطا بين التعاون الدولي أو العالمي من ناحية والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى.

أما الفرق بين **التعاون** و**التكامل** يكمن في أن **التعاون** يعتبر من أقدم أشكال العلاقات بين الدول ويتضمن الأفعال الهادفة إلى التقليل من التمييز مثل تلك الاتفاقيات الدولية في خصوص السياسات التجارية، في حين أن عملية **التكامل** تشمل على التدابير الفاعلة في القضاء على قدر من التمييز كإزالة الحواجز القائمة في وجه التجارة.

[1]- إبراهيم العيسوي مرجع سبق ذكره ص235

[2]- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة :دار الفكر العربي، ط1 ،1998،ص6

وفكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار هيكلية في الاقتصاد الوطني للدول الداخلة في عملية التكامل، تغيرات وأثار تقوم عادة على درجة من التعقيد ومن الشمول تزيد من عمق وفاعلية العلاقات بين الدول.

المطلب الثاني : أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي

للتكتلات الاقتصادية الإقليمية أهداف عديدة ليست كلها اقتصادية بالضرورة بل هناك أهداف سياسية واجتماعية وعسكرية، فالتكتل الاقتصادي الإقليمي يسمح بتسهيل الوحدة السياسية بينما الوحدة الاقتصادية المجردة أمر يبعد التفكير فيه.

وهناك أهداف معلنة وأخرى غير معلنة ولهذه الأهداف أبعاد مختلفة يتم التفصيل فيها عند التطرق إلى الدوافع والأسباب التي تؤدي إلى التوجه الإقليمي وعموما من بين الأهداف المعلنة نذكر:

1-الأهداف الاقتصادية:

والتي يسعى كل تكتل اقتصادي إلى تحقيقها منها:

-الرغبة في تأمين الوصول إلى الأسواق الكبرى للحصول على مزايا الإنتاج حيث يشجع التكتل على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة التكوين الحر للسلع ورأس المال والعمل وإزالة كل العوائق في هذا المجال.

-الاستفادة من مهارة الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل، وعلى نطاق أوسع فالمفروض أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي وهذا عن طريق فسح المجال لحرية انتقال العمالة والهجرة ما بين الدول الأعضاء مما يؤدي إلى حل جزئي لمشكلة البطالة في الأمد القصير، حيث يعمل على إعادة توزيع العمالة ما بين الدول الأعضاء وهو ما يجعل تحقيق التوازن أو التناسب بين الموارد المتاحة في كل دولة وعدد السكان[1].

-تعزيز عملية التنمية الاقتصادية وذلك أن العلاقة التي تربط التكامل الاقتصادي بعملية التنمية الاقتصادية، تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف، حيث يفترض أن التكامل من أحسن الوسائل وأفضلها لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سعي التكامل لاستغلال الإمكانيات المتاحة للدول الأعضاء، مستفيدا من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل مما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل.

- رغبة الدول في أن تلزم نفسها بسياسات أفضل بما في ذلك الديمقراطية وتطبق هذه السياسات على المستثمرين الأجانب والمحليين.

[1]- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، القاهرة :مكتبة ، مدبولي، ط1 ,2000ص41

– دفعت ضغوط العولمة الشركات والدول إلى الاكتفاء من خلال أسواق أكبر ومنافسة متزايدة للوصول إلى التكنولوجيا والاستثمار الأجنبي[2].

إن أهداف التكامل تختلف بين الدول الصناعية والدول النامية فالدول الصناعية تسعى إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة وزيادة حجم التجارة الإقليمية للبلدان الأعضاء، وتوسيع نطاق السوق أمام المشروعات في كل دولة من الدول الأعضاء، هذا الاتساع الذي يسمح بالاستفادة بما يتحقق من وفرات الإنتاج الكبيرة ومزايا التخصص وانعكاس ذلك على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية في صناعات تلك الدول[3].

أما بالنسبة للدول النامية، فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكتل، كما أن عوائد الكفاءة لم تكن تمثل هدفا بالنسبة لهذه الدول، كون أن هياكلها الصناعية صغيرة بالنظر إلى المخططات الاقتصادية والتنموية.

يجب الإشارة هنا إلى أن التكتل الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، ولكنه يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف محددة، وبالنسبة للأقطار المختلفة، يمكن القول أن الهدف الذي تسعى لتحقيقه هو أساسا التنمية الاقتصادية، لكن الاعتماد على مجرد إلغاء القيود على حركات السلع وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الأقطار المتخلفة ليس بالأسلوب الملائم للتكتل من أجل تحقيق التنمية.

ويمكن القول أن أهداف الدول النامية من التكامل ليست أهداف ديناميكية بقدر ما هي هيكلية، تشمل تنمية جديدة من خلال التنسيق اللامحدود بين الدول الأعضاء.

2–الأهداف السياسية:

أحيانا يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي سياسيا، ويحدث ذلك عندما تريد دولتان أو أكثر تكوين إتحاد سياسي فيما بينها، ولكن قد ينشأ من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الإتحاد السياسي منذ البداية، فيبدأ بتكتل اقتصادي في

شكل إتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلا، على أمل أن يمهد ذلك للإتحاد السياسي، وبأن تشعر شعوب هذه الدول بوحدة مصالحها الاقتصادية، وبأن يوجد أداة سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور مما يسهل في النهاية التوحيد

السياسي.

وقد لا تكون الرغبة من التكتل الاقتصادي تكوين إتحاد سياسي، بل هي مجرد رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسيا على مجموعة من الدول، وتتحقق هذه الصورة في الغالب عندما يكون التكتل بين دولة كبيرة وأخرى صغيرة.

[2]– موريس شيف ول وألف وينترز، **التكامل الإقليمي والتنمية**، مصر :مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003 ، ص6

[3]– اكرام عبد الرحيم مرجع سبق ذكره ،ص 53

3-الأهداف العسكرية:

قد يكون الهدف من وراء التكتل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الداخلة فيه في مواجهة العالم الخارجي، ومن أمثلة ذلك ما نادى به المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية لقيام وحدة أوروبية أساسها اقتصادي وأهدافها عسكرية سياسية في مواجهة القوى العالمية[1].

المطلب الثالث: شروط التكامل الاقتصادي الإقليمي:

أكدت الدراسات لمختلف التجارب التكاملية أن نجاح هذه الأخيرة، يتوقف على مجموعة من الشروط والمقومات الأساسية، هذه الشروط ليست سهلة التحقيق ولكنه لابد مع ذلك من أن تدرك الدول المعنية أهمية مضمونها إدراكا دقيقا لكي تتجنب فشل محاولاتها لترجمة القرارات إلى أعمال محددة.

ونظرا لما تنطوي عليه عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي من التعقيد، يقتضي الأمر أن تمتد هذه العملية على فترة زمنية معقولة تقسم إلى مراحل متعاقبة تسمح كل منها بتصور وتطبيق حلول للمشاكل التي تعترض التكامل خلالها.

تتمثل هذه الشروط في الجوانب الاقتصادية والسياسية الملائمة ونذكر أهمها فيما يلي:

1 -الشروط الاقتصادية: تتطلب عملية التكامل الاقتصادي توفر مجموعة من الظروف الاقتصادية الملائمة والمشجعة منها توافر البنية الأساسية الملائمة، الأيدي العاملة المدربة، التخصيص الإقليمي للمشاريع، انسجام السياسات الاقتصادية وتوزيع الإنتاج.تتوقف أهمية الامتيازات التي يمكن أن تنتج عن العملية التكاملية إلى حد كبير على مستوى التنمية الاقتصادية المتوصل إليها في الدول الشريكة، أي شكل التطور في هذه الدول لاسيما الصناعي وكذا مواردها الطبيعية، الظروف المناخية، اليد العاملة ورأس المال[2].

أ- توافر البنية الأساسية الملائمة:

من الشروط التي تحظى بالأولوية ضمن ما يجب أن يتوفر لنجاح العملية التكاملية فالمجال الإقليمي لا يتيح، في الواقع إمكانية انتقال آثار الحجم والوفرات الخارجية والتقدم الاقتصادي إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة ذلك لأن عدم توافر وسائل كافية للنقل والمواصلات في الدول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية التكامل الاقتصادي، حيث يتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الاقتصادي الإقليمي.[1]

كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المتخلفة بصورة مشتركة، خاصة في مجال تكامل عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة.

---

[1]- محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص، 194

[2] - F.Kahnert et[al], **Intégration économique entre pays en voie de développement**, Paris : Centre développement de l'organisation de coopération et développement économique, 1966,p.33.

[1] - إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ، ص 57

ب – توافر الأيدي العاملة المدربة:

يتوقف أيضا نجاح التكامل الاقتصادي وتدعيمه على توافر الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة في الدول الأعضاء مما يتيح ذلك من استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة، كما يتيح لها تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وينتج عن ذلك ارتفاع مستوى المعيشة في الدول الأعضاء وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي بينهما.

ج – تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي:

ذلك أن هذا التخصص يجعل اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة المبادلات التجارية بينها، فنجاح التكامل الاقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام، ذلك لأن هذا التباين يمكن هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عادة، وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول الأعضاء، في حين أنه في الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في هذه الدول تفقد الدول مثل هذه الميزة إلى حد كبير، وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء[2].

د – انسجام السياسات الاقتصادية:

إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، وعلى وجه الخصوص بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات التي سبق ذكرها.

من جهة أخرى من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة، حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية.

وهذا يقودنا إلى ضرورة إعداد سياسة إقليمية للاستثمار تؤمن تنمية متجانسة لمختلف الدول الأعضاء.

وعلى هذا الأساس، يجب أن تهدف السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج، وينبغي أن يتيح العدد الكبير للمشاريع المقامة إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الصناعية بشكل متوازن عبر المنطقة.

إن التخصص وتنسيق الاستثمارات سيمكنان من تجنب الاختلالات [1] (التي يمكن أن تنجم عن قيام أقطاب حقيقية في بعض البلدان)، وازدواجية الاستخدام التي يمكن أن تتسبب في هدر كبير، ويتمثل أحد الأهداف التي يرمي إليها تنسيق السياسات الاقتصادية لبلدان المنطقة في توزيع عادل لمكاسب التكامل.

[2]– كمال بكري، **نظرية التكامل الاقتصادي**، القاهرة :دار النهضة العربية، 1984 ، ص29

[1]– محمد الحمضي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، ط1986 ، 1، ص9

هـ- وجود العجز والفائض:

لابد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى التكتل الاقتصادي، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد هذا العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول.

و- توزيع مكاسب التكامل:

من الشروط صعبة التحقيق هي التحديد الدقيق لمكاسب التكامل وكذا توزيعها العادل على مختلف الأعضاء، ولكن الممكن هو إقامة سياسة مشتركة بهدف اتخاذ مجموعة من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما، أو الأغنى على سحب عوامل الإنتاج والكفاءات ملحقة بذلك ضررا بالبلدان المتأخرة، فينبغي اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي دون حدوث إختلالات اقتصادية واجتماعية تعيق عملية الإنتاج.

يجب أن تقترن الإجراءات الهيكلية أيضا بإجراءات أخرى لحماية البلدان الأضعف في المنطقة، فيمكن على سبيل المثال، أن يواجه بلد خسارة في العوائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من البلدان الأعضاء، والتي كان يستوردها، فيما قبل من بلدان أجنبية فتحرير التبادل يمكن أن يسفر على أثر سلبي على ميزان المدفوعات البلدان الفقيرة، التي تستورد منتجات الشركاء الآخرين بأسعار أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية[2].

وهكذا يمكن أن تنشأ أوضاع تقود إلى تفاقم التفاوتات الإقليمية، ومن أجل تفادي ظهور مثل هذه الإختلالات، يتوجب إيجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد في صالح البلدان الأضعف.

2 -الشروط السياسية: تمثل الظروف السياسية دورا أساسيا في نجاح أو فشل العملية التكاملية، وأهم هذه الشروط، ،الإرادة السياسية للإتحاد(**Volonté politique d'union**) ذلك أن غياب هذه الإرادة بين مجموعة الدول التي تريد الدخول في التكامل يعتبر من أهم أسباب المعرقلة لنجاح هذه العملية لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للتكامل الإقليمي، أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني، وهذه الحدود لا يقبلها بلد ما، إلا إذا أدرك أهمية التكامل الإقليمي من خلال التوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس وفقا لمقتضيات الحاجة.

وتركز هذه الظروف السياسية على ضرورة توافر القدرة على الاستجابة للأهداف السياسية والاقتصادية للشركاء ووجود فرضيات سياسية مشتركة أو على الأقل وجهات نظر متوافقة حول أبعاد سياسية تنظم التدخلات

[2]- إسماعيل العربي، **التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة**، الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974 ، ص 43

الحكومية المحلية المؤثرة على التجارة في السلع والخدمات والمعاملات المالية الأخرى، وأشكال وأنماط هذه السياسة وأوامرها اللائحية.

كما تعد مسألة زيادة القدرة التفاوضية لمجموعة الدول المتكاملة على المستوى الدولي أحد أهم الحجج المعززة للتكامل على المستوى الإقليمي، كما يتيح مشاركة كاملة للدول الصغيرة، ولكن ذلك يستلزم تمتع هذه الدول بقوة نسبية قادرة على التفاوض أولا على المستوى الإقليمي وهو ما قد يؤخر جهود التكامل في حالة غياب مثل هذه القدرة لبعض الدول الصغيرة[1].

تظهر أهمية العامل السياسي كذلك في مدى إدراك وإيمان المقررين السياسيين بأهمية اللجوء إلى التكامل الإقليمي كوسيلة لتجاوز بعض المشاكل التي تطرح على الساحة السياسية والاقتصادية ، فالعامل السياسي لعب دورا محركا في العديد من الاتفاقيات الإقليمية، بدءا بتشكيل الإتحاد الأوروبي[2].

وهذا ما أكد عليه "**MITRANY**" حين اعتبر أن" الإرادة السياسية للإتحاد "هي الأكثرأهمية في أي عملية تكاملية حيث وجودها يؤدي إلى تحقيق التكامل على أساس واع ومدبروليس نجاح عملية ميكانيكية، يتمثل في تزايد الوظائف والمشكلات.

المطلب الرابع :أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي

يتم تصنيف أشكال التكامل الإقليمي عادة تبعا لما تتضمنه من أسس تكاملية، ويتوقف بنيان هذه الأشكال على الهدف من إتباعها والمجال أو القطاع المراد تنسيقه أو تنميته عن طريق التكامل، وكثيرا ما تلعب العوامل السياسية والاقتصادية الدور الأكبر في تكوين التكامل بين الدول.

من خلال التجارب التكاملية في العالم، يتضح أن الاتفاقيات الإقليمية تختلف وتتنوع حسب درجة عمقها وحسب مستوى الحماية اتجاه السوق، عموما فإن التكامل الاقتصادي الإقليمي يأخذ مظهرين أساسيين :**الأول** هو نموذج **التكامل الشكلي المؤسساتي** القائم على فرضية تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بدرجات تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول الغير الأعضاء، والمظهر **الثاني** هو نموذج **التكامل التلقائي** القائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل[3].

أولا:

1-اتفاقية التجارة التفضيلية: (Preferential Trade Agreement):

[1]- محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، بيروت :دار الجيل، 1998 ، ص177

[2] -Michel Fouquin, Jean-Marc Siroen, Régionalisme et multilatéralisme sont-ils antinomiques ? in : **Economie Internationale**, N°74 ,2eme trimestre, Paris, 1998, p.5

[3] -Robert Boyer et Al, **Mondialisation au-delà des mythes**, Alger : Casbah Ed, 1997,p.134.

هو اتفاق بين دولتين أو أكثر تتعهد بموجبه كل دولة على أن تكون هناك معاملة تفضيلية تتضمن منح مزايا وتسهيلات جمركية للسلع الواردة من الدول المتعاقدة تشمل إزالة بعض العوائق الكمية والغير الكمية في مجال التجارة الخارجية دون إلغاءها مع الحفاظ أو الزيادة في العوائق على السلع المستوردة من الدول الغير الأعضاء في منطقة التفضيل، ومن أشهر الترتيبات التفضيلية ما عرف **بمنطقة الكومنولث**[1].

ثانيا:

2- منطقة التجارة الحرة: (Free Trade Area):

في هذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي، تقوم كل الدول الأعضاء بإزالة كافة العقبات التي تقف في طريق التجارة البينية الخاصة بها، وبالتالي تلزم كل دولة من الدول الأعضاء بإزالة كافة القيود الجمركية والغير جمركية المفروضة على المبادلات التجارية مع بقية الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، على أن تحتفظ كل دولة بالتعريفة الجمركية إزاء الدول الغير الأعضاء في المنطقة وعادة ما يتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة أما المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة، هي مشكلة إعادة التصدير وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، قد تجد الدول الغير الأعضاء أنه من المربح تصدير منتجا للدولة العضو التي تحتفظ بمستويات منخفضة من الرسوم الجمركية الخارجية وعندئذ تقوم من خلالها بإعادة تصديرها إلى بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة التي تحتفظ برسوم خارجية مرتفعة نسبيا[2].وبدون الاتفاق على" **قواعد المنشأ** " (**Rules of origin**) بين الأعضاء في المنطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بالدول منتجة السلعة، فإنه لا يمكن الحيلولة دون حدوث ذلك.

وكانت" **منطقة التجارة الحرة الأوروبية** (**EFTA**) تعد أكثر مناطق التجارة الحرة بروزا لعدد من السنوات وتضم في عضويتها سبع دول هي :النمسا، فنلندا، أيسلندا، ليشتنشتاين النرويج، السويد وسويسرا وكذا منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (**ALENA**):

(**Accord de Libre Echange Nord-Américain**) ومنطقة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية التي تأسست في **1960** بمقتضى اتفاق" **مونتيفيديو** (**Montevideo**) وتضم في عضويتها الأرجنتين، البرازيل، شيلي، الإكوادور، كولومبيا، باراغواي، أورغواي، بيرو، المكسيك[3].

[1] - Jean-Marc Siroën, **La régionalisation de l'économie mondiale**, Paris : Edition la découverte, 2000,p.15.

[2] – موريس شيف ول وألن وينترز، مرجع سبق ذكره ، ص79

[3] – إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره ، ص64

3- الاتحاد الجمركي (Customs Union):

يمثل المستوى الثاني للتكامل الاقتصادي، ويتم في هذا المستوى إلغاء كافة الرسوم والحواجز الجمركية والغير الجمركية فيما بين الدول الأعضاء، إضافة إلى إقامة تعريفة جمركية موحدة ومشتركة لكل الأعضاء إزاء العالم الخارجي وكذا امتناع الدول الأعضاء عن عقد اتفاقيات جمركية منفردة مع الدول الأخرى.

والهدف من ذلك هو الحرص على فعالية التعريفة الجمركية الموحدة وزيادة المركز التنافسي للدول السابقة، وفي غالب الأحيان تكون الاتحادات أكثر كفاءة من أشكال التكامل الأخرى وتسمح بالتكامل بين الأسواق بدرجة أكبر ولكنها أيضا تحتاج إلى تنظيم أكثر[1]

ويتضح من ذلك أن الاتحاد الجمركي يتميز على منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية في كل الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي وهو بذلك لا يواجه المشكلة التي تواجهها عادة منطقة التجارة الحرة والخاصة بإعادة التصدير وما ينجم عنها[2]

ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ويعد الاتحاد الجمركي أكثر درجات التكامل تعقيدا، لاحتوائه على ترتيبات تنطوي على الكثير من التنسيق في صنع القرارات، وإدارة معقدة بغية إنشاء الاتحاد والإشراف عليه، وكثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا، على أن الدول الأعضاء تنوي إتباع سياسة تكامل بدلا من مجرد تعاون.

ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا لسنة **1922** مع انضمام هولندا إلى هذا الإتحاد عام **1947** ودخل حيز التنفيذ عام **1948** ويسمى باتحاد" **البنلوكس** (**Benelux**) الذي يعتبر أول تجربة رائدة في مشروع التكامل الاقتصادي.

04-السوق المشتركة (Common Market):

تعد المستوى الثالث للتكامل الاقتصادي، وفي هذا الشكل تلغى الرسوم والحواجز الجمركية بمختلف أشكالها بين الدول الأعضاء وتوضع سياسة تجارية خارجية موحدة تجاه الدول الغير الأعضاء في العالم الخارجي، والأهم تلغى كل القيود على حركة عناصر الإنتاج العمل، رأس المال والتكنولوجيا فيما بين الدول الأعضاء وبالتالي تصبح المنطقة التكاملية عبارة عن سوق واحدة، يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة، ومن الأمثلة البارزة للسوق المشتركة، السوق الأوروبية المشتركة التي أنشئت بموجب معاهدة روما في عام**1957** ,[3]

5الاتحاد الاقتصادي (Economic Union):

[1]- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، القاهرة :دار الفكر العربي، ط1 ،1998ص،7

[2]- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، :دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ،2000 ص 270

[3]- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، القاهرة :دار الفكر العربي، ط1 ،1998ص 8

يعد صورة أرقى من صور التكامل الاقتصادي عن السوق المشتركة حيث يتضمن كافة أوجه السوق المشتركة إضافة إلى توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين كل الدول الأعضاء (التجارية والمالية والنقدية)، إلى جانب السياسات الاجتماعية والضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وغيرها، ونظرا لاستمرار وجود الوحدات السياسية المنفصلة، فإن الإتحاد الاقتصادي على وجه العموم يقوم بتأسيس سلطة فرق قومية (**supra-national**) تلزم كل الدول الأعضاء.

المبحث الثاني: أهم التكتلات الاقتصادية في العالم

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي تشمل بكل صورها حوالي % 75 من دول العالم، وحوالي % 80 من سكان العالم، وتسيطر على حوالي % 85 من التجارة العالمية.

وسنتناول في هذا المبحث أهم التكتلات الاقتصادية والإقليمية في العالم بدءا بالاتحاد الأوروبي باعتباره تجربة ناجحة وصلت إلى مراحل متقدمة من التكامل ثم بعض تجارب التكامل كمنطقة ثم الإشارة إلى تجربة ASEAN ، ورابطة جنوب شرق آسيا ، NAFTA التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

المطلب الأول: تجربة الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هاذ التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي،ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي، فسنتناوله من حيث الحجم والإمكانيات،النشأة ومراحل التطور، والسياسات الاقتصادي والتوجهات المستقبلية.

أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما لحقت بها من نتائج وتداعيات، عن ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية، لإعادة بث الروح مرة أخرى في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، ونتيجة لذلك تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في 1946 لتتولى تخصيص معونة مشروع مارشال، وتعجيل انتعاش أوروبا الغربية، وفي عام 1948تم تأسيس اتحاد البنيليكس* ،Benelux ونتيجة لهذه المبادرة، وقعت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا،إيطاليا، هولندا، ولوكسمبورغ في 1951 معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتيجيتين، وابتداء من الخمسينات، تفككت القيود بسرعة على التجارة داخل منظمة

*- كلمة البينيليكس Benelux مركبة من الحروف الأولى لأسماء ثلاث دول :حرفاBE يشيران إلى بلجيكا Belgium و NE حرف يشيران إلى الأراضي الواطئة NETHERLANDS أي هولندا، والحروف الثلاث LUX تشير إلى لوكسمبورغ Luxemburg .

التعاون الاقتصادي الأوروبي، ونمت البلدان الأوروبية، متعودة على التعاون الوثيق في التجارة والمسائل الاقتصادية الأخرى.

ويمكن التطرق إلى نشأة الاتحاد الأوربي من خلال النقاط التالية :

1- إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية

لقد انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، معاهدتين جديدتين في روما في25 مارس 1957 الأولى تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والثانية تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة، ويتبع سياسة زراعية موحدة، وقد وقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر، وتحقيق المزيد من الاستقرار والتحسن في مستويات المعيشة، وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء، ومع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية والتي أطلق عليها اسما شائعا هي السوق الأوروبية المشترك، واتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و 15 عاما وتلخصت أهداف تلك السوق في الآتي :

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء،وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص و السلع ورأس المال.
- إقامة تعريفة جمركية مشتركة اتجاه الدول غير الأعضاء.
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة، وتنسيق السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية، ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا.
- إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي، من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة، وتحسين المستوى المعيشي.
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.

2- تصاعد عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية

بعد مفاوضات طويلة انضمت الدانمارك وبريطانيا عام 1973 إلى السوق الأوروبية بينما لم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي، وشهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع خلال عقد، الثمانينات، حيث انضمت اليونان عام 1981 ، كما انضمت كل من إسبانيا والبرتغال في عام1986 ثم جاءت مرحلة أخرى من مراحل التوسع الكمي في جانفي 1995 بانضمام كل من النمسا، فنلندا، السويد، ليتطور بذلك النظام الأوروبي من الجماعة الأوروبي إلى الاتحاد الأوروبي الذي يضم في ذلك الوقت اثني عشرة دولة[1].

[1]- حسين عمر، **الجات والخصخصة** القاهرة:دار الكتاب الحديث،بدون سنة النشر ص39 .

في أول ماي 2004 انضمت عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي، فبعد 15 سنة من سقوط جدار برلين، انضمت ثمانية دول من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، إضافة إلى دولتي قبرص ومالطا إلى الاتحاد الأوروبي ، ليصل العدد الإجمالي إلى 25 دولة، ويرتقب في المستقبل أن تنضم ثلاث دول أخرى وهي تركيا، بلغاريا، ورومانيا، ويتمثل الهدف الرئيسي و الأسمى من هذا التوسع في تحقيق السلم والوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الرفاهية في جميع أنحاء القارة الأوروبية [2].

وقد أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية في حجم الناتج الإجمالي وعدد السكان، حيث أنه يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي1400 مليار دولار، أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية، كما يمتلك الاتحاد الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم ،ما يزيد على 7000 مليار دولار، ويعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي أضخم سوق اقتصادي داخلي ب 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة .

3- النظام النقدي الأوروبي:

عقب انهيار النظام النقدي الدولي (اتفاقية بريتون وودز) عام 1971 حافظت دول الاتحاد الأوروبي على أسعار صرف مستقرة بين عملاتها، ومنعت التقلبات التي تزيد عن 2,25% ، وهذا ما يسمى الثعبان الأوروبي داخل النفق، وبحلول عام 1987 انهار هذا النظام، مع بقاء عملات كل من ألمانيا، بلجيكا، هولندا، والدانمارك متمسكة بأسعار صرف متبادلة ثابتة.

إن انهيار النظام النقدي الدولي أدى بالدول الأوروبية إلى البحث عن نقطة تثبيت اسمية جديدة لأسعار الصرف، مما أدى إلى إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر السبعينيات، سعيا للمحافظة على استقرار أسعار الصرف، غير أن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى ألمانيا دفعت بقيمة المارك الألماني للارتفاع وأحدثت بعض الاضطرابات في أسعار الصرف، مما أجبر بريطانيا وإيطاليا على الانسحاب من آلية سعر الصرف المذكورة آنفا.

4- معاهدة ماستريخت

لقد أدت الاضطرابات الخاصة بأسعار الصرف في أوروبا إلى الإسراع للمصادقة والتوقيع على معاهدة ماستريخت لإنشاء اتحاد نقدي واقتصادي في مارس 1992 ، وتعتبر هذه المعاهدة بمثابة تعديل جوهري لمعاهدة روما عام 1957،فبالإضافة إلى المعايير الخاصة بأسعار الصرف، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملزمة باحترام ما يسمى بمؤشرات التقارب في الأداء الاقتصادي، والمتمثلة في:

- معدلات التضخم لا تتجاوز أكثر من 1,5 المعدل المتوسط لدول الجماعة الأوروبية الثلاث صاحبة أدنى معدلات التضخم

[2]- - .د .كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص216 .

- يجب ألا يتجاوز سعر الفائدة أكثر من نقطتين مئويتين من متوسط سعر الفائدة طويل الأجل للدول الثلاث صاحبة أدنى معدلات الفائدة.
- سعر الصرف يجب أن يظل لمدة سنتين داخل المدى 2.25% .
- يجب أن يكون عجز الميزانية تحت 3 %من الناتج المحلي الخام.
- يجب أن يكون الدين العام أقل من 60 %من الناتج المحلي الخام.

5- إنشاء العملة الموحدة

بدأ التفكير في وحدة نقدية أوروبية موحدة في أوائل عقد التسعينيات في أعقاب بوادر انهيار النظام النقدي العالمي، وفي ديسمبر 1991 ، حقق الاتحاد الأوروبي تطورا كبيرا عن طريق توحيد أوروبا اقتصاديا وسياسيا، فكما سبق وأن بينا تم توقيع اتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والسياسية في أوروبا ليبدأ العمل بها عام 1992 ، ووفقا لما نصصت عليه اتفاقية ماستريخت، كان من المفترض أن يبدأ العمل بنظام العملة الموحدة عام 1996 ولكن بشرط أن تتأهل سبع دول

للدخول في هذا النظام ومن هنا فقد تأجل التطبيق إلى عام 1999 على أن تسبقه مراجعة لمواقف الدول عام 1998، وهذا ما يدعو إلى الإشارة لضرورة استيفاء دول الاتحاد الأوروبي لشروط انضمامها إلى نظام العملة الموحدة.

وابتداء من أول جانفي 1999 أصبحت لأوروبا عملة جديدة اليورو وبداية من هذا التاريخ حلت هذه العملة محل العملات الوطنية ل 11 بلدا :بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، وفي جانفي 2001 تخلت اليونان أيضا عن عملتها وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، وقد كونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو، وهناك ثلاث دول تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، غير أنها لم تتبنى عملة اليورو، ويتعلق الأمر الدانمارك، السويد وبريطانيا

6- ما بعد إنشاء الاتحاد الأوروبي

لقد تكللت جهود إنشاء الاتحاد الأوروبي وترسيخ العملة الأوروبية الموحدة بالنجاح، إذ دعمت أوروبا بخيارات النمو القوي، فأصبحت أكثر الاقتصاديات ديناميكية و تنافسية في العالم، وأكثر المناطق استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، لا سيما بعد التوسع الكمي الذي شهدته في ماي2004

ويعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر في العالم، حيث بلغ مجموع صادراته ما يعادل خمس مجموع الصادرات العالمية في سنة 1999 ،أما على مستوى الاقتصاد الكلي فقد ظل التكامل مصدرا للآثار الإيجابية في منطقة اليورو، بحيث تم تحقيق الانضباط في سياسات المالية العامة والسياسات النقدية، وتخفيض مستويات التضخم في جميع أنحاء أوروبا.

ولعب اليورو دورا ثانويا على المسرح العالمي بعد الدولار الأمريكي، ولم يقم البنك المركزي الأوروبي من جانبه بعرقلة أو تشجيع تدويل عملته، ورغم ذلك فإن اليورو يستخدم كعملة تسوية لحوالي نصف تدفقات التجارة الخارجية لمنطقة اليورو، ويقوم بدور دولي في القطاع الخاص باعتباره عملة تحدد فيها الأصول المالية،، فعلى سبيل المثال، ارتفعت المديونية المسماة باليورو بشكل مطرد منذ عام 1999 ، وتمثل الآن حوالي ثلث الرصيد القائم من صكوك الديون الدولية[1]

ومن حيث الاستخدام الرسمي لليورو، اعتمدت 51 دولة خارج منطقة اليورو كأداة ربط بسلة من العملات، حيث استخدمه عدد من البلدان الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وبلدان واقعة في غرب البلقان وإفريقيا باعتباره عملة التثبيت الوحيدة. ويمكن القول أنه رغم احتلال الدولار الأمريكي الصدارة في الحيازات الرسمية من الاحتياطيات الدولية، فإنه مع مرور الوقت يمكن إعادة رسم خريطة منطقة اليورو مدعومة بمصداقية البنك المركزي الأوروبي، ومن المرجح أن يستمد التوسع في مجال التجارة العالمية والتمويل العالمي، ويسير الاتحاد الأوروبي في اتجاه تحقيق العديد من الأهداف من بينها

- خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة وذات طاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية، وإلغاء القيود التعريفية والقيود الكمية والتمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.
- تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق وتفاعل قوى العرض والطلب واحترام مبدأ المنافسة وزيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية.
- انتقالا دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل والتنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي مما يسهل. الاستخدام الأمثل للطاقات والموارد ويرفع معدلات التقدم الاقتصادي والعلمي ويحقق التطور الاجتماعي والثقافي تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية والاستقرار النقدي في أوروبا، وإقامة البنك المركزي الأوروبي، وتحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية من خلال تنسيق أكبر للسياسات النقدية في الدول الأعضاء للتكتل
- العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم، نسب البطالة و معدلات الفائدة، و بالمقابل محاولة زيادة معدلات النمو لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي الأوروبي.وتقوم على تحقيق هذه الأهداف آلية تنظيمية أو منظومة متكاملة لتحقيق خطوات

[1] - Carl Gaine, « Intégration et Inégalités régionales », Economie Internationale, Revue de CEPII ,N°99,Paris :la documentation française,3 trimestres , 2004,p29

التكامل الاقتصادي وزيادة فاعلية هذا التكتل، حيث يوجد مجموعة من المؤسسات الأوروبية وهي الجماعة الأوروبية،والمجلس الوزاري وهو المسؤول عن تنسيق السياسات والمجلس الأوروبي الذي يتكون من رؤساء دول وحكومات التكتل الأوروبي، وهناك أيضا المفوضية الأوروبية وهي المسؤولة عن الخطوات التنفيذية، والبرلمان الأوروبي الذي يقدم المقترحات والذي أصبح ينتخب انتخابا مباشرااعتبارا من 1979 ، هذا بالإضافة إلى محكمة العدل الأوروبية.

ولعل أهم ما يميز الاتحاد الأوروبي أن الاندماج فيه يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية كما وضعتها معاهدة ماستريخت، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية الواجب توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل الاقتصادي والوحدة النقدية الأوروبية، لذلك تصاعدت وتزايدت قوة التكتل الاقتصادي الأوروبي ليصبح أهم التكتلات الاقتصادية التي تلعب دورا رئيسيا في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وأخيرا فإن الهاجس الأكبر الذي قد يكون عقبة في استكمال مسيرة نجاح الاتحاد الأوروبي هوالنسبة الرهيبة للشيخوخة في أوروبا،حيث تسبب زيادة السكان من كبار السن متاعب مالية لمعظم بلدان الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي لتلك البلدان.

المطلب الثاني :رابطة جنوب شرق آسيا: ASEAN

يمكننا القول أن التكتل الاقتصادي الآسيوي **ASEAN** [*] لازال في طور التكوين، أي أن هناك تطورا وتغيرا مستمرا في هذا الاتجاه، وخاصة في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق آسيا على وجه التحديد وتصاعد مساهمتها في التجارة الدولية، ورغبة هذه الدول الآسيوية في حماية نفسها من موجة الحمائية المباشرة سواء من جانب اليابان أو من جانب النمور الآسيوية الصاعدة والناهضة أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة ،(**NICS**) أو أكثر الاقتصاديات ديناميكية (**Most Dynamic Econmies**) وفقا لتصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بالإضافة إلى العملاق النائم وهو الصين ،حيث حققت هذه الدول معدلات نمو تعدت في كثير من الأحيان 10% سنويا، نقلتها إلى مشارف البلدان الصناعية المتقدمة، ونجحت عن طريق الهندسة العكسية، والاقتباس في تطوير تكنولوجيا تناسب إمكانياتها وظروفها، فأكسبتها قدرة تنافسية متزايدة ونصيبا ملائما من السوق العالمي[1],ورغبة من هذه النمور الآسيوية في حماية نفسها من موجة الحمائية المباشرة باستخدام القيود الكمية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، أو الحمائية غير المباشرة الناتجة عن قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية والتكتل الاقتصادي الأوروبي، ونتيجة لهذه التغيرات في الاقتصاد العالمي الجديد بادرت بعض دول الجنوب شرق آسيا بإقامة تكتل اقتصادي آسيوي كإستراتيجية دفاعية بحتة.

[*] - ASEAN : Agreement of South East Asian Nations رابطة جنوب شرق اسيا

[1] – أسامة المجذوب مرجع سبق ذكره ، ص208

وقد أنشئت هذه الرابطة كنوع من الحلف السياسي عام 1967 ، مواجهة الشيوعية التي كانت آنذاك منتشرة في دول جنوب شرق أسيا خاصة فيتنام، كمبوديا، لاوس، وبورما .ويتكون تكتل الآسيان من ستة دول هي تايلاند وسنغافورة وماليزيا وبر وناي وإندونيسيا والفيليبين، وانضمت الفيتنام إلى هذا التكتل في 28 جويلية 1995 ولقد ركزت هذه الرابطة في البداية على التنسيق السياسي ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء،وكان الهدف الرئيسي من

إنشائها الإسراع بالخطط القومية للتنمية داخل التكتل، وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الآسيان لم تكن منطقة تجارة تفضيلية في البداية وأنشئت اتفاقية التجارة التفضيلية عام 1977 أي بعد 10 سنوات من إنشاء الآسيان تقريبا وقد أرسى هذا التكتل الاقتصادي خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من بقاء النمو محدودا .فالتجارة لم تتجاوز 2 %في ،1980

5%في 1985 وهناك العديد من الأسباب وراء عدم نجاح هذه الاتفاقية كعدم وجود رغبة حقيقية في دعم التجارة البينية بين هذه الدول من جانب متخذي القرار في الفترة (1977-1985) إلا انه من الملاحظ أن دول هذه الرابطة بدأت تتجه في ما بعد نحو تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها وزيادة التبادل التجاري وفي عام 1991 ظهرت فكرة إنشاء منطقة التجارة الحرة في دول آسيا باقتراح من رئيس وزراء تايلاند، وتم الاتفاق على تنفيذ هذه الاتفاقية في 1992 ، وتهدف منطقة التجارة الحرة الآسيوية إلى تخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية في حدود 0-5% خلال 15 سنة

ابتداء من جانفي 1993 ، والاتفاق على إتباع أسلوب موحد للتعريفة الجمركية التفضيلية ويقوم هذا الأسلوب على تقسيم المنتجات إلى نوعين :النوع الأول وهو ما يسمى بالنوع السريع FAST TRACK ويحتوي على تخفيض التعريفة الجمركية بين 0- 5% خلال فترة ما بين 7-10 سنوات، ويتوقف ذلك على مقدار التعريفة الجمركية الأساسية أكثر أو أقل من 20 %، أما النوع الثاني فهو NORMAL TRACK ويكون تخفيض الحدود فيه بسرعة أقل من سابقه وتنقسم مجموعة السلع فيه إلى مجموعتين أيضا، وفي الاجتماع السنوي1993-1994تم الاتفاق على الإسراع بتنفيذ الاتفاقية وتخفيض نسبة التعريفة الجمركية كما تم الاتفاق على تخفيضها على حوالي 11 ألف منتج في نهاية سنة 2000 ،أما بالنسبة للنوع الثاني من المنتجات فتم الاتفاق على الانتهاء من تطبيق التخفيض في 2003بدلا من 2008 ،ومن المتوقع أن تسهم هذه الاتفاقية في دعم التجارة البينية بين دول الآسيان[1].

[1] -Chris Dixon, " **South East Asia in theWorld Economy** ",Cambridge,University Press, New York ,1991;p.9.

ويلاحظ أن تكتل رابطة جنوب شرق أسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3,1 %من إجمالي الصادرات العالمية عام1987 وحوالي 11,3% من إجمالي صادرات الدول النامية، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي5,2% من إجمالي الصادرات في العالم، وحوالي 16,8 % من إجمالي صادرات الدول النامية في1994 .بالإضافة إلى أن رابطة جنوب شرق آسيا كان لها وضع مميز في مفاوضات الجات مما زادها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض.

وبالإضافة إلى هذه التكتلات الإقليمية الثلاثة المذكورة، هناك العديد من التكتلات الهامة في العالم منها السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR [2] التي تكونت في عام 1991 وبدأت فكرتها بخلق اتحاد جمركي بين الأرجنتين، البرازيل، باراجواي، والأوروجواي، ثم انضمت كل من بوليفيا والشيلي في 1996 وكانت ترمي إلى التحرير الكامل للتجارة بين هذه الدول مع فرض تعريفة جمركية في حدود 13% على تجارة الدول الأخرى، ولقد شهدت التجارة البينية بين هذه الدول تطورا سريعا حيث ارتفعت نسبة الصادرات بينها، ويشير تقرير منظمة التجارة العالمية 2000بأن التجارة البينية بين هذه الدول تضاعفت خلال الفترة ما بين 1990 و 1995 للأرجنتين،فيما زادت صادرات البرازيل لهذه الدول إلى ثلاثة أضعاف خلال نفس الفترة ، كما ارتفعت صادرتن الدولتين الصغيرتين وهما الأوروجواي والباراجواي بنسبة مرتفعة واقترن نجاح هذا التكتل بالقدرات الزراعية للدول الأعضاء، فالزراعة المصنعة تمثل 53 %من إنتاج الأرجنتين و76% في الباراجواي و 63 % في الأوروجواي كما تتمتع البرازيل بكونها أول منتج عالمي للقهوة، السكر والبرتقال، التبغ، الكاكاو، لهذا ظهرت سوق MERCOSUR كاتحاد للمصدرين الزراعيين، تسعى إلى تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق النجاح في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية النافتا

ظهرت في القارة الأمريكية عدة تجمعات إقليمية منذ البدايات الأولى للتكامل الإقليمي خلال القرن الماضي خاصة بين دول أمريكا اللاتينية إلا أنها لم تحقق النجاح الذي حققته التجربة الحديثة **للنافتا** (**the North American Free Trade Agreement**) المعروفة **NAFTA** أو حسب الترجمة الفرنسية **ALENA** (**l'Accord de Libre Echange Nord –Américain**).

والتي برزت نتيجة لتيار الإقليمية الجديدة والتحول في الموقف الأمريكي من التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

[2] - MERCOSUR : Southern Common Market

أولا – النافتا :الدوافع، الأهداف والأجهزة

تمثل **النافتا** اتفاقية للتجارة الحرة جرى توقيعها بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية ،كندا والمكسيك بتاريخ **18ديسمبر 1992** ، وبعد تصديق الجهات التشريعية في البلدان الثلاثة على الاتفاقية دخلت منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية حيز التنفيذ في **1** جانفي **1994**

تنص الاتفاقية على إزالة الحواجز التجارية بين البلدان الثلاثة بحلول **1998** من جانب كندا والوم أ وبحلول **2008**فيما يتعلق بالمكسيك ، مع إبقاء تعريفتها الجمركية الأصلية إزاء بقية العالم ، وتجدر الإشارة أن اتفاقية **النافتا** لا تقتصر على تحرير المبادلات التجارية السلعية بل هي مرفقة باتفاقيات تخص تحرير الخدمات والاستثمار الأجنبي المباشر وكذا اتفاقيات تعاون في عدة مجالات تشمل حماية البيئة ، حقوق الملكية الفكرية وتحقيق تناسق المعايير بين البلدان الأعضاء فيما يخص الصحة وتحسين شروط العمل... الخ.

كما تم توقيع اتفاقان مستقلان بين كل من الو.م .أ والمكسيك وبين كل من كندا والمكسيك بشأن المنتجات الزراعية، بالإضافة إلى ذلك تشمل اتفاقية**NAFTA** على أحكام تتعلق ببعض المنتجات الحساسة مثل السيارات والمنسوجات والأجهزة والمواد البتر وكيماوية.

1) –القطاعات التي تسري عليها الاتفاقية:

–**قطاع الزراعة** :يتم إزالة معظم الحواجز والرسوم الجمركية المفروضة على المعاملات الزراعية وبصورة فورية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك، مع فرض رسوم جمركية بنسبة **6 %**على السكر والذرة وبعض الفواكه والخضر، على أن تزول هذه الرسوم بصفة تدريجية وتامة بعد مرور خمسة عشر عاما، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وكندا فإن العمل يستمر بالاتفاقية السارية التي سبقت اتفاقية **النافتا** وذلك سنة**1989** [1]

–قطاع السيارات :يتم إزالة الحواجز الجمركية في هذا القطاع خلال مدة عشرة سنوات، كما تنطلق في ذات الوقت حصة المكسيك في الواردات من السيارات على مدى نفس الفترة، على أن تراعى ضرورة التصنيع المحلي بنسبة **62 %**من مكونات السيارات حتى يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية.

–قطاع الطاقة :تقرر أن يستمر الحضر المكسيكي المفروض على قيام القطاع الخاص بعمليات البحث والتنقيب على النفط الخام، إلا أنه تم السماح للشركة البترولية المملوكة للدولة بفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والكندية للدخول في العقود الحكومية.

–قطاع الخدمات المصرفية :يجب على المكسيك فتح قطاع مصرفي وبصورة تدريجية أمام الاستثمارات الأمريكية والكندية حتى تزال كافة القيود والحواجز بحلول عام**2007**

[1]– عبد المطلب عبد الحميد ، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، القاهرة :مجموعة النيل العربية، 2003 ، ص12

كما نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على قطاع المنسوجات على مدى عشرة أعوام من جانب الدول الثلاث وفي وقت واحد.

–قطاع النقل :كان لزاما على قطاع النقل أن يتطور بالقدر الكافي لمواجهة متطلبات إقامة منطقة تجارة حرة بهذا المعنى بين الثلاث دول، وتسعى الاتفاقية إلى الارتقاء بالأوضاع الخاصة بالعبورالبري عبر الحدود المكسيكية الأمريكية إلى المستوى القائم على الحدود الكندية الأمريكية.

ويقوم هذا الأمر على مرحلتين، **الأولى** طبقت عام **1996** ، تمثلت في السماح للشاحنات بالعمل الحر في خمس ولايات حدودية، وفي عام **2000** كمرحلة **ثانية** يتم السماح لحركة الشاحنات المتبادلة بين جميع أنحاء كندا، ولكن تشير النتائج الفعلية إلى أن حرية الحركة بهذه الصورة لم تتحقق بعد حتى حين.

شملت أيضا اتفاقية **النافتا** بعض الاتفاقيات الجانبية، منها اتفاقية خاصة بحماية البيئة حيث نصت على أن تفرض غرامات مالية إضافة إلى العقوبات الأمريكية والمكسيكية في حالة ثبوت وجود مخالفات متكررة لقوانين حماية البيئة، وتعتبر **اتفاقية البيئة** من الاتفاقيات الأكثر صعوبة بالنسبة لتنفيذ " **النافتا**" ، والسبب في ذلك هو التخوف من أن بعض المنشآت من خارج دول **النافتا** سوف تشجع الاستثمار في المكسيك للاستفادة من معاييرها البيئية المنخفضة للاستثمار وعدم التزامها بتطبيق كل المعايير، لهذا وقعت المكسيك والولايات المتحدة اتفاقية لإنشاء بنك أمريكا الشمالية للتنمية من أجل تحويل عمليات تحسين البيئة، ورفع مستوى المناطق الواقعة على الحدود بينهما وقيام الولايات المتحدة بإنفاق حوالي **90** مليون دولار على مدى **18** شهرا الأولى من أجل إعادة ترتيب العمالة في الدول المشاركة في اتفاقية النافتا[1].

2) –الأهداف:

تهدف **اتفاقية النافتا** إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعرقل حركة السلع والخدمات بين الدول المتعاقدة وذلك في أجل لا يتعدى **15** سنة بداية من جانفي**1994**
- زيادة فرص الاستثمار في المنطقة وحل مشكلة البطالة خاصة في المكسيك
- خلق سوق واسعة للسلع والخدمات المنتجة في هذه الدول وكذا تشجيع المنافسة

3) –الأجهزة:

اتفاقية **النافتا** مثال للاتفاقيات الإقليمية التي تشمل على هيئات مؤسساتية وهيئات تنفيذ قوية، فهي تشمل على آلية لتسوية النزاعات وأخرى لإنفاذ القواعد الجمركية وحل القضايا التي تنشأ حول الحواجز غير الجمركية ,ويمكن أن نلخص الأجهزة التنظيمية التي تشرف على الاتفاقية فيما يلي:

[1]- قاسم الشريف،مرجع سبق ذكره ،ص53

لجنة التبادل الحر : الجهاز الرئيسي **للنافتا** ، تضم وزراء الدول الأعضاء الذين يسهرون على حسن تطبيق الاتفاقية ومعالجة الخلافات المرتبطة بتفسيرها ،إلى جانب قيامها بمراقبة فرق العمل وباقي الأجهزة الثانوية.

- **المنسقين** :يتمثلون في موظفين سامين يعينون من طرف كل بلد من البلدان الثلاثة وتكمن مهمتهم في ضمان السير الحسن لبرنامج عمل الاتفاقية والتطبيق التام لها.
- **فرق العمل واللجان** :عملت اتفاقية **النافتا** على إنشاء أكثر من **30** فريق عمل لجان وأجهزة ثانوية تتمحور أعمالهم حول تجارة السلع ، قواعد المنشأ ، المسائل الجمركية تجارة المنتجات الزراعية والإعانات المقدمة للقطاع الزراعي، المقاييس والمعايير، الصفقات العمومية، الاستثمار والخدمات وكذا آلية حل النزاعات وذلك لتسهيل تحقيق أهداف الاتفاقية.
- **السكريتاريا** :تتكون من **3** أقسام :كندي،أمريكي ومكسيكي، وتتكفل أساسا بإدارة الترتيبات الخاصة بحل النزاعات ، بالإضافة إلى تقديم المساعدة إلى كل من لجنة التبادل الحر ومختلف فرق العمل واللجان الثانوية الأخرى.

4) –الدوافع الفعلية للاتفاقية:

الدوافع الفعلية لهذه الاتفاقية ترتكز بشكل رئيسي على التغير الحاصل في توجه السياسة الأمريكية ابتدءا من نهاية الثمانينات، أين بدأت تفكر في انتهاج سبل مختلفة لربط علاقات مع دول القارة الأمريكية مبينة على نمط فتح الأسواق عكس النمط التقليدي القائم على منح القروض، وقد صاحب ميلاد هذه الاتفاقية جدل شعبي وانفعال سياسي كبيرين نتيجة للظروف العامة للاتفاقية التي تضم دول متباينة اجتماعيا واقتصاديا خاصة بالنسبة للمكسيك ، وإمكانية انضمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية .

جاءت هذه الاتفاقية في الوقت الذي كان مشروع أوربا الموحدة يناقش سنة **1992** ، حيث كانت الو.م.أ تخشى من اتجاه أوربا **للحمائية** هذا ما أدى بها إلى الإسراع في عقد اتفاقية **النافتا**.

مما يؤكد أهمية تكتل **النافتا** كذلك ، هو سعي الو.م.أ في حجم قارة ودولة عظمى إلى الارتفاع بمستواها إلى مستوى التكتل الاقتصادي ، محاولة استخدام القرب الجغرافي والإطار التنظيمي للأمريكيتين لفتح منطقة تجارة حرة مع أمريكا الوسطى وأجزاء من أمريكا الجنوبية بما في ذلك البرازيل والأرجنتين ،إذا استوفت معايير وشروط اقتصادية معينة ،حيث دعا بيان قمة **كيبك** الكندية في **2001** ، إلى الترحيب بأية دولة أمريكية تنتهج الحرية والديمقراطية وتؤمن بحقوق الإنسان للانضمام إلى تجمع الأمريكيتين .

وعليه يرى الكثير من الباحثين أن الو.م.أ هي التي دعت إلى هذا التكتل(الذي يختلف شكله عن الاتحاد الأوربي ، حيث أنه يقف عند مرحلة إقامة منطقة تجارة حرة دون أن يتعداها إلى إقامة اتحاد جمركي أو سوق مشتركة)، ويعود إنشاءها للمخاوف الأمريكية من القوة الاقتصادية لأوربا الموحدة وقلقها الشديد من استغلال أوربا الموحدة لانتزاع تنازلات تجارية منها إذا ما بقيت منفردة وكذا القلق الأمريكي من القوى الأسيوية الصاعدة بما فيها اليابان

ثانيا – اتفاقية النافتا : الأداء الاقتصادي وانجازات المحققة

تكون منطقة **النافتا** فضاءا اقتصاديا يضم أكثر من **433** مليون نسمة يتربع على مساحة إجمالية تقدر ب **21.726**مليون كلم **2** وحققت ناتج إجمالي داخلي يقدر بحوالي **11526** مليار دولار أمريكي عام **2005** وهو ما يعادل **32.7 %**من إجمالي الناتج العالمي وبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام لدول **النافتا** **3.4%**سنة **2004**

المبحث الثالث :العلاقة التفاعلية بين الإقليمية و العالمية في تحرير التجارة الدولية

أدت التطورات المتلاحقة في مجال التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وتزايد عددها واتساع نطاقها إلى ضرورة الوقوف على مدى توافق العلاقة بينها وبين المنظمة العالمية للتجارة كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية ، ما يستدعي دراسة التطورات الطارئة عليها ، المزايا و التحديات التي تطرحها و كذا المشاكل المتعلقة بها . لنتمكن من الوقوف على طبيعة علاقة التفاعل بين هذين الإطارين، والأبعاد التي تحكم كل منهما، والجوانب المتعددة لهذه العلاقة لاستخراج ما قد ينتج عنها من تجانس وتوافر، ومن توافق وتضاد، وما إذا كانت ستسفر عن قضاء أحدهما على الأخر، أو تكاملهما للوصول إلى تحقيق هدف التجارة الحرة بين كافة الدول.

المطلب الأول: مزايا وتحديات التكتلات الاقتصادية الإقليمية

1– مزايا التكتلات الاقتصادية :

على صعيد المزايا، نجد أن هذه التكتلات تمكن المجموعة المتحدة التي تتشابه مصالحها من السعي معا لتحقيق هذه المصالح، وبالتالي فهي تسمح بتقدم أكبر على صعيد تحرير التجارة واستطلاع فرص التعاون بحثا عن هذه الأهداف على أساس إقليمي. ومن ناحية أخرى تمثل الإقليمية ساحة مناسبة لتطوير أنماط جديدة للتعاون بين الدول حول

القضايا الجديدة التي يطرحها النظام التجاري الدولي لعدة أسباب، أهمها:

- أن مشاركة عدد أصغر من الدول في العملية التفاوضية يجعل من السهل الوصول لتوافق الآراء حول هذه القضايا خاصة عندما لا يتم التوصل لأرضية مشتركة في المفاوضات السابقة في الإطار المتعدد الأطراف، أين يفضل التركيز على مجموعة محدودة، تعطي الفرصة للدول لتجريب مداخل مختلفة، مما يتيح للمفاوضات المتعددة الأطراف الاستفادة من تجارب الإطار الإقليمي[1].
- بإمكان الإقليمية أيضا كسر الجمود الناجم عن المصالح الوطنية للدول المنفردة التي تخسر من جراء اتساع المنافسة أو التعاون في مجال محدد، حيث يصبح في الإمكان تسهيل التجارة الدولية بسبب توصل

[1]– أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره ، ص201

التكتلات الإقليمية لتجانس اللوائح وإزالة القيود في إطار الإقليم، مما يتيح للمنتجين خارج الإقليم التعامل معه على كونه سوقا واحدة

2- التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية:

إن التحديات التي تطرحها التكتلات الإقليمية تكمن في أنها قد تضع قواعد جديدة مغايرة لأحكام التجارة في إطار دولي أو عناصر تمييز جديدة، مما يثير المخاوف من إنشاء حصن تجاري إقليمي، كما أن مثل هذه التكتلات قد لا تقدم حلولا نهائية للقضايا العالمية، وربما تتسبب في تعقيد المفاوضات الدائرة حول هذه القضايا وفي هذا الإطار يرى مؤيدو الإطار المتعدد أنه من الصعب تبرير قيام التكتلات الإقليمية إلا إذا أدت إلى تحقيق الرخاء العام، سواء للأفراد أو الدول، عن طريق إزالة القيود التجارية وبالتالي يمكن تبرير قيام هذه التكتلات إذا ما أدت إلى خلق المزيد من التجارة لا تحويلها، مع تخفيض القيود التجارية ضد غير الأعضاء.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه التكتلات يمكن تبريرها وفقا لشروط محددة، أولها: ألا تقتصر فقط على تبادل الأفضليات التجارية من خلال إلغاء الرسوم ورفع القيود التقليدية مثل الحصص بل يجب أن تذهب لأبعد ما يمكن تحقيقه على أساس متعدد في إطار المنظمة العالمية للتجارة كما يجب أن تعمل على تعميق التجارة من خلال التعامل مع القيود الداخلية ضد التجارة، وكذا السماح بانضمام الدول الأخرى في المنطقة أو في الإقليم، وأخيرا أن تكون لديها القدرة على الاستمرار في التطور.

وهناك أربعة عناصر أساسية لتقييم آثار الترتيبات الإقليمية على التجارة الدولية، الحرية الفردية، الآثار التجارية، النظم اللائحية و المناخ السياسي[1].

- **الحرية الفردية:**

[1] - أسامة المجدوب مرجع سبق ذكره ،ص208

هناك اعتقاد سائد بأن تحرير التجارة هو إزالة القيود عن حرية مواطني الدولة في التخلص من ممتلكاتهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، والدخول في تبادل طوعي للسلع مع الآخرين ، ويترجم هذا المفهوم إلى ضرورة تبادل منح التنازلات التجارية أثناء التفاوض مع دولة أخرى ، ويرى أنصار حرية السوق في إطار إقليمي أن هذه الحرية يجب أن تكون الشرط الطبيعي للتجارة.

- **الآثار التجارية:**

يمكن القول أن التجارة الحرة تحسن الأحوال العامة لكافة الدول من خلال إتاحة الفرصة لخلق الثراء، ولكن تحت ظروف معينة فإن فتح الأسواق قد يؤدي فقط إلى تحويل التجارة، وهنا يظهر التهديد بتشويه التجارة وبالتالي عندما تنضم دولة ما إلى تكتل إقليمي، فإنها تخاطر باكتساب حرية اقتصادية قصيرة الأمد بينما تعوق فرص المكاسب المستقبلية، إلا أن ذلك لا يعتبر سببا كافيا لعدم انضمامها إلى التكتل.

- **النظام اللائحي:**

يعد دور اللوائح أكثر أهمية في الحكم على المغزى من التكتلات الإقليمية أكثر من الآثار التجارية، خاصة في ظل ما تعانيه الدول الصناعية الغربية حاليا، ويرجع ذلك أساسا إلى كون التناقضات الناتجة عن سياسات الدولة – بما فيها الضرائب المرافقة واللوائح الحكومية الصارمة وتوجيه الحكومة للاقتصاد – قد أفرزت مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية صعبة العلاج عن طريق تلك السياسة[2]

ويظهر هذا الوضع بوضوح في غرب أوروبا، فالبطالة هناك ضعف البطالة في أمريكا وبصفة مزمنة، ويتميز خلق الوظائف– خاصة في القطاع الخاص – بالتباطؤ الشديد، إن لم يكن منعدما تماما، في حين نجد الصناعات المتطورة تتواجد بكثافة أكبر في أمريكا واليابان اللتين تعانيان أيضا من مشكلات اقتصادية هيكلية، إلا أنها اقل مما هو في أوروبا، حيث يقدر العبء الإداري الفيدرالي الأمريكي بحوالي 688 مليون دولار سنويا، وهو ما يتجاوز إجمالي الصادرات الأمريكية السنوية من السلع المصنعة.

ورغبة من هذه الدول الكبرى من تفادي تطبيق برامج مكلفة للإصلاح الاقتصادي، فإنها تسعى لتصدير سياساتها الاقتصادية الفاشلة إلى المنافسين الجدد من خلال الترتيبات الإقليمية .كما أن الصراع الدائر داخل الاتحاد الأوروبي

حاليا هو أساسا صراع حول هذه السياسات والسياسة الزراعية المشتركة لأوروبا هي واحدة من أكثر السياسات المكلفة والمشوهة للتجارة، وهي جزء لا يتجزأ من سياسة الاتحاد الأوربي، وتستهلك حوالي ثلاثة أرباع ميزانيته.

وبالتالي فإن أي دولة تسعى إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي، قد لا تتعرض لمخاطر تحويل التجارة، بقدر ما ستجد من مخاطر وسلبيات في اللوائح التنظيمية التي قد تجد نفسها مضطرة للالتزام بها كشرط مسبق للعضوية، أو من

[2]- أسامة المجدوب مرجع سبق ذكره،209

منظور السياسات المستقبلية غير السليمة التي قد ترغم على قبولها وأوضح مثال على تصدير اللوائح السلبية، الاتفاقيات الجانبية للنافتا **NAFTA** حيث حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إرغام المكسيك لتقترب بلوائحها من المعايير الأمريكية للعمالة والبيئة وبذلك فإن توسيع نافتا قد يؤدي إلى تدمير المزيد من الحرية الاقتصادية للدول الراغبة في الانضمام إذا ما تم توسيع أحكام البيئة والعمالة.

- **المناخ السياسي:**

تعتبر مشكلات السياسة المحلية أيضا عنصرا رئيسيا يوضع في الاعتبار عند تقييم الحكمة من التكتلات الإقليمية،ولقد شهدت العقود الثلاث التي تلت الحرب العالمية الثانية توافق آراء في الولايات المتحدة الأمريكية لصالح تجارة دولية أكثر حرية، ولكن في أواخر الثمانينات حدث هناك تدهور خطير في المنطق السياسي للتجارة الحرة في ظل ظهور زعامات ذات شعبية واسعة تقود أعدادا هائلة من البشر، يدافعون عن السياسات الحمائية[1],ومن جهة أخرى برعت الولايات المتحدة التي تنامت مؤخرا لتتضمن اتفاقيات **Managed Trade** الأمريكية في ممارسة النمط المدار للتجارة مثلا :العقود الطوعية على الصادرات والقيود الكمية على بعض الواردات(السيارات، الصلب)

وتوحي هذه السياسات بأنه بدلا من السعي لتحقيق المزيد من فتح الأسواق من خلال منظمة التجارة العالمية أو التكتلات الإقليمية، فإن هناك اتجاها يفضل اللجوء إلى التدخل الحكومي الثقيل وفقا لمقتضيات المصلحة الذاتية.

ونخلص مما سبق إلى أنه إذا كان بإمكان دولة ما الدخول في تكتل إقليمي بدون أعباء لائحية ثقيلة ، فعليها أن تفعل ذلك دون الاعتماد على الإطار المتعدد الأطراف، لأن الاتفاقية الإقليمية ستعزز من نشاط قطاع الأعمال وجماعات المصالح الأخرى بشكل يتيح قوة مضادة لأنصار الحمائية، ويكسب هذه الدولة قدرة تفاوضية أكبر في الإطار الدولي، خاصة في موضوعات هامة مثل سياسات الاستثمار، و إضافة لهذا فإن التكتلات الإقليمية لا تخلو من بعض المشاكل الفنية.

[1]- سامي عفيفي حاتم، **أوروبا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي**، القاهرة :شركة النصر، 1993، ص5

المطلب الثاني :التفاعل بين الإقليمية والعالمية

لقد أدى تزايد عدد الترتيبات الإقليمية إلى تشعب العلاقة بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، وقد دفع ذلك بمجلس المنظمة العالمية للتجارة سنة **1996** ، إلى إنشاء لجنة اتفاقيات التجارة التفضيلية، والتي يتركز دورها في دراسة التكتلات الإقليمية في ضوء قواعد المنظمة وفحص الآثار المتكررة لهذه التكتلات والمبادرات الرامية إلى مزيد من التحرير للتجارة في الإطار المتعدد الأطراف والعلاقة بينهما، وكذا الدعوة إلى إنشاء تكتلات جديدة اقتداءا بالنماذج الناجحة كالاتحاد الأوروبي[1]

ويرى كثير من المحللين أن التكتلات الإقليمية في ظل المنظمة العالمية للتجارة قد ساعدت على عولمة الاقتصاد، في حيث يرى صنف آخر عكس ذلك ومن هنا نرى أنه من الصعب وضع تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة والتكتلات الإقليمية خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بالديناميكية المستمرة والتغير والتطور، لكن الدور الذي تضطلع به المنظمة، يجعل كل المحاولات التكاملية تحت مراقبتها، نظرا لما لها من سلطات اتخاذ القرار في أمور الاقتصاد الدولي

وبالخصوص تحرير التجارة، الذي يعتبر الخطوة الأولى والأكيدة لإرساء دعائم أي تكتل. كما أن النسخة الجديدة للمنظمة بعد جولة الأوروجواي قد خففت من مخاطر تحويل التجارة وساعدت على ظهور وانتشار العديد من المبادرات الإقليمية والشبه الإقليمية، بل وتعدت إلى مبادرات عبر إقليمية ، وأصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية وتجلى هدفها في تحقيق المزيد من التحرير للسلع الحساسة والخدمات الحيوية، ونستنتج من ذلك أن العولمة لم تأخذ موقفا سلبيا من التكتلات بل موقف احتواء تخدمه نصوص اتفاقيات جولة الأوروجواي[2]

وقد أدت الترتيبات الإقليمية التي حققتها المنظمة العالمية للتجارة ، إلى حدوث حالة من النشاط والديناميكية على مستوى الدول من مختلف المناطق في آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية وأيضا في وسط وشرق أوروبا لإصلاح سياساتها الاقتصادية وتطبيق نظريات اقتصاد السوق الحر كما أدى هذا التطور والنجاح على الصعيد الوطني، إلى تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التعاون والتكامل بتطبيق النمط الاقتصادي الحر الجديد، بحثا عن الأسواق والمكاسب المشتركة والتوصل لنظام متعدد الأطراف يحكم قواعد التجارة الدولية وينظمها.

إن ارتباط مصالح التكتلات الإقليمية المعاصرة بالمنظمة العالمية للتجارة يدعو إلى التفكير مليا فيما ستؤول إليه العلاقات بينهما، فتيارا التجارة والاستثمارات الدولية التي تشكل نواة النظام التجاري الدولي تتمركز بالدرجة الأولى في الدول الصناعية الكبرى، وهذه الأخيرة لا تنفصل في علاقاتها مع المنظمة العالمية للتجارة بأي حال من

[1]- غسان السنو و أحمد الطراح، **العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي**، بيروت :دار النهضة العربية، 2002 ،ص36

[2]- محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2004ص 605

الأحوال، وهذا من المرجح أنه سيقود التكتلات الإقليمية إلى الانصهار في ظل المنظمة العالمية للتجارة لأن موجات التحرير العالمي للتجارة وفق المنهج الإقليمي من المتوقع استمرارها حتى عام **2020** ، وبعدها ستنصهر في بوتقة واحدة لتشكل اتفاقية عالمية واحدة يتحول العالم بمقتضاها إلى منطقة تجارة حرة عالمية واحدة.

ويخلق هذا التحول العالمي تخوفا لدى الكثير من الدول التي لم تجد لنفسها دليلا إقليميا تقتفي أثره و البحث عن تكتلات إقليمية ذات نطاق أوسع تحتمي فيها بدلا من بقائها خارج المنظومات الإقليمية، ولعل خير الأمثلة على ذلك ما نشاهده من سعي كثير من الدول – خاصة الصغيرة منها إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية" **نافتا** "، فقد شجعت الآثار الاقتصادية الإيجابية التي نعمت بها المكسيك، الكثير من دول أمريكا الجنوبية للانضمام إليها تشكل منطقة التجارة الحرة للأمريكيتين كما أنه من المتوقع في حالة استمرار هذا التحول نحو اللحاق بركب التكتلات الإقليمية الأكبر اتساعا أن تتفكك كثير من الترتيبات الإقليمية الصغيرة لصالح الكيانات الإقليمية الكبرى، إذ نجد هذا على وجه الخصوص في حالة الانقسام الداخلي الذي يشهده مجلس التعاون الخليجي بعد وتفكك عدد من الكيانات التجارية الإقليمية في **NAFTA** دخول البحرين في علاقات تجارية مع القارة الإفريقية لصالح نظام الشراكة الأوروبية- الإفريقية في إطار معاهدة بروكسل عام **2000**

معنى هذا أن المنهج الإقليمي، ما هو إلا مرحلة انتقالية تستعد فيها دول العالم لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، تحت راية المنظمة العالمية للتجارة لأن الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة تجاه التكتلات الإقليمية، هو دور رائد يتجسد من خلال ارتباطها الوثيق بهذه التكتلات، ومختلف ترتيبات التجارة التفضيلية، وتبقى هذه المنظمة الحل الأمثل والطريق الأفضل، لمساعدة أي تكتل في التقدم وترسيخ مكانة دولية له ما لم يتم مخالفة قوانينها المسيطرة، خاصة وأن المنظمة في حاجة ماسة إلى زيادة تحرير التجارة .

لكن هذا لن يتأتى أبدا إلا بتوفر القدرة التفاوضية، التي تتعاظم في إطار التكتلات الإقليمية التي يعتبر أمر بقائها مسلمة لا يختلف عليها اثنان، لأن الخطوات التي مر بها كل تكتل في بنائه خاصة القديمة منها **كالاتحاد الأوروبي**- لا يمكن أن تعود بها إلى نقطة الصفر لأي سبب من الأسباب، خصوصا وأن كل المعطيات الدولية الحالية تشجع التوجهات الإقليمية، وتحث على بنائها في كل أنحاء العالم، ليجمع بينها التعاون الاقتصادي من جهة والصراع السياسي من جهة أخرى، لكنها حتما ستستجيب لمتغيرات المرحلة القادمة[1].

فالتعاون الإقليمي يتطلب تحقيق تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي كخطوة هامة وضرورية للاستفادة من الوفورات النسبية الناتجة عن اقتصاديات الحجم الكبير، وهذا ما يبرر توسيع عضوية التكتلات الإقليمية تدريجيا

[1]- عابد شريط، مرجع سبق ذكره ،ص104

دون تقيدها، لأن العضوية المفتوحة، والتوسع المستمر للتكتل من خلال قبول أعضاء جدد من شأنه المساهمة في استكمال المشروع العالمي لإقامة منطقة تجارة حرة عالمية، وإحداث عملية التقارب لتحقيق تكتل واحد، حيث تخفض التعريفية الجمركية الخارجية المفروضة بين التكتلات المختلفة إلى أدنى مستوى لها، وبذلك يمهد الطريق للتحرير الكامل للتجارة الدولية.

ومن هنا نختلف مع الرأي الذي يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره سواء دولا منفردة أو تكتلات أخرى. بل نتفق مع الرأي الذي يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستساهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء المنظمة العالمية للتجارة.

خاتمة الفصل:

من النتائج الملفتة للنظر، والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين الإطارين الإقليمي و المتعدد الأطراف، تلك النتيجة التي تتلخص في أن الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه الاتفاقيات المتعددة لتحرير التجارة العالمية ، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يولد آثارا للتجارة خارج الإقليم.

فتحرير التجارة يؤدي إلى زيادة الدخل، و ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل، فتزداد التجارة العالمية وتحدث نقاط تلاقي بين التعددية والإقليمية.

ونستخلص مما سبق أنه يمكن أن تكون الإقليمية إضافة كبيرة للعولمة وأداة مكملة لها إذا كانت مفتوحة وذلك يشير إلى إمكانية التكامل بين الإقليمية و العالمية في سبيل تدعيم الهدف النهائي المتمثل في تحرير التجارة الدولية.

الفصل الثاني

التنظيم الدولي التجاري

تمهيد

إن النظام التجاري الدولي هو ذلك النظام الذي يحكم قواعد السلوك في كل ما يتعلق بتصدير واستيراد السلع والخدمات، وتحديد ما يجوز وما لا يجوز من الإجراءات الحمائية أو إعانات التصدير، بل والعمل من خلال هذا النظام على تحرير التجارة العالمية لزيادة التبادل الدولي وترسيخ مبدأ الاعتماد المتبادل وتنظيم العائد من التجارة الدولية لكل أطراف الاقتصاد الدولي[1]

ولعل المتأمل في آليات عمل هذا النظام، وخاصة في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، يجد فيه عددا من الاتجاهات المستحدثة ذات التأثير المتزايد على أداء الاقتصاد العالمي، حاضرا أو مستقبلا.

وهذه الاتجاهات المستحدثة تمثل تحولات عميقة في أركان النظام التجاري الدولي الذي تخلى عن القيود الجمركية وغير الجمركية وانتقل إلى نظام الحرية التجارية، لتتولى المنظمة العالمية للتجارة على إثر انتهاء جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف إدارة هذا النظام اعتبارا من عام 1995

ومن هذا المنطلق يمكن دراسة أبعاد التنظيم التجاري الدولي من خلال ثلاث مباحث:

يخصص **الأول** لإعطاء أهم ملامح التحول التجاري الدولي، أما **الثاني** فيعطي لمحة عن نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات كبديل مؤقت للمنظمة العالمية للتجارة، كما يتناول أهم الأهداف التي تسعى إليها هذه المنظمة وعناصر القوة في عملها في حين يخصص **المبحث الثالث** لرصد أهم آثار المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي وعلى الدول النامية وسبل التعامل مع السوق العالمية لمواجهة الآثار السلبية للجات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.

[1]– د –عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر** ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ،2003 ، ص38 .

المبحث الأول :التحولات في النظام التجاري الدولي

ويعني التحول من سياسة حماية التجارة الدولية إلى سياسة حرية التجارة الدولية أي التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية، وترجع جذور هذا التحول إلى الوضع الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية حيث كانت السياسة الحمائية [*] هي العنصر الحاكم في إدارة العلاقات الاقتصادية آنذاك، وكان هناك نوع من التصعيد نحو المزيد من الحماية ووضع القيود.

وفي ظل هذا الاتجاه الحمائي، وجد عدد من دول العالم 23 دولة أن تنشيط التجارة الدولية فيما بينها لن يتحقق إلا بتخفيف القيود على التجارة الدولية وتحريرها ومن ثم ظهرت فكرة إنشاء الGATT في هافانا سنة 1947 ، والتي عقد في إطارها ثماني جولات للمفاوضات [**] من أجل التحول إلى نظام الحرية التجارية في المعاملات الدولية، كان آخرها جولة أوروجواي التي عقبها الإعلان عن قيام منظمة التجارة العالمية WTO في عام 1995، وتعلن كذلك عن استعداد 117 دولة للتحول نحو سياسة حرية التجارة الدولية ليكون التحول من القيود الجمركية وغير الجمركية إلى نظام الحرية التجارية هو أساس النظام التجاري الدولي الذي ترتضيه معظم دول العالم، باتباع منظمة دولية وحيدة ودائمة تتولى مسؤولية وضع قواعد ومبادئ وترتيبات لتنظيم وتوجيه وتطوير ومتابعة التبادل الدولي بما يكفل تحرير التدفقات السلعية والخدمية وغيرها من القيود المختلفة، وخاصة غير التعريفية تسير التعاملات في أجواء شفافة ومستقرة وقابلة للتنبؤ.

ويقوم التحول في النظام التجاري الدولي وخاصة بعد جولة أوروجواي وإنشاء منظمة التجارة العالمية على الدعائم والتحولات والتغيرات التالية:

المطلب الأول :تحرير التجارة من الحواجز والقيود التعريفية

وهذا ما يطلق عليه تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية، ونشير في هذا المجال إلى أن متوسط التعريفات الجمركية في الدول الصناعية المتقدمة في السلع الصناعية، وصل إلى اقل من 10 %عام1982 بعد انتهاء جولة طوكيو، بعد أن كان هذا المتوسط 40% عام 1947 ، ومعنى ذلك أن الرسوم الجمركية

[*] – سادت سياسة حماية التجارة الدولية بفضل أفكار مدرسة التجاريين في القرن السادس عشر، وهذه المدرسة كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا في تراكم الذهب داخلها، والسبل إلى ذلك زيادة صادرات الدولة عن وارداتها وعلى الحكومة زيادة صادراتها والحد من الواردات أي اتخاذ تدابير حمائية وفي مرحلة تالية سادت حرية التجارة الدولية بفضل أفكار آدم سميث وما نادى به من الحرية الاقتصادية وآليات السوق ويرجع الاهتمام بهذه السياسة إلى عصر المدرسة الاقتصادية الفيزيوقراطية التي كانت تنادي بالحرية الاقتصادية عموما في ممارسة النشاط الاقتصادي والتبادل دون تدخل الدولة وترك

الأفراد أحرارا في تصرفاتهم.

[**] – أجريت في إطار اتفاقية الجات سبع جولات للمفاوضات سبقت جولة الأوروجواي الأخيرة وهي :جولة جنيف(1947) ، جولة آنسي فرنسا 1949 جولة توركاي انجلترا1951, جولة جنيف 1956 ، جولة ديلون جنيف 1960 -1961 جولة كينيدي جنيف 1964- 1967 .جولة طوكيو جنيف

لم تعد قيدا يعتد به العلاقات التجارية فيما بين الدول الصناعية، كما أن التجارة الدولية بين تلك الدول والتي طالها أكبر حظ من التحرير تمثل ما يزيد عن 70 %من مجموع التجارة العالمية.

وكما هو معلوم أن جولة أوروجواي تحمل المزيد من التخفيضات سواء في السلع الزراعية أو الصناعية أوغيرها، وتسري على كل الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وبذلك فإن السنوات القادمة ستجعل من الرسوم الجمركية أداة فعالة لتشجيع التبادل التجاري الدولي وليس عائقا وقيدا على التجارة الدولية.

وبالتالي فإن السياسة التجارية الدولية التحررية تستخدم بطريقة تختلف عن الفترات الماضية، بل والأكثر من ذلك انه أصبح استخدام الرسوم الجمركية المرتفعة يتم على أساس أنها أداة تعريفية لمحاربة سياسة الإغراق، حيث أن اتفاقية الجات تنص على أحقية كل دولة في الرد على أي محاولة إغراق لأسواقها من دول أخرى وذلك بفرض رسوم إضافية ضد الإغراق، وذلك بعد الرجوع إلى منظمة التجارة العالمية والتحقق من ذلك من خلال أجهزة المنظمة المختصة في ذلك .ويسري نفس الوضع إذا اعتقدت إحدى الدول أن هناك دعما غير مشروع لأحد السلع من إحدى الدول، فإن للأولى أن تفرض رسوما مضادة للدعم بعد عرض الموضوع على جهاز فض المنازعات في منظمة التجارية العالمية، وهذا الوضع لم يكن موجودا من قبل إنما جاء في إطار التحول الجديد في النظام التجاري الدولي، الذي ينطوي على العديد من الأهداف منها تحقيق التقدم في تحرير التجارة السلعية وفتح الأسواق أمامها من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإزالة أو تخفيض القيود غير التعريفية خصوصا فيما يتعلق بالتجارة في السلع الزراعية والمنسوجات

والملابس الجاهزة فضلا عن السلع الصناعية الأخرى، بالإضافة إلى مد عمليات تحرير التجارة الدولية نحو مجالات جديدة وخصوصا تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والقضايا التجارية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية .

وكذلك أحكام مبادئ الجات وقواعدها وإجراءاتها مما يؤدي إلى إزالة اللبس في بعض الأمور ويمنع التحايل والالتفاف حولها، بل ويكفل آليات فعالة أكثر قوة لفض المنازعات وتقوية الدور المؤسس لنظام تحرير التجارة الدولية، ومن ثم توفير مناخ يكفل لها المزيد من التحرير والنمو.

المطلب الثاني: مكاسب تحرير التجارة الدولية

تحقق الدول العديد من المكاسب بموجب تحرير تجارتها الدولية، ومن أهمها مايلي:

1. المكاسب الساكنة

وتتمثل فيما تتيحه التجارة الدولية من زيادة في مستويات الاستهلاك دون تغير ومستويات الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج.

وتنقسم المكاسب الساكنة إلى نوعين من المكاسب:

أ. مكاسب في الاستهلاك

ونجدها على مستوى كل دولة داخلة في التبادل أو التجارة الدولية أي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

ب. مكاسب في الإنتاج

تحدث المكاسب الساكنة في الإنتاج نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي، وتتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الدولية، حيث تتمكن كل دولة من إعادة توزيع مواردها على الاستخدامات المختلفة وبذلك يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون إنتاجية عناصر الإنتاج فيها أعلى نسبيا من غيرها، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

2. المكاسب الديناميكية

يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم الموارد المتاحة للدولة، وقد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة.

وبذلك تشير المكاسب الساكنة إلى ما يتحقق من زيادة في الاستهلاك والإنتاج لمجرد التخصص والتبادل الدولي، في حين تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.

فالاقتصاد يحقق النمو إما من خلال ما يحدث من زيادة في موارده وطاقاته الإنتاجية أو عن طريق التحسين في المستوى التكنولوجي أي ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة، لأن التقدم التكنولوجي من شأنه تحسين نوعية وكفاءة الموارد.

وتأخذ العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي خمسة مجالات أساسية:

✓تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع والخدمات بمجرد استخدام تلك السلع الرأسمالية في مجالات الإنتاج المختلفة.

وبذلك تؤدي السلع الرأسمالية إلى زيادة رصيد البلد من الطاقات الإنتاجية أكثر مما كان قبل تحرير التجارة الدولية، ومنه يمكن القول أن هذه الأخيرة تدفع بالنمو الاقتصادي من خلال ما تتيحه للدول من سلع رأسمالية تزيد من الطاقات الإنتاجية.

✓ تؤدي حرية التجارة الدولية إلى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف، لأن أية اختراعات واكتشافات تحدث في دولة ما وتحسن من الإنتاجية وترفع من الكفاءة لعناصر الإنتاج يمكن تطبيقها في الدول الأخرى بمجرد حدوث التبادل الدولي من خلال حقوق الملكية الفكرية والرخص أو من خلال انتقال رؤوس الأموال والشركات عابرة القارات والاستثمارات الأجنبية

المباشرة.

✓تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة وتقضي على الاحتكارات المحلية لبعض المشاريع، ويؤدي ذلك إلى مكاسب ديناميكية، إما من خلال ما تؤدي إليه شدة المنافسة من تشجيع على الكفاءة في الإنتاج وتحسينه، أو من خلال تحويل قدر أكبر من الموارد من الأنشطة الريعية إلى الأنشطة الإنتاجية.

تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات مزيدا من التوسع وكبر الحجم مما يؤدي إلى مكاسب لتلك المشروعات ناتجة عن وفورات الحجم الكبير، نتيجة اتساع الأسواق وتعدد فرص التسويق مع التخصص وتقسيم العمل الدولي، وكلما اتسع السوق زاد إنتاج المشروعات وقل مستوى التكاليف وهو ما ينعكس على مستوى الأسعار في السوق، كما أن اتساع الأسواق وكبر حجم المشروعات قد يدفعها إلى مزيد من الإنفاق على البحث والتطوير (Research & Developement) ولاشك أن هذه الاستثمارات ترفع لمستوى التكنولوجي في البلد.

✓أخيرا تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق زيادة توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وهذا عن طريق ارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج عن النمو الاقتصادي الذي يتحقق بمعدل أسرع في ظل حرية التجارة الدولية، وعليه فإن حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة، لتمول قدرا أكبر من الاستثمارات مما يدفع إلى تحقيق النمو.

كما أن التجارة الدولية توفر سبلا أخرى للحصول على المدخرات من الخارج في شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة.

المطلب الثالث : ادارة النظام التجاري الدولي لتحقيق عالمية الاقتصاد.

يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي ينطوي على ثلاثة نظم رئيسية هي النظام النقدي الدولي والنظام المالي الدولي والنظام التجاري الدولي، ويقوم على إدارة هذه الأنظمة الثلاث، ثلاثة منظمات اقتصادية عالمية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتقوم هذه المنظمات بإدارة السياسة الاقتصادية للنظام العالمي الجديد.

فصندوق النقد الدولي يختص بإدارة السياسة النقدية، والبنك الدولي يختص بإدارة السياسة المالية أما منظمة التجارة العالمية فتختص بإدارة السياسة التجارية العالمية.

وقد تعاظم دور هذه المنظمات الاقتصادية في إدارة وضبط النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتوجهاته، وقد ساهم دور هذه المؤسسات في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية والتجارية إلى حد بعيد في تحقيق نوع من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، وبذلك تصبح هذه المؤسسات أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد.

وبما أننا بصدد دراسة النظام التجاري الدولي، فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية في1995 يأتي في ضوء استكمال النظام الاقتصادي الدولي لأركانه الرئيسية، لتعمل إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي أصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة.

وتعتبر منظمة التجارة العالمية البديل لسكرتارية الجات[*]، وقد حلت محلها لتتولى إدارة النظام التجاري الدولي بصورة أكثر شمولا، وفي مجالات أوسع للتجارة العالمية، على نطاق السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار، بل هي تشمل الجوانب البيئية المؤثرة

على التجارة كما هو مطروح للمناقشة من الدول المتقدمة التي تسعى إلى تضمينها في اختصاصات منظمة التجارة العالمية، ومن موضوعاتها عملية دمج التكلفة البيئية في سعر المنتج النهائي[**] .

وتسعى منظمة التجارة العالمية لتحقيق أهداف الجات بالإضافة إلى أهداف لأخرى، كما تتميز بآلية أفضل في فض المنازعات، ومراجعة السياسات التجارية بصورة تفوق بكثير ما كانت تملكه وتفعله الجات، وبالتالي فإن لها صلاحيات أقوى من الجات في هذا المجال، فأهم ما يميز المنظمة عن الجات هو إقامتها لنظام قوي لفض المنازعات والذي يقوم على العدل والمساواة، وتملك حق فرض عقوبات كانت تعجز عن فرضها الجات، كما تملك نظام ردع قوي. وبذلك فإن منظمة التجارة العالمية هي الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية الدولية في مجالات معينة شملتها جداول الالتزامات المتبادلة بين الدول الأعضاء، ووردت في الاتفاقية الموقعة في مراكش وفي الجولات السابقة للجات منذ 1947 وحتى1994 والمنظمة في عملها الخاص بتلك الجولات تعمل على تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء، من خلال إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية أو الكمية، ومعالجة مشاكل الإغراق والدعم من خلال جهاز فض المنازعات، وهذا التحرير للتجارة الدولية في تلك المجالات لم يشمل السلع فقط، بل امتد إلى مجالات خدمات الملكية الفكرية والأدبية والفنية والصناعية، وقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية، وغيرها من المواضع التي سنأتي على ذكرها في المبحث الموالي.

فمنذ عام 1995 أصبحت المنظمة العالمية للتجارة هي المسؤولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي، وتيسير تنفيذ وإدارة اتفاقيات جولة أوروجواي، وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.

المطلب الرابع:أهم جولات الجات

[*] – سكرتارية الجات أنشأت عام1947

[**] – هذا المجال قيد البحث وقد يستغرق سنوات طويلة للتوصل إلى اتفاق بشأنه، نظرا لما يواجهه من مشكلات مثل تحديد التكلفة البيئية، تحديدا كميا.

إن المفاوضات هي إحدى المبادئ التي ترتكز عليها الجات ، وإعتمادا على هذا المبدأ فقد جرت (08) ثمان جولات من المفاوضات في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة منذ عام 1947 إلى 1993، أي خلال 46 عاما بمتوسط جولة كل 6 سنوات تقريبا.

إن إنعقاد هذه الجولات كان يتم بترتيب من الدول الصناعية المتقدمة.

أ- جولة جنيف 1947

أصرت الولايات المتحدة على عقد هذه الجولة وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية وراء عقدها، ذلك أن الولايات المتحدة كانت راغبة في إستمرار تحرير التجارة الخارجية بإعتبارها من الدعائم الرئيسية لإعادة بناء أوروبا الغربية.

هذا وقد أجتمعت الدول الموقعة على إتفاقية الجات 1947. وعددها 23 دولة في جنيف لبحث التعريفة الجمركية، وتم الإتفاق على تقديم تنازلات جمركية في حوالي 45 بندا جمركيا. تمثل نحو نصف التجارة الدولية في ذلك الوقت وتغطي معاملات تجارية تقدر بنحو 10 مليار دولار على أساس أسعار ماقبل الحرب العالمية الثانية.

ب- جولة أنسي:

اجتمع ممثلي 13 دولة في مدينة آنسى الفرنسية وذلك في عام 1949 وتم الإتفاق على تخفيض التعريفة الجمركية على خمسة آلاف بندا جمركيا وقد سارت مفاوضات آنسي" كمفاوضات جنيف" على قاعدة المورد الرئيسي للسلعة،والتي تقضي بأن يقتصر طلب الدولة للمعاملة التفضيلية على المنتجات التي تعتبر الدولة المصدرة الرئيسية لها في الأسواق العالمية، إلا أن أعمال شرط الدولة الأولى بالرعاية يؤدي إلى إنسحاب المعاملة التفضيلية على منتجات الدول الأخرى إنسحابا ذاتيا.

ج- جولة انجلترا:

تمت تنازلات متبادلة بين ممثلي 38 دولة، وتقدر التخفيضات الجمركية بنحو ثمانية وخمسين ألف بندا جمركيا منها ثمانية آلاف وسبعمائة بند تم تخفيض تعريفاتها الجمركية بنحو 25 بالمئة من قيمة التعريفات المتفق عليها عام 1947 وكان هدف هذه الجولة حصول الدول الأطراف على مزيد من المعاملة التفضيلية.

د- جولة جنيف 1956:

عقدت هذه الجولة عام 1956 وحضرتها ممثلي 26 دولة، وتبادلوا تنازلات في التعريفات الجمركية تغطي ماقيمته 2.5 مليار دولار من التجارة الدولية وكان من نتائج الإتفاقية المبرمة في آنسى وتروكواي وجنيف تخفيض الرسوم الجمركية وتثبيت الفئات المنخفضة لفترة طويلة، كماأن تطبيق المعاملة التفضيلية ساعدت على تنشيط التبادل التجاري الدولي.

هـ- جولة ديلون1961/1969:

عقدت هذه الجولة في جنيف واستغرقت عامين 1961/1960 وقد دعى إلى عقد هذه الجولة وكيل وزارة الخارجية الأمريكية "دوجلاس ديلون" لذا سميت الجولة باسمه ، ولم تستهدف هذه الدورة –كالدورات السابقة– سوى تنازلات متبادلة في التعريفة الجمركية بنسبة 20 بالمئة على مجموعة من المنتجات الصناعية تقدر بنحو أربعة آلاف وأربعمائة ألف بندا جمركيا تمثل معاملات تجارية دولية تقدر بنحو أربعة آلاف مليار وتسعمائة ألف دولار.

وفي هذه الجولة تم إقرار مبدأ التعويضات للدول التي أضيرت من إنشاء المجموعة الأوروبية كما تم التوصل إلى ترتيب المنسوجات القطنية قصيرة الأجل في هذه الدورة الذي تم تطويره في جولة كيندي إلى ترتيب طويل الأجل والواقع أن النجاح الذي حققته الجات عام 1964 قد إعتبر محدودا .

و– جولة كينيدي1967/1964:

تعتبر جولة كنيدي أهم جولة مفاوضات تمت في إطار اتفاقية "الجات"، بعد مطالبة الرئيس الأمريكي آنذاك "جون كنيدي" الكونغرس الأمريكي ضرورة القيام بمفاوضات في نطاق "الجات"، لإجراء تخفيض في الرسوم الجمركية. وبحضور 50 دولة، ترتب عن الجولة الاتفاق على مكافحة الإغراق و تخفيض التعريفة الجمركية بنسبة معينة لمجموعة من السلع تصل إلى 50%، بعكس ما كان معهودا وهو التفاوض للتخفيض على أساس سلعة بسلعة– يتم على مدار 5 سنوات ينتهي بحلول جوان 1967 . و ما لوحظ خلال هذه الجولة زيادة الدول الأعضاء من الدول النامية نتيجة إضافة فقرة التجارة و التنمية التي تملي على الدول المتقدمة أن تولى عناية خاصة في تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات الدول النامية.

ي– جولة طوكيو 1979/1973:

بدأت جولة طوكيو عام 1973 بممثلين عن 99 دولة لمحاولة تنشيط التجارة الدولية فيما بينها و قد استمرت هذه الجولة على مدار 6 سنوات سعيا منها البحث عن حلول لأهم المسائل التي لم تتمكن المفاوضات السابقة التوصل إلى نتائج ايجابية بشأنها كزيادة صادرات الدول النامية و منح معاملة خاصة للدول المنتجة للمنتجات الزراعية.

ومن أهم انجازات جولة طوكيو الوصول إلى تخفيض عام للتعريفة بنسبة 30 % يتم على مدار 8 سنوات ,بالإضافة إلى وثيقة إعلان طوكيو التي تضمنت قواعد و مجالات التفاوض لتخفيض أو إزالة القيود الجمركية،و مبادئ استخدام العوائق التجارية غير الجمركية كالإعانات و الحوافز الفنية للتجارة و إجراءات تراخيص الاستيراد[1]

ن– جولة الاورجواي:

جولة الاورجواى و الإعلان عن ميلاد OMC 1986/1994 تعتبر جولة بالاورجواي من أهم جولات "الجات" على الإطلاق وهي في الوقت نفسه أخر الجولات وذلك بسبب إقرار هذه الجولة إنشاء منظمة التجارة

[1]- هي التراخيص التي تُصدرُها الجِهة المُختَصّة لجميع الحالات عند استيفاء مُتَطَلّبات الحُصول على الترخيص، الواردةُ في هذه الإجّراءات.

العالمية OMC ،و جاءت الدعوة إلى جولة الاورجواي من قبل الدول الكبرى ،حيث تم التفاوض لأول مرة حول السلع الزراعية وأدخلت قطاع الخدمات وتحرير انتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى و حماية الملكية الفكرية، كما أنها اختلفت عن سابقاتها في أن النتائج يجب قبولها كلها أو رفضها كلها و لا مجال للقبول الجزئي فيها، و بعد مفاوضات دامت 7 سنوات وقع مثلوا 117دولة في مدينة مراكش و بالتحديد في 1994/04/15 اتفاقا عالميا أصبح يعرف باتفاق مراكش وتم الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة OMC التي بدأت أعمالها في 1995/12/01 لتحل محل اتفاقية "الجات" التي عملت مراقبا مؤقتا للتجارة الدولية منذ .1947[2]

العام	المكان/الاسم	الموضوعات لمطروحة	عدد البلدان
1947	جنيف	الرسوم الجمركية	12
1949	انسي/فرنسا	الرسوم الجمركية	13
1951	توركاي- انجلترا	الرسوم الجمركية	38
1956	جنيف	الرسوم الجمركية	26
1961-1960	جنيف(جولة ديلون)	الرسوم الجمركية	26
1967/1964	جنيف (جولة كينيدي)	الرسوم الجمركية وتدابير، مكافحة الإغراق	62
1979/1973	جنيف(جولة طوكيو)	الرسوم الجمركية التدابير الغير جمركية، الاتفاقيات الإطار	102
1994/1986	جنيف جولة	الرسوم الجمركية' التدابير الغير جمركية،	123

[2]- مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي ،سبتمبر 2002، ص 6

	أوروجواي	القواعد الخدمات،الملكية الفكرية،تسوية المنازعات،المنسوجات،الزراعة،إنشاء منظمة التجارة العالمية	
2004/2002	الدوحة	جميع السلع والخدمات، الرسوم الجمركية' التدابير الغير جمركية،مكافحة الاغراق ،الدعم الحكومي ،اتفاقات التجارة الأقلمية،الملكية الفكرية،البيئة تسوية النزاعات،قضايا سنغافورة	144

جدول رقم 01: جولات التجارة في ظل الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة/منظمة التجارة العالمية

المصدر: مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي ،سبتمبر 2002، ص 7

المبحث الثاني: إنشاء المنظمة العالمية للتجارة

لقد ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة الدولية لأول مرة من قبل و.م.أ قبل بدء عمل الجات، حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام 1945 مشروعا لإنشاء منظمة دولية للتجارة، على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي،

و لكن الكونغرس الأمريكي رفض هذا المشروع و كان ذلك عام 1950، و مع مرور الوقت و تشعب عمليات التجارة الدولية و تطورها خاصة في الثمانينات، نادي البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في جولة لأورجواي، و على الرغم من المعرضة الأمريكية إلا أنها وافقت مؤخرا، و تتضمن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية 16مادة عامة تغطي مختلف الجوانب القانونية و التنظيمية و إن أهم سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن هي الحركة المطلقة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وتكنولوجيا المعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والدولية، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيا الاتصال التي أدت إلى جعل العالم يبدو وكأنه قرية صغيرة، ولقد شهد الاقتصاد العالمي الحديث عدة تطورات في القرن العشرين أهمها انعقاد مؤتمر بريتون وودز(Bretton Woods) عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية والذي كان من بين نتائجه ظهور اتفاقية الجات (GATT) والتي تم التوقيع النهائي عليها في 20 أكتوبر 1947 و أصبحت سارية المفعول منذ أول جانفي[1]. 1948 وقد كان الغرض من قيام هذه الاتفاقية وضع قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحد من حركتها، ومن أجل توسيع نطاق هذه الاتفاقية فقد عرفت تطورا خلال الفترة 1994 – 1947حيث أسف المؤتمر المنعقد في 1994 عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر أقوى مؤسسة اقتصادية ومالية بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويمكن اعتبارها أداة من أدوات العولمة تهدف إلى توسيع دائرة التبادل الحر على الصعيد العالمي.

[*] - GATTالاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة General Agreement on Tarifes and Trade.

المطلب الأول : دوافع تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في تطوير التجارة الدولية

لم تكن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في صورتها الأصلية وفي هيكلها وأوضاعها قبل دورة أوروجواي تزيد على أن تكون اتفاقية دولية لتحرير التجارة مع تزويدها بسكرتارية صغيرة للإشراف على تنفيذ الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقية.

ولم يكن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة سهلا، حيث كانت الوثيقة الأصلية للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الموقعة في أكتوبر 1947 خلال مؤتمر هافانا قد أشارت إلى إقامة هذه المنظمة، ولكن أسقطت هذه الفكرة نظرا لرفض الكونجرس الأمريكي هذا المشروع وذلك للحفاظ على السيادة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتخوفه من أن إنشاء المنظمة سوف يؤدي إلى التخلي عن القوانين المحلية التي تسمح بفرض عقوبات تجارية على شركائها التجاريين .لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالموافقة على الجزء الخاص بالسياسة التجارية والذي نشأت بموجبه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وأمام تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ظهرت الحاجة مرة أخرى إلى ضرورة إنشاء منظمة التجارة العالمية لتحمل محل أمانة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة اعتبارا من 1994، ويمكن إدراج الدواعي المبررة لذلك في الأسباب الثلاثة التالية:

- أن الجات لم تكن منظمة دولية بالمعنى المتعارف عليه لهذا الاصطلاح حيث كانت تفتقد إلى الأجهزة الدائمة التي تميز المنظمات الدولية، ولبيان الفرق بين الجات وبين المنظمات الأخرى، نجد أن البنك الدولي مثلا وهو يستوفي مقومات المنظمة الدولية يستند إلى ميثاق يحدد أهدافه ويحدد طريقة اتخاذ القرار فيه وتوزيع السلطات اللازمة لاتخاذ القرار بين مجلس المحافظين، والمجلس التنفيذي، والموظفين الإداريين .أما في حالة الجات فإننا نجد الميثاق الذي يتمثل في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ولا نجد الهيكل التشريعي أو التنفيذي الموجود في البنك الدولي .وقد عملت دورة الأوروجواي على تدارك هذا العيب بإنشاء منظمة للتجارة العالمية لكي تحل محل الجات وتتضمن تلك الأجهزة التي كانت غائبة في تنظيم الجات.

- رغم أهمية الدور الذي قامت به المؤسسات الدولية: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منذ نشأتها في توفير قدر من الاستقرار النسبي للنظامين النقدي والمالي على صعيد العالم، وتمويل جهود التنمية ومعالجة الإختلالات المالية الخارجية للدول النامية، إلا أن دور هذه المؤسسات في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية العالمية يعتمد بدرجة رئيسية على سياسات نقدية ومالية فظهرت الحاجة مرة أخرى إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة لتساهم في سد أوجه النقص في المؤسسات الدولية ولكي تكون هناك نظرة متكاملة للمسائل المتشابكة الخاصة بالنقد، التمويل، التجارة والتنمية.
- إن دورة أوروجواي قد تضمنت عددا من القضايا الأصلية وقد تم وضع قضايا الخدمات على جدول أعمال الأوروجواي وأصبح هذا الموضوع من العلامات المميزة لهذه الدورة .حيث كان نطاق مفاوضات الجات فيما مضى يتركز أساسا على قضايا التجارة والتخفيضات على التعريفة وإلغاء القيود الكمية ومن هنا كان العمل على تحويل الجات إلى منظمة عالمية للتجارة.
- إن دورة أوروجواي قد تضمنت عددا من القضايا الأصلية وقد تم وضع قضايا الخدمات على جدول أعمال الأوروجواي وأصبح هذا الموضوع من العلامات المميزة لهذه الدورة .حيث كان نطاق مفاوضات الجات فيما مضى يتركز أساسا على قضايا التجارة والتخفيضات على التعريفة وإلغاء القيود الكمية ومن هنا كان العمل على تحويل الجات إلى منظمة عالمية للتجارة.[1]

وبعد انتهاء أعمال دورة أوروجواي، بدأ العمل من أجل الدفع بالاتفاقية إلى الأمام حتى تصبح لها شرعيتها الدولية وتدخل في إطارها مختلف دول العالم كإطار مؤسسي واحد، وفي 15 أفريل 1994 أعلن وزراء مالية واقتصاد 117 دولة في مراكش قيام منظمة التجارة العالمية، وبقيام هذه المنظمة في1995 اختفت اتفاقية الجات لتحل محلها هذه المنظمة الجديدة التي بدأت عملها لإدارة اتفاقية الجات وجميع نتائج جولة أوروجواي وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف وللتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين في مجال السياسة الاقتصادية[2].

ويمكن القول إذن أن منظمة التجارة العالمية هي منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري الدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة

الدولية، وزيادة التبادل الدولي وزيادة النشاط الاقتصادي العالمي[3] .

---

[1]– ريتشارد هارمسن، **جولة أوروجواي نعمة على الاقتصاد العالمي**، مجلة التمويل والتنمية، مارس، 1995 ، ص11 .

[2]– ياسر زغبي، **اتفاقية الجات**، دار الندى، بيروت ، 1999 ، ص31 .

[3]– د –عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة**(الإسكندرية :الدار الجامعية، 2003)، ص176 .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية في تطور التجارة الدولية

1. الهيكل التنظيمي للمنظمة

إن الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية يتميز بتعدد الأجهزة وتنوع اختصاصاتها، وكان غرض واضعي اتفاقية مراكش من هذا الهيكل تحقيق السرعة والفاعلية في اتخاذ القرارات.

– الأجهزة العامة: وهي تلك الأجهزة التي نصت عليها اتفاقية " مراكش "وتشمل :المؤتمر الوزاري، المجلس العام، الأمانة، جهاز تسوية المنازعات وآلية مراجعة سياسات التجارة.

أ- **المؤتمر الوزاري** :يتكون هذا الجهاز من ممثلي جميع الأعضاء(المادة1/4 من اتفاقية مراكش) لكل عضو صوت واحد (المادة 1/9 من اتفاقية مراكش)وهذا لتحقيق مبدأ المساواة بين الدول ويضطلع المؤتمر الوزاري بالمهام الرئيسية للمنظمة، حيث أن له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتتمثل المسائل التي تدخل في اختصاص المؤتمر الوزاري في ما يلي:

- ✓ منح العضوية للدول أو الأقاليم الجمركية (بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء).
- ✓ مناقشة التعديلات التي تقترحها الدول الأعضاء في المنظمة، حيث أن للمؤتمر وحده الحق في تعديل اتفاقية مراكش.
- ✓ الإعفاء من التزام مفروض على إحدى الدول الأعضاء.

وقد عقد المؤتمر الوزاري خمس اجتماعات بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وسيأتي ذلك مفصلا في مبحث لاحق

ب **–المجلس العام** :ويعتبر الجهاز المحوري للمنظمة ويتكون من ممثلي جميع الدول الأعضاء، ويقوم بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته حيث ينعقد مرة على الأقل كل سنتين، وبالتالي فالمجلس العام له صفة الاستمرارية لأنه قابل للانعقاد في أي وقت.

ومن أهم اختصاصاته:

- ✓ اختصاص إداري، ويتمثل في اعتماد المجلس للأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية .
- ✓ اختصاص رقابي، حيث له صلاحية القيام بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية متى يكون ذلك مناسب.
- ✓ اختصاص قضائي، حيث يمكن للمجلس أيضا القيام بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات متى يكون ذلك مناسبا

يقوم المجلس بالإشراف العام على المجالس النوعية كمجلس التجارة في السلع، مجلس التجارة في الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، والإطلاع على أنشطة مختلف الأجهزة كما ينفرد المجلس بصلاحية إقامة التعاون مع كل المنظمات الدولية من أجل تحقيق التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.

ج –**الأمانة** :ينشؤها المؤتمر الوزاري ويقوم بتعيين مدير عام يرأسها، كما يقوم هذا الأخير بتعيين موظفي الأمانة وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري وتأخذ الأمانة مسؤولية القيام بالمهام الإدارية المتمثلة في الشؤون المالية ومسائل الميزانية، والأهم من ذلك مساعدة الأعضاء في تسوية المنازعات ومساعدة فرق التحكيم في الجوانب القانونية والإجرائية للأمور المعروضة.

د –**جهاز تسوية المنازعات** :يقوم هذا الجهاز بمباشرة أعماله من خلال المجلس العام للمنظمة، فحسب اتفاقية مراكش، ينعقد المجلس للاضطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات، متى كان ذلك مناسبا.

وقد كانت الأحكام التي تضمنتها جات 1947 موسوعة بالقصور وعدم الفاعلية بسبب غياب الهيئة المؤسسة المكلفة بالإشراف على تنفيذها، كما أنها لم تكن ملزمة بشكل كاف، فقبل ظهور المنظمة العالمية للتجارة سادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية، حيث كانت الدول تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفقا للقوانين التجارية المحلية لكل منها، فنجد الدول القوية اقتصاديا تعرض عقوبات على الدول الأخرى[*].

وردت وثيقة التفاهم حول مفهوم وإجراءات تسوية المنازعات في الملحق رقم 2 من الوثيقة النهائية لجولة أوروجواي، وقد ورد في هذه الوثيقة أن نظام المنازعات في منظمة التجارة العالمية يمثل عنصرا أساسيا لصيانة حقوق الأعضاء، فالمنظمة تسعى للبحث عن إمكانيات الحلول الودية لإيجاد بيئة تسودها الثقة بالنظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، ولذلك بينت وثيقة التفاهم أنه لابد من اللجوء أولا للتشاور لحل النزاع، وفي حالة فشل المشاورات يتم تشكيل فريق التحكيم، والذي يتشكل بناء على طلب أحد طرفي النزاع، ويتكون الفريق من أفراد تتوفر لديهم الخبرة الأكاديمية والعلمية في مجال التجارة الدولية، ويقوم الفريق بدراسة القضية المطروحة على جهاز تسوية المنازعات مراعيا في ذلك أحكام الاتفاقية ذات الصلة بموضوع القضية، ثم يتوصل إلى قرار يساعد الجهاز على اقتراح الأحكام.

وقد نصت المادة 17 من وثيقة التفاهم على أن يقوم جهاز تسوية المنازعات بتشكيل جهاز دائم للاستئناف، يقتصر دوره على تحديد ما إذا كانت التفسيرات القانونية في تقرير فريق التحكيم متفقة مع الأحكام القانونية الواردة في الاتفاقيات المتعلقة بموضوع النزاع، ولا علاقة لجهاز الاستئناف بالنواحي الموضوعية للتقرير، لكن يحق له نقض أو إقرار أو تعديل النتائج القانونية لفريق التحكيم.

وفي حالة امتناع العضو الذي تمت إدانته على تعديل تصرفاته التجارية بما يتفق مع الحكم الصادر ضده، يحق للدولة المتضررة طلب تعويض أو توقيع عقوبات تجارية على هذا العضو حيث تعلق التزاماتها تجاهه، ولا تقوم المنظمة بفرض عقوبات على العضو المدان وإنما تترك ذلك للدولة المتضررة، أما الدول الأقل نموا فقد دعت المنظمة

[*] – خير مثال على ذلك الولايات المتحدة التي لديها قسم خاص في القانون التجاري يسمى" سوبر " 301 تلجأ إليه لفرض العقوبات التجارية على الدول التي ترى أنها تضر بمصالحها التجارية

الأعضاء إلى عدم التسرع في فرض عقوبات تعويضية عليها، وإرجاع امتناعها عن تعديل تصرفاتها التجارية إلى عدم قدرتها على ذلك.

هـ –**آلية استعراض السياسة التجارية** :يعتبر هذا الجهاز من الأجهزة المستحدثة، فقد كانت اجتماعات الدول الأعضاء في جات 1947 تمثل نوعا من الاستعراض العام للسياسة التجارية، إلا أنه لم يكن هناك إطار تنظيمي محدد يحكم تلك الاجتماعات ويحدد الهدف منها وأسلوب عملها، لذلك نص الملحق 3 لاتفاقية مراكش على إنشاء آلية استعراض السياسة التجارية، والهدف من إنشائها هو القيام بتقويم شامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من جهة، والعلاقة بين السياسات والنظام التجاري الدولي من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك فقد أسندت هذه المهمة للمجلس العام للمنظمة الذي يضطلع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية متى كان ذلك مناسبا، وللجهاز الحق في تعيين رئيس له وفي وضع إجراءاته حسب ما تقتضيه الضرورة.

ولتحقيق هدف هذا الجهاز فقد ورد في الفقرة " باء "من الملحق رقم 3 لاتفاقية " مراكش" المنشئ لآلية استعراض السياسة التجارية ما يلي يعترف الأعضاء بالأهمية التجارية سواء بالنسبة لاقتصاديات الأعضاء أو للنظام التجاري متعدد الأطراف[1]ويتم استعرض السياسة التجارية من طرف الدول ذاتها أو من طرف أمانة منظمة التجارة العالمية، التي تلمس من العضو المعني أو الأعضاء المعنيين توضيحات بشأن سياستها التجارية.

[1]– مصطفى سلامة، **قواعد الجات** بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 ، الطبعة الأولى، ص62 .

2– الأجهزة المتخصصة :من أجل تحقيق مبدأ التخصيص وضعت اتفاقية " مراكش "نوعين من الأجهزة المتخصصة، يتمثل النوع الأول في المجالس التي تختص بقطاع من القطاعات، أما النوع الثاني فيتمثل في اللجان المختصة بمسائل محددة وردت في اتفاقية " مراكش."

أ –**المجالس** :وتعمل تحت إشراف المجلس العام، وتنعقد اجتماعاتها حسب الضرورة للقيام بمهامها، فمجلس السلع يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال السلع، ومجلس الخدمات يختص بسير الاتفاقية في مجال الخدمات، ومجلس الملكية الفكرية يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية.

وقد وضعت عدة مبادئ تحكم هذه المجالس، فبالنسبة للعضوية فهي مفتوحة لممثلي جميع الدول الأعضاء وذلك احتراما للمساواة القانونية بين الدول التي تعمل المنظمة على تحقيقها، أما فيما يخص نطاق الاختصاص فإن كل مجلس يشرف على الاتفاقية التي تدخل في نطاق اختصاصه، هذا بالإضافة للمهام التي قد يكلفه بها المجلس العام.

ب –**اللجان** :وهي نوعان الأول بينته اتفاقية مراكش والثاني بينته اتفاقيات تجارة السلع، بالنسبة للجان الواردة في اتفاقية مراكش، فقد جاء في هذه الاتفاقية انه يحق للمؤتمر الوزاري للمنظمة إنشاء لجان محددة أو أية لجان أخرى

تكون عضويتها مفتوحة لممثلي جميع الدول، ومن بين هذه اللجان :لجنة التجارة والتنمية، لجنة ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية والمالية، وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها، بالإضافة إلى المهام التي قد يكلفها بها المجلس العام[1].

أما فيما يخص اللجان الواردة في اتفاقيات تجارة السلع فأهمها :اللجنة المعنية بالقيود الفنية على التجارة، لجنة إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، لجنة الزراعة، لجنة قواعد المنشأ، لجنة الدعم والإجراءات التعويضية ولجنة مراقبة المنسوجات.

2. آلية عمل أجهزتها:

إن المنظمة العالمية للتجارة شخصية اعتبارية، يمنح لها ما يلزم من امتيازات وحصانات وأهلية قانونية لمباشرة مهامها، كما تمنح هي الأخرى لموظفيها وممثلي الأعضاء جميع الامتيازات والحصانات التي تكفل استقلالية ممارستهم لوظائفهم المتصلة بالمنظمة .ويتم اتخاذ القرارات داخل المنظمة بتوافق الآراء* ، حسب الممارسة المتبعة بمقتضى اتفاقية " الجات"، ويعني ذلك أن القرار يتخذ عندما لا يعترض عليه أي عضو بشكل رسمي، ويتطلب ذلك من الدول التي ترغب في الموافقة على اقتراحاتها إجراء مفاوضات جدية لجمع أكبر عدد من الأصوات، وتتم هذه المفاوضات

داخل المنظمة العالمية للتجارة بين عدد معين من الفاعلين يقيمون فيما بينهم تحالفات تختلف أشكالها باختلاف المصالح، أول تحالف يتمثل في الرباعي الذي يجمع الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي وكندا، حيث تحتل هذه الدول المكانة الأهم في التجارة الدولية، إلا أنها تختلف أحيانا في بعض المسائل، أما التحالف الثاني فهو مجموعة " كيرنز "التي تقودها أستراليا وتضم زيلندا الجديدة، الأرجنتين، البرازيل وبعض الدول الآسيوية، والتي تتميز باتفاقها الدائم حول المسائل الزراعية.

ورغم أن الدول النامية الأعضاء والدول المنظمة حديثا إلى المنظمة لم تحالف في شكل نظامي، إلا أنها تستطيع التأثير على سير بعض المفاوضات، وكمثال على ذلك المفاوضات حول تجارة المنسوجات التي تعد موافقة بعض الدول مثل هونغ كونغ وباكستان عليها أمرا إلزاميا.

ورغم أن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر الإطار العالمي المتعدد الأطراف الوحيد والفعلي، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية –وبدرجة أقل الاتحاد الأوربي –تفرض دائما آراءها استنادا إلى النموذج الاقتصادي الذي يقتضي أن تحدد الدولة الأقوى اقتصاديا القواعد المطبقة على التجارة بين الدول[1].

---

[1]– مصطفى سلامة، **قواعد الجات** بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 ، الطبعة الأولى، ص62 .

*– توافق الآراء Consensus ويطلق عليه كذلك " القبول السلبي "ويقصد به عدم إبداء أي من الأطراف لاعتراضه رسميا على القرار المطروح للبت، فيصبح الصمت بمثابة موافقة .أنظر في ذلك :عبد الفتاح مراد، **موسوعة مصطلحات الجات ومنظمة التجارة العالمية** (الإسكندرية)، 1996 ص145 .

[1] - Olivier Blin, "**L'OrganisationMondiale du commerce**", (Paris : Ellipses, 1999), P. 21.

هذا وفي حالات استثنائية، عندما لا يتم التوصل إلى توافق الآراء، يتم اللجوء إلى التصويت وتمثل كل دولة بصوت واحد، ويقرر المؤتمر الوزاري بأغلبية ثلثي الأعضاء إذا كان هذا التعديل المقترح سيعرض على الأعضاء أولا، كما يقرر بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء إذا حصل رفض دولة ما لتعديل تم تبنيه فذلك يستوجب انسحابها من المنظمة، بمعنى أن آلية التصويت في المنظمة تمكن من إقصاء عضو معين إذا لم يوافق على تعديل تم تبنيه من طرف أغلبية ثلثي الأعضاء وهذا الإقصاء عادة لا يمس الدول المهمة إنما هو أداة لتهديد الدول الصغيرة، فهو وسيلة للضغط وليس أداة لاتخاذ القرارات[2] .

وتجدر الإشارة أخيرا إلى أن بعض المواد الأساسية في نظام المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة باتخاذ القرارات ومبدأ الدولة الأكثر رعاية، لا يمكن تعديلها إلا بتوافق الآراء.

المطلب الثالث :مبادئ ومهام المنظمة

و سيتم تناول هذا المطلب من خلال:

1. المبادئ التي تقوم عليها المنظمة

أهم مبادئ التي تقوم عليهم المنظمة هي:

1- مبدأ عدم التمييز:

ويقصد بهذا المبدأ أن كل عضو في المنظمة لابد أن يطبق نفس المعاملة التجارية على السلع والخدمات المتماثلة مهما كان مصدرها، ويتجسد ذلك بتحقق المبادئ التالية:[1]

[2] - Géraud Guibert, « **L'Organisation Mondiale du commerce, continuité, changement et incertitudes** », Politique étrangère, N° 3/94, P .808

[1] – جميلة معلم، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، 2004، فرع اقتصاد التنمية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، ص25.

آ –مبدأ المعاملة الوطنية:

ويقصد به أنه لا يحق لأي دولة متعاقدة اللجوء للقيود غير الجمركية كالضرائب والرسوم أو الإجراءات الفنية بغرض حماية منتجاتها الوطنية، بمعنى أنه يجب على كل دولة متعاقدة أن تطبق على المنتجات المستوردة من الدول الأخرى المتعاقدة نفس المعاملة السارية على المنتجات الوطنية، وبذلك يمنع هذا المبدأ أي شكل من أشكال الدعم للمنتج المحلي

ب – مبدأ الدولة الأكثر رعاية:

ويقصد به أنه إذا منحت دولة متعاقدة (أي عضو في الجات) لمنتج من بلد ما – سواء متعاقد أو غير متعاقد – ميزة أو معاملة تفضيلية تتعلق بالتعريفات الجمركية أو رسوم أخرى متعلقة بالتجارة الخارجية، أو ما يرتبط بتحويل المدفوعات الدولية لتمويل التجارة الخارجية أو أية إجراءات أخرى لها ارتباط بالتجارة الدولية، فلابد لهذه الدولة أن تمنح هذه المعاملة بشكل تلقائي لجميع البلدان المتعاقدة دون قيد أو شرط.

ج – مبدأ الشفافية:

ومعناه أن يتم الاعتماد على التعريفة الجمركية إذا دعت الضرورة إلى تقييد التجارة الدولية وعدم الاعتماد على القيود غير التعريفية أي القيود الكمية والسبب في تفضيل الطريقة الأولى على الثانية هو أن الأولى تكون مدرجة بجداول التزامات كل دولة وبالتالي فهي معروفة للجميع ويسهل تحديد آثارها على التجارة الدولية، أما القيود الكمية فلا يمكن التعرف على الآثار المترتبة على فرضها وعلى مقدار الحماية للمنتج المحلي الناتج عن فرضها.

د –استثناءات من تطبيق مبدأ عدم التمييز:

هناك حالات تعفى منها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من الالتزام بهذا المبدأ، ومن أهمها:

- ✓ التكتلات الإقليمية، حيث يستثني أعضاء الاتحادات من تعميم مبدأ الدولة الأكثر رعاية، أي انه يسمح للدول العضو في هذه الأشكال التكاملية ألا تمنح المزايا المتبادلة فيما بينهما للدول الأخرى الأعضاء في المنظمة.
- ✓ الإجراءات الخاصة بحماية الصحة العامة وحفظ حياة الإنسان والحيوان والنبات .
- ✓ الإجراءات المتعلقة برعاية الأخلاق والآداب العامة، وحفظ الأمن الوطني، وحماية التراث الوطني.
- ✓ التدابير اللازمة للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة وحماية البيئة.

– مبدأ النفاذ الحر إلى الأسواق:

ويتحقق ذلك بإتاحة الفرص المتكافئة للمؤسسات، وتوفير المناخ التنافسي الملائم الذي يؤمن حرية تدفق السلع والخدمات إلى مختلف الأسواق والمناطق التجارية، بغية الارتقاء بدرجات الكفاءة، وتحقيق تخصيص أمثل للموارد العالمية، والتوزيع العادل للثروات ولتحقيق هذا المبدأ توصلت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى وضع جملة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم،كاتفاقية التجارة في السلع الزراعية واتفاقية السلع المصنعة واتفاقية الملابس

والمنسوجات وغيرها من القواعد والإجراءات الكثيرة المتعلقة بتنظيم التجارة العالمية، والتي وردت ضمن اتفاقيات عديدة أهمها الاتفاق المتعلق بقواعد المنشأ* ، الاتفاق حول تقدير الرسوم الجمركية، الاتفاق المتعلق بتراخيص الاستيراد، الاتفاق حول إجراءات فحص البضائع قبل الشحن، الاتفاق حول المعايير الفنية، الاتفاق المتعلق بالمعايير الصحية.

- **مبدأ الحماية التجارية:**

يعترف النظام التجاري متعدد الأطراف بوجود حالات تتطلب فرض الحماية من الممارسات التجارية التي تؤثر سلبا على الأسواق الوطنية نظرا لتجاوز قواعد التجارة والإخلال بمناخ المنافسة التجارية النزيهة، لذلك تمت المصادقة على ثلاث اتفاقيات تحدد إجراءات الحماية المسموح بها.

أ –مكافحة الإغراق:

وذلك بتحديد جميع الإجراءات المضادة للإغراق، بغرض ضبط معنى الإغراق ووضع قواعد لحساب هامش الإغراق (أي فرق السعر) وتحديد قيمة المضاد للإغراق وتحديد مفهوم الصناعة المحلية المتضررة من الإغراق وكذا تحديد معايير لوقوع الضرر من الإغراق[1] .وقد شكلت لجنة خاصة لمكافحة الإغراق تتشكل من ممثلي جميع الدول الأعضاء، وتجتمع مرتين على الأقل كل سنة.

ب –**إجراءات الوقاية:**

يحدد هذا الاتفاق القواعد العامة لتطبيق إجراءات الوقاية على الواردات المتدفقة، إلى السوق المحلي، ومعنى ذلك حماية الصناعة الوطنية بفرض قيود كمية على الواردات لحماية ميزان المدفوعات من الإصابة بالعجز.

وقد منح اتفاق الوقاية الدولة التي تصاب بأضرار جسيمة ناتجة عن زيادة وارداتها من منتج معين بصورة مفاجئة، حق حماية اقتصادها من هذه الأضرار، عن طريق اتخاذ إجراءات تقييدية لمعالجة أو وقف الضرر الخطير، بشرط ألا تؤدي هذه الإجراءات إلى تخفيض الواردات عن مستواها خلال السنوات الثلاث السابقة .

2. مهام وظائف المنظمة العالمية للتجارة

وقد حددتها المادة الثالثة من اتفاقية أوروجواي الموقعة في مراكش، فيما يلي:

1- الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء والسهر على إدارة آلية مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

2- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والوكالات الملحقة بهما في تحديد السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي، وتحديد برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

---

* – قواعد المنشأ هي مجموع قوانين ونظم وأحكام إدارية يتبعها أي عضو لتحديد منشأ السلعة

[1] – عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات، التحديات والفرص**، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2000 ، ص109 .

3- مراقبة وفحص السياسات التجارية للدول الأعضاء بهدف إظهار مدى احترام الدولة العضو لالتزاماتهما، كتحرير تجارتها من القيود والرسوم الجمركية، ويشرف على مهمة الفحص المجلس العام للمنظمة.

4- تهيئة الأطراف الدولية للتفاوض بما يتضمنه ذلك من إدارة القواعد والقوانين والإجراءات التي تحكم وتنظم تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، وهذا تحت إشراف المجلس العام للمنظمة.

5- تطبيق قرارات تسوية المنازعات، حيث تعتبر قرارات وتوصيات جهاز تسوية المنازعات بعد الاستئناف واجبة التنفيذ، وعلى جميع الأطراف بذل كل الجهود للمساعدة على تنفيذها، وفي حالة التزام الدولة الخاسرة بقرار اللجنة، أو قرار مجلس المنظمة في حالة الاستئناف يحق للدولة المتضررة والمحكوم لصالحها أن ترجع إلى مجلس منظمة التجارة وذلك لتلقي التعويض من الدولة الخاسرة.

المطلب الرابع : اهداف المنظمة العالمية للتجارة، عناصر القوة في عملها و مؤتمراتها

1. اهداف المنظمة العالمية للتجارة

بما أن منظمة التجارة العالمية هي الوريث الوحيد للجات، فإنه من الطبيعي أن تصبح أهدافها أكثر تطورا وشمولا كونها باتت منظمة عالمية، ويمكن القول أن مجموعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تدور حول هدف رئيسي وهو تحرير التجارة العالمية أي تطبيق نظام الحرية التجارية الدولية، وفي هذا الإطار تسعى منظمة التجارة العالمية إلى تحقيق الأهداف التالية:

* خلق وضع تنافسي دولي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.

* تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي.

*تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم، وزيادة الإنتاج المتواصل والتجارة في السلع والخدمات بما يساهم في تحقيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك[1] .

*توسيع وخلق أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي وزيادة نطاق تحرير التجارة العالمية.

*توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي لتمكينه من العمل في بيئة مناسبة وملائمة لمختلف مستويات التنمية.

*محاولة إشراك الدول النامية والأقل نموا في التجارة الدولية بمساعدتها في الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة لتصريف فائض إنتاجها من السلع المصنعة والنصف مصنعة.

*زيادة التبادل التجاري الدولي وتنشيط التجارة الدولية بين دول العالم على أسس وقواعد متفق عليها.

*إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وتحقيق التنمية.

[1]- فضل علي مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية**، مكتب مدبولي، القاهرة، 2000 ، ص85 .

*متابعة تطبيق ما اتفق عليه في جات 1994 من اتفاقيات حول تحرير التجارة الدولية في مجالات السلع الزراعية والصناعية والخدمات والملكية الفكرية والاستثمار وإدارة النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف من خلال مجموعة من الآليات مثل آلية صنع القرارات داخل المنظمة وآلية فض المنازعات وآلية مراجعة السياسات التجارية وآلية مكافحة الإغراق والدعم والوقاية، وكذا التعامل مع كل الموضوعات الجديدة كالتجارة والمنافسة وقضايا الاستثمار والبيئة وعلاقتها بالتجارة والتجارة الإلكترونية وغيرها.

*إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء، بإيجاد تشريعات قانونية وتجارية ثابتة وعادلة وأكثر شفافية، تناسب جميع الدول.

وبذلك يتبين أن منظمة التجارة العالمية تسعى بالدرجة الأولى إلى تقليص الفجوة بين اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، ورفع مستوى المعيشة في العالم والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول وخاصة النامية منها والتي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75 %من جملة الأعضاء وذلك بمنحها معاملة تفضيلية خاصة وأقل تشددا عن غيرها، وإعفاء بعضها من الالتزام ببعض الأحكام الواردة في اتفاقيات المنظمة.

2- عناصر القوة في عمل منظمة التجارة العالمية

ويمكن حصر هذه العناصر في النقاط التالية[1]:

أ. النظام الذي تقوم عليه :

إن النظام الذي تقوم عليه منظمة التجارة العالمية من أهم عناصرقوتها، ويتضح ذلك بمقارنة جات 1994 بجات 1947، حيث نلمس تقدما واضحا ومتعدد الجوانب، فإذا كانت 1947 لا تخرج عن كونها مجرد ترتيبات ناتجة عن اعتماد قسم من ميثاق هافانا، وكانت هذه الترتيبات مجرد اتفاق دولي في صورته المبسطة وعبارة عن

[1]- د .عبد الحميد، عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل .وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2003 ، ص 121

بروتوكول مؤقت بين الدول الموقعة عليه فإن اتفاقية مراكش وملاحقها المنشئة لجات 1994 معاهدة تتوافر لها بكل وضوح عناصر الإلزامية.

ومع هذه الإلزامية المتوافرة لجات 1994 فإن نطاقها القانوني قد راعى إلى حد كبير التعايش بين مسألتين : التماثل والتنوع في التعامل مع الدول الأعضاء لمنظمة التجارة العالمية.

فالتماثل يبدو واضحا بسريان شرطي الدولة الأكثر رعاية، والمعاملة الوطنية لرعايا الدول الأخرى مع منح كل الدول ذات الحقوق القانونية في إطار عضويتها للمنظمة، أما التنوع فيبدو ظاهريا بإقرار الإعفاءات من تطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف، حيث تجيز إعفاء أي طرف عضو من التزام معين شرط الحصول على موافقة نصف عدد الأعضاء زائدا واحد .ومثال ذلك ما حصلت عليه الولايات المتحدة الأمريكية، من إعفائها من تنفيذ بعض السياسات الزراعية نظرا لنفوذها الكبير وسيطرتها على عدد كبير من أصوات الدول الأعضاء.

كما أن الدول الأقل نموا تعتبر معفاة من الالتزام بتطبيق بعض قواعد ومبادئ الجات خاصة فيما يتعلق بحماية صناعتها ومواردها الطبيعية.

أما الاستثناءات المسموح بها فإن اتفاقية الجات 1947 والجات 1994 قد أجازتها للدول الأعضاء لاتخاذ عدد من التدابير الاستثنائية، بشرط ألا يشكل ذلك إجراءا تعسفيا وتمييزا غير مبرر بين الدول أو تقييدا غير منظور على التجارة الدولية حيث تهدف هذه التدابير إلى حماية الأخلاق العامة وحماية صحة الإنسان والحيوان والنبات.

إن التماثل والتنوع مفهومان متجاوران غير متعارضان تم بمقتضاهما كفالة أسس النجاح لعمل منظمة التجارة العالمية، وبالتالي فإن هذا المنهج الذي يشكل عنصر قوة جات 1994 يجنب المنظمة الوقوع في أحد محظورين : التعلق بأهداف نظام يسعى إلى إحداث التماثل فيما بين الدول دون مراعاة أوضاعها الفعلية، أو قيام نظم متعددة وفقا للأوضاع المختلفة للدول.

ولهذا فقد أحسن واضعو الاتفاقيات في جعل التماثل في المعاملة هو القاعدة وإقرار الإعفاءات في مجالات محددة مما يضمن وحدة النظام القانوني للعلاقات التجارية الدولية.

ب. المناخ الذي تعمل فيه

إن المناخ الذي تمارس فيه منظمة التجارة العالمية عملها يعتبر ملائما لنجاحها في تحقيق أهدافها، فمن جهة لم تعد هناك مواجهة إيديولوجية بين دول تنتمي إلى نظام اشتراكي وأخرى إلى نظام رأسمالي، فبعد انهيار النظم الاشتراكية بات نظام اقتصاد السوق بما يتضمنه من تحرير من القيود الداخلية أو الخارجية وانحسار دور الدولة المسيطر في العلاقات التجارية الدولية هو السائد في معظم الدول، ومن جهة أخرى فإن المواجهة بين العالم المتقدم والعالم النامي قد خفت حدتها أو تلاشت تقريبا، فقد خمدت المواجهة وحل محلها الاتجاه نحو الحوار والدعوة إلى إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد تراعى فيه احتياجات دول العالم الثالث، فهذه

الأخيرة بانضوائها تحت راية اقتصاد السوق وبتعثر الكثير من تجاربها التنموية، باتت تقبل ما انتهى إليه الأمر بإبرام اتفاقية مراكش وملاحقها أي ما ارتضته الدول المتقدمة ولم تجد من سبيل أمامها إلا الرضوخ لما يفرضه الأقوياء اقتصاديا، ومهما كانت اتجاهات تقدير مثل هذه التطورات في المستقبل فإنه مما لا شك فيه أن الوسط الذي تمارس فيه منظمة التجارة العالمية نشاطها يعتبر مناسبا لإنجاز أهدافها.

ج. المجال الذي تتعامل فيه

يعتبر المجال الذي تتعامل فيه منظمة التجارة العالمية عنصر قوة في أداء مهامها فشمولية اختصاصها لكل قطاعات التجارة الدولية، وعالمية عضويتها بانضمام معظم الدول إليها سيمكنها من إدارة النظام التجاري الدولي .فالمنظمة من خلال الاتفاقيات التي تشرف عليها، والأجهزة المتعددة التي تباشر عملها بواسطتها، ستكون المرجعية الدولية لما قد يثور من مشاكل تتعلق بالتجارة الدولية، ويعزز من هذا المجال تناولها لمسائل ترتبط ارتباطا رئيسيا باحتياجات الدول والأفراد من الناحية التجارية، لذا فإن وجود إطار دولي للمعاملات التجارية والدولية لابد أن يجعل الدول تحاول مطابقة سلوكها مع أسس هذا الإطار، فالممارسات خارج هذا الإطار الشامل والعالمي يعد خروجا على ما ارتضته المجموعة الدولية وبالتالي فإن معظم الدول ستكون حريصة على اندماجها في هذا النظام التجاري الدولي الجديد.

د. الوسائل التي تستخدمها

وضحت اتفاقية مراكش وملاحقها الأهداف وبينت السياسات ووضعت التدابير اللازمة لأداء النظام التجاري الدولي لأهدافه، كما وضعت مجموعة من الأجهزة التي تمتلك الاختصاص للقيام بالمهام المسندة إليها، في هيكل تنظيمي متعدد الجوانب ومتشعب الاختصاصات، يضمن تحقيق الأهداف بفاعلية، إذا قام كل جهاز بأداء مهامه، ومع استمرار الممارسة تصبح قواعد التجارة الدولية محلا للتعامل مستمر وتقويم هذه الممارسة يمكن في النهاية من استخلاص الجوانب الإيجابية، والسلبية لفاعلية هذه القواعد، أي أن دور الأجهزة لن يقتصر فقط على ممارسة الاختصاص، بل سيسهل بلوغ النظام التجاري الدولي لأهدافه المتوخاة من إنشاء المنظمة التجارية العالمية. ويضاف إلى ما سبق أن أسلوب التوافق والتراضي في اتخاذ العديد من القرارات يتناسب مع طبيعة المسائل الاقتصادية التي تتطلب الوصول إلى حلول للمسائل محل الخلاف وكل هذا يشكل عناصر قوة في عمل المنظمة العالمية للتجارة.

3.المؤتمرات الوزارية للمنظمة العالمية للتجارة .

يعتبر المؤتمر الوزاري أحد أهم الأجهزة في المنظمة وهو المسؤول عن اتخاذ القرارات ، يضم ممثلين عن جميع الدول الأعضاء ويجتمع مرة كل سنتين، وقد عقد المؤتمر الوزاري المؤتمرات التالية:

– مؤتمر سنغافورة:

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة (9-13) من شهر ديسمبر عام **1996** وحضره **120** دولة من الدول الأعضاء، إضافة إلى دول أخرى في طريقها للانضمام للمنظمة .وقد نوقش في هذا المؤتمر موضوعات عديدة خاصة فيما يتعلق باستكمال مفاوضات تحرير التجارة ومتابعة وتقييم مدى تنفيذ اتفاقيات المنظمة.

-مؤتمر جنيف:

عقد هذا المؤتمر خلال الفترة(**18-20**) ماي **1998** في جنيف وصدر عنه بيان ختامي تضمن مجموعة من النقاط نذكر منها:

1 تأكيد أهمية الالتزام بقواعد النظام التجاري الدولي وما جاء في المؤتمر الوزاري الأول.

2 تأكيد ضرورة العمل المستمر من أجل تحسين وتعميق الشفافية في عمليات المنظمة واستمرار دعم الجهود نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

3 استمرار الاهتمام بقضية مخاطر تهميش الدول الأقل نموا خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تواجهها مثل مشكلة المديونية الخارجية.

4 رحب المؤتمر بالأعمال التجارية في لجنة التجارة والتنمية بالمنظمة والمتعلقة بمراجعة تطبيق بعض الأحكام الخاصة في اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف والقرارات الوزارية ذات الصلة بالدول النامية والأقل نموا مع ضرورة تأكيد ضرورة تفعيل هذه الأحكام.

-مؤتمر سياتل:

انعقد هذا المؤتمر بمدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة **30** نوفمبر إلى **3** ديسمبر **1999** بهدف مراجعة ما تم تنفيذه من اتفاقيات المنظمة وما تم الاتفاق عليه في الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الأول والثاني.

وقد تم اجتماع سياتل بمحاولة الأطراف التجارية القوية والتي تتمثل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان إدراج موضوعات جديدة لم تدرج بصورة مبدئية في جدول الأعمال ومحاولة فرض رؤيتهم الكاملة في هذا الصدد، فظهر الخلاف واضحا في مناقشات المؤتمر بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي واليابان والدول النامية لتتعارض مصالح كل مجموعة مع مصالح المجموعات الأخرى، دون الوصول إلى قرارات محددة بسبب تلك الخلافات الحادة بين الدول المتقدمة وتجاهل مصالح الدول النامية الأعضاء في المنظمة.كما لم يسفر المؤتمر عن حدوث أي تقدم في تحرير التجارة العالمية ككل و ذلك لعدة أسباب أهمها:

- رغبة الولايات المتحدة في فرض رؤيتها للموضوعات التي يجب مناقشتها دون الرجوع لرغبات ومصالح الدول الأخرى.

– تضارب المصالح الأمريكية الأوربية وكذا اختلاف مواقف العديد من الدول الكبرى كاليابان واستراليا ومجموعة الدول المصدرة للمواد الغذائية.

–التهميش الكامل للدول النامية والتي تمثل نحو **% 80** من الدول الأعضاء في المنظمة وعدم مراعاة أوضاعها.

–المظاهرات الصاخبة التي صاحبت انعقاد الدورة سواء من مواطني الولايات المتحدة أو من خارجها، خاصة المنظمات غير الحكومية (نحو **800** منظمة) التي شاركت في رفضها مبدأ تحرير التجارة.[1]

مؤتمر الدوحة:

–انعقد هذا المؤتمر بمدينة الدوحة في قطر خلال الفترة **9–14 نوفمبر 2001**،وجاء هذا المؤتمر في ظروف دولية بالغة التعقيد نظرا لامتداد المفاوضات في مؤتمر **سياتل** دون التوصل لقرارات، نتيجة الاختلافات بين الدول المتقدمة على الموضوعات التي تدرج على قائمة جولة من المفاوضات وكذلك نتيجة المظاهرات المناهضة للعولمة، وسيطرة أحداث**11** سبتمبر **2001** على مسرح الأحداث العالمية.

في إطار عمل المنظمة على توفير كافة عوامل نجاح المؤتمر قامت بتوزيع مشروع البيان الختامي المقرر صدوره عن المؤتمر على الدول الأعضاء قبل الانعقاد بأكثر من شهر، وطلبت من الدول التعليق عليه وذلك من أجل التغلب على الخلافات بين الدول الأعضاء قبل بدأ أعمال المؤتمر.

وانتهى المؤتمر إلى برنامج عمل جديد للمنظمة يشمل كافة القضايا المطروحة الداخلة في إطار عمل المنظمة، ويلاحظ أن هذا البرنامج قد انحاز لجانب الموضوعات التي تهم الدول المتقدمة مثل البيئة، العمالة، تجارة الإلكترونيات[2]. أما موضوعات الدول النامية فلم يتم عمل شيء بالنسبة لها.

مؤتمر كانكوك:

انعقد هذا المؤتمر في مدينة" **كانكوك** "المكسيكية خلال منتصف شهر سبتمبر **2003** ، فكان يشكل الاختبار الأول لما أنجز ولما لم ينجز من قبل البلدان الأعضاء في المنظمة بشأن إشكالية التنمية[3]، ولكن نتائج المفاوضات التجارية التي توصل إليها المؤتمر السابق كانت هناك حالات أقرب للتشاؤم كانت تسود دول العالم حول قدرة هذا المؤتمر على تحقيق أهدافه المرجوة.

ومن بين الانشغالات التي أدرجت في جدول أعمال المؤتمر نذكر:

–دعوة الدول النامية لفتح أسواق الدول الغنية ومطالبتها بعدم ترويج السياسات التجارية التي تكرس الفقر.

[1]– عبد الحميد مرجع سبق ذكره ،ص 122

[2]- ريتشارد هارمسن،مرجع سبق ذكره،ص12

[3]- الصادق: المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية وإخفاق جديد ، **مجلة السياسة الدولية**، العدد145 ، أكتوبر 2003 ، ص310

-مطالبة مجموعة (**22**) التي تضم في عضويتها البرازيل والصين بتخفيض حاد في المساعدات التي تقدمها الدول الغنية للمزارعين خاصة في أوربا والولايات المتحدة.

-دعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وزراء التجارة المشاركين في مؤتمر كانكوك إلى إزالة الحواجز من أجل إقامة تجارة دولية عادلة ووضع مستوى للمنتجات الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية.

أما الموضوعات التي عرفت بموضوعات سنغافورة (الاستثمار، المنافسة، سير التجارة المشتريات الحكومية) ظلت النزاعات حولها حتى وصلت إلى مراحل حساسة للغاية.

- مؤتمر هونغ كونغ:

عقد هذا المؤتمر في **هونغ كونغ** خلال الفترة من **13** إلى **18** ديسمبر**2005** في ظل أجواء غير مواتية، نظرا لحدة الخلافات بين الدول الأعضاء بالمنظمة لعدم تمكنها من التوفيق بين اختلافاتها حول تحرير تجارة السلع الزراعية والنفاذ إلى الأسواق غير الزراعية.

إضافة إلى وجود جدل واسع في الدول النامية والمتقدمة أيضا حول جدوى تحرير التجارة ودورها في زيادة معدلات النمو وتقليل معدلات الفقر.

وقد تم الاتفاق بين الدول الأعضاء على تأجيل مناقشة موضوعات سنغافورة إلى أجل غير مسمى، فيما عدا موضوع تسهيل التجارة بسبب الرفض القاطع للدول النامية لبدء مفاوضات حوله في الوقت الحالي.

أما الموضوعات الأساسية لأجندة الدوحة فقد تعثرت الخلافات حولها منذ **2001** ، وتمثلت الخلافات حول هذه القضايا في السلع الزراعية وغير الزراعية وتجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة والمعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية[1].

من خلال الملامح الرئيسية التي عرفناها سابقا للمنظمة العالمية للتجارة، فإنها ستتولى القيام بالدور الرئيسي في إدارة السياسات التجارية الدولية، تعدد مهامها يجعلها تتداخل مع العديد من المنظمات الأخرى.

إن إنشاء المنظمة لا يعني بالضرورة إلغاء دور المنظمات الدولية التي يتعدى اختصاصها حدود التبادل التجاري، إنما يلزم فقط التوصل لعلاقة تعاضديه بين المنظمة والأمم المتحدة بكافة وكالاتها المتخصصة[2].

قد كرست المنظمة حدة العلاقة اللا متكافئة بين الشمال المصنع والجنوب المتخلف، فتنتج أطراف الثالوث التي تشكل دعائم الاقتصاد العالمي(أمريكا الشمالية، أوربا واليابان) حوالي **87%** من الواردات العالمية وأكثر من **94%**من الصادرات العالمية من المواد والسلع المصنعة، أما الجنوب الذي ما زالت أغلب دوله تعاني من

[1]- هشام الصادق مرجع سبق ذكره ص 311

[2]- د -عبد المطلب عبد الحميد مرجع سبق ذكره ص 208

مشاكل مزمنة مثل الفقر،البطالة والمديونية الخارجية، إلا أن تفاقم هذا الوضع ينذر بالكارثة خصوصا بعد أن بدا واضحا أن نمو واستقرار الدول النامية شرط أساسي لاستقرار الاقتصاد العالمي.

هناك نداءات ومحادثات تجارية واجتماعية لإصلاح عمليات المنظمة لأنها غير ديمقراطية وتفتقر للشفافية ولا ترتكز إلا على حرية التجارة من وجهة نظر ضيقة وعلى حساب الصحة والبيئة وحقوق العمال.

وهناك أصوات تعارض بشدة حرية التجارة في حد ذاتها، وتواجه المنظمة مشاكل حل النزاعات التجارية بين الدول، ولكن طريقة إدارة المنظمة للنزاعات تهدد وجودها ذاته، لا سيما النزاع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي، لهذا مطلوب من المنظمة العالمية للتجارة توضيح أهدافها لشعوب العالم التي ترفض معظم أعمالها.

المبحث الثالث :انضمام الجزائر المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة

ينبع طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة عن قرار سيادي لسلطة الدول . و هو ما يفترض أن حكومة هذا البلد ترى أن الفوائد المحتملة الناتجة عن الانضمام و المتعلقة بالنفاذ إلى أسواق الشركاء تفوق الخسائر المحتملة والمتعلقة بالمعاملة بالمثل فيما يخص فتح سوقها الداخلي. و تسمح مرحلة المفاوضات التي تختلف مدتها من بلد لآخر، لكل بلد طالب للانضمام وكذلك لأعضاء المنظمة العالمية للتجارة بالتأكد من أن هذا الانضمام سيكون ذو منفعة متبادلة للطرفين.وخلال هذه المرحلة سيتمتع البلد بصفة البلد المراقب في المنظمة العالمية للتجارة.

فيما يخص الجزائر،فقد قدمت طلبها للانضمام إلى الاتفاقية العامة في جوان 1987 ،وبعد مضي 24 سنة بعد ذلك لم تتمكن من التحصل على العضوية في المنظمة العالمية للتجارة . و يعتبر طول هذه الفترة فريدا من نوعه و هو ما يمكن تفسيره بالقيود والعراقيل الداخلية فعملية الانضمام تتطلب تطابق أو تماشي عددا من قوانين وأنظمة البلد المرشح مع تلك المطبقة في البلدان الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، وبالتالي كلما كان الفارق في الأنظمة والقوانين كبيرا كلما كانت فترة المفاوضات أطول.

بالنسبة للسلطات الجزائرية، يبدو أنه تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة لمثل هذه العضوية.

و مع ذلك يبقى السؤال حول مصلحة الجزائر من دخول المنظمة العالمية للتجارة مطروحا،سواء من حيث الآثار الاقتصادية أو المؤسساتية.

المطلب الأول: انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والإصلاحات المعتمدة

سعت الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و في إطار ذلك مرت بعدة مراحل و قامت بالعديد من الإصلاحات :

1-وضعية الاقتصاد الجزائري عند أول طلب انضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة :

عرفت الجزائر عند أول طلب انضمام وضعية خاصة ،و يتضح ذلك فيما يلي :

1-1-1- تأثير أزمة 1986 على الاقتصاد الجزائري:

عرف الاقتصاد الجزائري سنة 1987 ،و هي سنة أول طلب تقدمه الجزائر للحصول على العضوية في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة ،أزمة خطيرة انخفضت على إثرها قيمة الصادرات بنسبة 55,5 % بين 1984 و 1987 ،تلاها انخفاض في الواردات بنسبة 54 %نتيجة للتدابير التقشفية فنتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986 أصبح الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري [1] المتخذة .

واضحا، حيث أبرزت هذه الأزمة مرة أخرى مدى هشاشة الاقتصاد الذي لا يزال ارتباطه بالعوامل الخارجية قويا :97 % من العائدات الخارجية ناتجة عن تصدير المحروقات .

و قد عرفت هذه العوائد المقدرة ب12.5 مليار دولار أمريكي سنة 1985 ، انخفاضا حادا بنسبة 43 % للأسباب التالية :

-انخفاض حجم و أسعار الصادرات من المنتجات البترولية ؛

- انخفاض سعر الدولار؛

-إضافة إلى الآثار السلبية الناتجة عن ربط سعر الغاز بسعر البترول ، و هو ما يسمى بالتقييس وقد اتضحت خطورته عند زيادة حصة الغاز في الصادرات الجزائرية .

من خلال تحليل هذه الأزمة تشكلت نظرة توضيحية لأهداف عملية الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة ثم إلى المنظمة العالمية للتجارة .وبشكل أكثر تحديدا ،فإن عملية الانضمام تكون أكثر وضوحا من خلال إلقاء الضوء على اتجاهات واضعي السياسات والمقررين ، والتي يمكن حصرها في تيارين هما " التيار الصناعي " و "التيار المالي "، واللذان يظهران بشكل شبه دائم في المناقشات التي رافقت التجربة الاقتصادية للجزائر المستقلة.

- التيار الأول يضع في الأولوية مجال الاستثمار الصناعي ونقل التكنولوجيا لتسريع عملية التنمية ،ويميل إلى إهمال الأبعاد الأخرى،بما في ذلك القيود النقدية والمالية، و كذلك القواعد والقوانين .و نظرا لاعتماده الكبير على تدخل الدولة ،يكون هذا التيار مدفوعا بارتفاع أسعار الغاز والبترول، وضعف القيود المالية الداخلية والخارجية .

-أما الاتجاه الثاني ، فيركز على ضرورة احترام التوازنات المالية الداخلية والخارجية ،سواء على مستوى الاقتصاد الكلي أو الجزئي، وبصفة عامة قواعد سير الاقتصاد ككل .

من وجهة نظر التيار الأول يعود سبب الأزمة إلى التخلي عن الاستثمارات الصناعية والاستثمارات في مجال الغاز في بداية سنوات 1980،في حين أن التيار الثاني يرى أن الصدمات الخارجية لم تقم سوى بالكشف عن الإخفاق العام للنظام.

[1]- هشام الصادق مرجع سبق ذكره، ص312

أصبح التخطيط المركزي خلال هذه الفترة موضع تساؤل ، فقوة الصدمة و حجم وضخامة آثارها جعل من التخطيط على المدى المتوسط والطويل يفقد معناه.وكنتيجة لذلك تم التخلي عن المخطط الخماسي (1989-1985) ، فأهدافه لم تعد تتوافق مع الظروف السائدة ، ولم يكن في وسع المخطط تعديل المخططات في مثل تلك البيئة المعتمة. هذه الأزمة أفقدت التخطيط المركزي مصداقيته، ليحل السوق المنظم تدريجيا كبديل له كما بدأت تترسخ الفكرة القائلة بأن الصدمات البترولية لم تقم سوى بتسريع أزمة هيكلية خطيرة ،يتطلب الخروج منها القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة.

1-1-2 مواجهة الأزمة

اتخذت السلطات على وجه التحديد موقفين لمواجهة الأزمة:

-في البداية رأت الحكومة أن هذا الوضع مؤقت، وأن أسعار البترول ستعاود الارتفاع. وتدريجيا أصبح الاقتصاد بكامله يعاني حالة من الشلل. و نظرا لكون الواردات ضرورية للقطاع الصناعي (المدخلات ، سلع التجهيز) من جهة ،وللحصول على المواد الغذائية الأساسية والأدوية وغيرها من الضروريات الأساسية من جهة أخرى، كان يجب على الجزائر اللجوء إلى الديون للحفاظ على وارداتها من السلع "الإستراتيجية". و هنا أظهر النظام الاقتصادي المطبق والذي يعتمد على برامج استثمارية مكلفة ، صعوبة في مقاومة الصدمات الخارجية التي هو عرضة لها بشكل خاص نظرا لتبعيته للتجارة الخارجية
(الواردات والصادرات).

– أما الرد الثاني على الأزمة، فجاء من طرف رئاسة الجمهورية التي شكلت مجموعات عمل مكلفة بوضع مشروع شامل لإنهاء هذه الأزمة.و من خلال هذه المبادرة ولد التيار المسمى "بالإصلاحيين ". فمن فيفري 1986 إلى غاية جويلية 1987 ،قام الخبراء الذين ينشطون ضمن مجموعات العمل المشكلة (الاقتصاديون ،رجال القانون ،الإداريون ،المتخصصون في المالية،في الأمن ،في الصحة ،و في التعليم، الخ...) بوضع مجموعة مشاريع إصلاح هيكلي في كل المجالات الاقتصادية و الاجتماعية.

وبالرغم من أن مشروع الإصلاح أبقي في سرية تامة بالنسبة للجزائريين إلى غاية نشره ،إلا أن الحال لم يكن كذلك بالنسبة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.فمنذ 1987 بدأ الإصلاحيون في التفاوض مع المنظمتين حول برنامج تعديل هيكلي رغم عدم وصولهم بعد إلى السلطة .وقد احتوى هذا البرنامج على تحرير داخلي وتحرير اقتصادي خارجي .

بمجرد إكمال الإصلاحات على الورق والاستعداد لتنفيذها ،تحصل الإصلاحيون بسرعة على دعم من طرف المؤسسات المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات الأخرى المانحة للأموال لتنفيذ التحرير الاقتصادي الداخلي. وقد انحصرت نقطة الاحتكاك الوحيدة مع مؤسسات بريتون وودز في وتيرة ومعدل خفض قيمة العملة .حيث اقترح

كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تخفيض عنيف لقيمة العملة بحوالي 40 % من أجل الوصول بسرعة لقيمة الدينار في السوق السوداء. و قد تم قبول هذه النسبة بعد[1] سنوات من طرف حكومة أخرى،و هو ما جعل الجزائر نتيجة لذلك مؤهلة للتحرير الاقتصادي الخارجي.

و قد أشار العديد من المراقبين إلى الشمول والترابط الذي اتسم به المشروع الذي هدف إلى إعادة « الإصلاح الجزائري لم يتم تحت تأسيس كل المؤسسات الاقتصادية للبلد. فكما كتب جورج قرم[2] ضغط الجهات الخارجية المانحة للأموال الممارس بسبب إعادة الجدولة المتتالية للمديونية الخارجية .

و لكن كان ثمرة لفريق متجانس و متلاحم عمل بعيدا من أية آلية رسمية و بيروقراطية تابعة لتنظيم إداري».

في سنة 1989 قام الإصلاحيون بنشر أعمالهم في خمسة أجزاء تمت عنونتها «تقارير الإصلاح» و هي، تمت خلالها معاينة كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وثيقة تحتوي على 800 صفحة تقريبا للبلد بدقة ،كاستقلالية المؤسسات ،صناديق المساهمة،تخفيض قيمة الدينار علاقات العمل ،نظام الأسعار والمداخيل ، الأمن الاجتماعي والتجارة الخارجية . و قد تم اعتماد القوانين الأولى في جانفي 1988 ،ومست بالدرجة الأولى الزراعة (من خلال إعادة توزيع الأراضي المؤممة بواسطة الثورة الزراعية والذي كانت له آثار إيجابية سريعة في جانب الإنتاج الزراعي)،ثم المؤسسات العمومية الاقتصادية ،مع القانون الخاص باستقلالية المؤسسات .و يمثل تحويل رأس مال المؤسسات إلى سندات مساهمة مسيرة

بواسطة صناديق مساهمة عمومية خطوة نحو الانفتاح على مساهمين من القطاع الخاص ، المحلي أوالأجنبي.و مع ذلك لم يكن القيام بعملية الخصخصة مسموحا به بعد. وقد اصطدمت هذه الإصلاحات بمقاومات قوية ،حيث توجب انتظار منتصف 1989 ،بعد الاضطرابات السياسية التي تبعت مظاهرات أكتوبر 1988 ،لرؤية الإصلاحيين في الحكومة

1-1-3 أول طلب انضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة:

من بين أولى التدابير المتخذة من طرف مشروع الإصلاح المذكور سابقا إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وهذا نتيجة للاتجاه الواضح نحو البحث عن اندماج نشيط في الاقتصاد العالمي.ويتجسد هذا في الواقع في إزالة العوائق في وجه التجارة الحرة ،سواء داخل أو خارج البلد .و يدل طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة منذ سنة 1987 على رغبة سابقة لأوانها في القطيعة مع النظام الاقتصادي السائد في تلك الفترة.و يسجل هذا الطلب في إطار عملية مازالت في طور المشروع ، حيث أن التدابير الأولى لعملية التحرير لم تتخذ إلا في 1988. و من هنا يمكننا افتراض أن الهدف من طلب الانضمام هو الحصول على ثقة و دعم المؤسسات الدولية فيما يخص الإصلاحات التي كانت

[1]- سمير اللقماني ،من**ظمة التجارة العالمية وأثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية** ، دون ناشر ،الرياض، 2008،ص 58

[2]- خبير استشاري لبناني معروف فيما يخص المشاكل المتعلقة بالعالم العربي ،قام بالإشراف على فرق العمل في باريس

تحضر،أي أنه كان عبارة عن مؤشر.أما الهدف الثاني فيتمثل في الدعم الخارجي الذي يقدمه الانضمام إلى الاتفاقية ، المتمثل في تسريع عملية الإصلاح .

ويجب التذكير أن الاتفاقية العامة لم تكن تشمل سوى تجارة السلع، كما أن الضغط الذي يشكله الانضمام إلى تلك الاتفاقية ،لا يشترك في شيء مع الضغط الناتج عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة اليوم[1] .

فلم يكن هناك ضغط كبير على المؤسسات والقواعد أو القوانين الداخلية للبلدان ،وهو ما ترك استقلالية كبيرة في القيام بالإصلاحات.و قد انعدم تقريبا اليوم هامش الحركة أو الإدارة المتواجد سابقا .

المطلب الثاني :أسباب ودوافع طلب الجزائر لعضوية المنظمة العالمية للتجارة :

تود الجزائر من خلال صياغة طلب انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة تعزيز ودعم الرغبة في الانفتاح على التجارة الخارجية،خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق،الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية .فالبلد المشارك في عملية الانضمام إلى المنظمة باستطاعته الاختيار بين أمرين :

-استعمال الانضمام كمشرع ومحفز للإصلاحات ؛

-أو استعماله من أجل تدنية التأثير الناتج عن التحول

والجزائر بإمكانها استخدام الانضمام كنقطة إرشاد للإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها من أجل التوصل إلى قوانين وإجراءات تنظيم اقتصادي تتوافق مع نظام المنظمة العالمية للتجارة كلما كان ذلك ممكنا .

و الهدف هو تخفيف آثار الانضمام ،وتجنب تكاليفه الباهظة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين الوطنيين.و هذا الخيار يعتمد على قواعد المنظمة العالمية للتجارة ،التي لا تجبر المرشح على سقف محدد فيما يخص الحماية الاقتصادية ،بحيث تكون النتيجة عبارة عن حد أدنى من التحرير المقبول من طرف أعضاء فريق العمل.و المدة التي تستغرقها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة تدل على أن هذا الخيار هو المعتمد من طرف الحكومة .

وبصفة عامة يمكن جمل الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من وراء الانضمام فيما يلي:

أ. المحور الأول " تنويع التجارة ":

وذلك بتجاوز صفة البلد الأحادي التصدير والمعتمد على المواد الأولية ، فليس هناك شك في أن تصدير منتجات الطاقة مثل البترول والغاز والمواد المشتقة سيبقى جزء حيويا من تجارة الجزائر الخارجية خلال العشرين أو الثلاثين سنة المقبلة .و مع ذلك ،يظهر أنه من الأهمية أكثر فأكثر الاستفادة من قوة هذا النشاط الاقتصادي لمضاعفة جسور المبادلات ،بدلا من التقوقع في تخصص دولي ضيق .

و من خلال وجهة النظر هذه يظهر أن القناعة بضرورة تحرير التجارة الدولية تنبع من البحث عن ضرورة تنويع الصادرات على المدى المتوسط والبعيد ،وبالتالي تنويع الإنتاج .

[1] - Fatiha TALAHIT & al , op.cit ,p6 .

ب. المحور الثاني "رفع المستوى العام للقدرة التنافسية للقطاع الصناعي"

و الغرض من ذلك هو تحضيره لمواجهة آثار منافسة أكثر فأكثر قوة، ناتجة عن تواجد السلع الأجنبية في الأسواق المحلية[1].

و قد تؤدي هذه المنافسة إلى إنعاش الاقتصاد الوطني ،فوجودها يمكن استعماله كأداة ضغط تجبر المنتجين المحليين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء في السوق.

و من جهة ثانية زيادة المبادلات التجارية قد تسمح باحتكاك المنتجات المحلية بالأجنبية ،وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج،و هو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني[2] .

و قد مهدت برامج التعديل للاقتصاد الجزائري ،التي أجريت بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، الطريق بشكل كبير للسير في هذا الاتجاه .فإلغاء الحواجز غير الجمركية في وجه التجارة ، وتخفيض المستوى العام للتعريفات الجمركية شكلا النقطة المحورية لهذه البرامج .

و ستتم مواصلة هذه السياسة مع تعديل التخفيضات التدريجية للحماية الجمركية تبعا للتقدم في أداء المنتجين الصناعيين المحليين.

ج. المحور الثالث تحفيز وتشجيع الاستثمارات :

يرتبط تشجيع الاستثمارات وتحفيزها بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ،التي انطلقت في أواخر الثمانينات .وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب،وقانون النقد والقرض10-90 الصادر في سنة 1990 تضمن عدة تحفيزات ،كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات والإعفاءات الضريبية ،إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود ،إذ من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي بلغ عددها 48 ألف سنة 1993،حتى سنة 2001 تم تجسيد 10 % فقط .وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة قد يفتح أمامها المجال و يمنحها فرصة أكبر لجلب

[1] - Tayeb Mohamed MEDJAHED ,le **droit de l'OMC et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale**, Ed.Houma, Alger, 2008,p. 118

[2] – محمد متناوي ، ناصر دادي عدون ،مرجع سبق ذكره ،ص 135

الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،و ذلك من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة ،والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

د. المحور الرابع " الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة ":

من أهم المزايا التي قد تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتوج الوطني من المنافسة ،خاصة في المدى القصير ،بالسماح لها بالإبقاء على تعريفة جمركية مرتفعة نوعا ما ،وكذلك مدة التحرير التي قد تصل إلى عشر سنوات بدلا من ست سنوات للدول المتقدمة .

و قد منحت للدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة ،مجموعة من الامتيازات هدفها هو بالدرجة الأولى تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية .كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها ،و تعديل تشريعاتها و سياستها التجارية ، حتى تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية .

لم تتوقف الجزائر عن بذل الكثير من الجهد لتحصل على مكانة ضمن هذه المؤسسة الدولية، وهذا من خلال احترام القواعد والمبادئ الأساسية التي تشكل أساس مختلف الاتفاقيات والتي تشكل بدورها مجتمعة النظام التجاري المتعدد الأطراف.

في هذا الإطار، لم يقتصر التزام الجزائر بالقوانين والقواعد التي تنظم التجارة الدولية الموضحة بواسطة اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ،بل يتعداه إلى محاولة قيام الجزائر بمقارنة نفسها بالبلدان الذين اكتسبوا خبرة واسعة في السوق العالمي ،لا سيما في مجال التجارة الدولية من خلال الشراكة الثنائية والمتعددة الأطراف .

المطلب الثالث : مراحل إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

مرت الجزائر منذ تقديمها لأول طلب انضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة سابقا، قبل أن تتحول لاحقا إلى المنظمة العالمية للتجارة بعدة مراحل، كما تلقت طيلة مسار المفاوضات التي تحركت فعليا عام 2001 بعدما توقفت خلال العشرية السوداء، ما يربو على 1200 سؤالا[1].

ويمكن تلخيص الإجراءات والمراحل المتبعة من طرف الجزائر بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

1- المرحلة الأولى"1996- 1987" تقديم طلب الانضمام:

وتبدأ هذه المرحلة بتقديم طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة سنة 1987، وتشكيل فريق العمل الخاص بالجزائر الذي تم تحويله فيما بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة ،ولكن الجزائر لم ترفقه بتقديم مذكرة الانضمام[2].

[1]- سليم سعداوي ،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،معوقات الانضمام و أفاقه، الطبعة الأولى،دار الخلدونية ، الجزائر،2008 ،ص53

[2]- Fatiha TALAHIT & al , op.cit, p8.

حيث أن الانضمام إلى هذه الاتفاقية لم يعد يشكل أولوية بالنسبة للحكومات المتعاقبة آنذاك ،و هذا على الرغم من أن إصلاح التجارة الخارجية–و بالتالي الاندماج الدولي للبلاد– احتل جانبا كبيرا من الإصلاحات المعتمدة في تلك الفترة. فالإصلاحات الموضوعة بين فيفري 1986 وجويلية 1987، كانت تبحث عن اندماج نشيط في الاقتصاد الدولي من خلال تعزيز و تنويع الصادرات.

والهدف الذي كانت تسعى إليه من خلال إيداع طلب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة هو تسريع عملية الإصلاح بفتح المنافسة في السوق الجزائرية والحد من إمكانيات التدخل مباشرة في الاقتصاد لصالح التدخل على أساس القواعد .فالانضمام إلى الاتفاقية –و هذا يبقى صحيحا بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة –يميل إلى زيادة حدة المنافسة ،انطلاقا من فرضية أن الاقتصاد المفتوح والقادر على المنافسة هو الأقدر على تحقيق أعلى مستويات النمو نظرا إلى الأثر المتوقع فيما يخص تخصيص الموارد وترشيد خيارات العملاء .

و تتمثل **أسباب تجميد عملية الانضمام** في:

دامت هذه الحالة إلى غاية جويلية 1996 ، وهو تاريخ تقديم الجزائر لمذكرتها التجارية الخارجية ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك ما يلي:

– الحدث الأول زمنيا " إعادة النظر في المشروع السياسي للإصلاحات الهيكلية": و ذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية الكلية ،القطاعية ،و عواقبها الاجتماعية والسياسية و تدهور الوضع الأمني في البلاد . فابتداء من سنة 1991 ، دخلت السياسة الاقتصادية الجزائرية في مرحلة تقلب ،لا بل تفكك مؤسساتي يدوم لحد الآن.و إضافة إلى الوضع الأمني الذي كان له عواقب اقتصادية لا يستهان بها، توقفت جزئيا القوى الداخلية عن دفع عملية الإصلاح، لتتولى ذلك المؤسسات الدولية، و خاصة صندوق النقد الدولي.

و في إطار ذلك طبقت الجزائر ابتداء من سنة 1994 مخطط تعديل هيكلي ،أصبح تنفيذه من الأولويات وذلك على حساب الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة أو منظمة التجارة العالمية، نظرا لحالة العجز عن الدفع التي كانت تتواجد فيها البلاد. وفي المقابل كان من بين متطلبات برنامج التعديل الهيكلي إعادة فتح ملف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة . وهذا ما أدى بالجزائر إلى تقديم مذكرة الانضمام في جويلية 1996.

–الحدث الثاني " عدم استغلال الجزائر لفرصة تعويض الاتفاقية بمنظمة التجارة العالمية": التي جاءت كنتيجة لمفاوضات جولة أوروجواي (1994–1986) ، و الذي يمكن إرجاعه إلى ما يلي :

* استقالة الحكومة التي كان يرأسها السيد رضا مالك في الوقت المحدد للمؤتمر الوزاري لمراكش (أفريل 1994). فنظرا لكون وزير تجارة الحكومة المستقيلة غير مخول آنذاك لدفع الجزائر في مثل هذه الاتفاقية، لم يتم التصديق على اتفاقية مراكش المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة على الرغم من أن إمكانية الانضمام كانت مفتوحة إلى غاية 31 ديسمبر 1994 .

* من الأرجح أن السلطات الجزائرية كانت ترى أن التقيد باتفاقيتين دوليتين(منظمة التجارة العالمية ، واتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي)،إضافة إلى تطبيق برنامج التعديل الهيكليPAS ،تفوق قدراتها و يمكنها أن تؤثر بقوة في زعزعة استقرار الاقتصاد السياسي للبلاد. و لذلك فقد قامت بتحكيم أملته القيود الاقتصادية الكلية والمالية التي تتواجد فيها البلاد. وقد نتج هذا القرار جزئيا عن سوء تقدير للضغط التي يحمله نظام المنظمة العالمية للتجارة و آجال التعديل التي كان من الممكن أن تستفيد منها الجزائر سنة 1995.

يعتبر قرار السلطات الجزائرية المتمثل في" تجميد " عملية الانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و عدم التمكن من استغلال فرصة الانضمام إلى اتفاقيات جولة الأورجواي المنشئة للمنظمة العالمية للتجارة من أبرز الأخطاء الإستراتيجية.فالانضمام كعضو أصلي كان من شأنه أن يؤدي إلى الاستغناء عن كل تلك الإجراءات،وتجنب التدقيق المفصل فيما يخص تطابق نظام الجزائر مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة [1] ،كما كان من شأنه أن يسمح بالانضمام دون التزامات كبيرة.

حيث أن الانتقال إلى المنظمة العالمية للتجارة ،غير من شكل وطبيعة التعددية التجارية إضافة إلى إجراء الانضمام الذي

أصبح أكثر تعقيدا .

و نتيجة لذلك كان من الضروري على الجزائر القيام بتكيف هيكلي ومؤسساتي على نطاق واسع ، وهو ما يقلص بطريقة معتبرة من الفضاء السياسي لإستراتيجية وطنية تنموية .هذا التحول الكمي والكيفي للتعددية التجارية ،لا يبدو أنه كان متوقعا من قبل المفاوضين الجزائريين،بما أن مذكرة الانضمام لسنة1996 والمذكرة المحينة لسنة 2001 لا تركز سوى على تجارة السلع (صناعية زراعية) ،و تهمل المجالات الجديدة (خدمات ،حقوق الملكية،الخ).

2- المرحلة الثانية " تقديم مذكرة الانضمام":

بعد ظهور المنظمة العالمية للتجارة إلى حيز الوجود تم تحويل ملف الانضمام من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 1995 ،و قامت السلطات المعنية بتقديم مذكرة الانضمام فعليا إلى

[1] - -سلامة مصطفى ، **منظمة التجارة العالمية و النظام الدولي للتجارة العالمية** ، الطبعة الأولى،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2006 ص36.

هذه المنظمة في جوان 1996 ، وقد تم توزيع هذه المذكرة من طرف سكرتارية المنظمة على جميع الدول الأعضاء ، وقد احتوت هذه المذكرة معلومات عن مختلف جوان الاقتصاد الوطني ،والسياسة التجارية للبلاد .

3- المرحلة الثالثة "مرحلة المفاوضات 1996 ":

بعد قبول طلب الانضمام وتقديم المذكرة حول التجارة الخارجية، تم طرح حوالي 500 سؤال من طرف الدول الأعضاء على إثرها، تمت صياغة مشاريع الأجوبة وقدمت لمجلس الحكومة الذي صادق عليها خلال سنة 1997 . على أساس الأجوبة المقدمة ،تم عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر يومي 22 و 23 أفريل 1998 .

اعتبر فوج العمل أن هذه المرحلة ناضجة، وطلب من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة وتجارة الخدمات.و قد أدت عملية الأسئلة و الأجوبة المطبقة إلى مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة 2001، وأرسلت نسخة منها إلى أمانة المنظمة في جويلية 2001 ليتم توزيعها في أكتوبر2002 وقد تعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية والتنظيمية ،تمس المسائل التالية :

-حقوق الملكية الفكرية ؛

-الإتاوات الجمركية ؛

-الحواجز التقنية للتجارة ؛

-الوسائل القانونية للحماية التجارية ؛

-إجراءات محاربة الغش والقرصنة .

يعود آخر تنقيح للمذكرة التجارية إلى جوان 2006 ،كما أن آخر استعراض من طرف فريق العمل لهذه المذكرة المنقحة يعود إلى جانفي 2008

4- أين وصلت الجزائر في المفاوضات:

في 2008 أنهت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل و أوروجواي و كوبا وفنزويلا وسويسرا ،وعليها القيام بنفس الشيء مع المجموعة الأوربية وكندا و ماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا و الإكوادور و الولايات المتحدة و النرويج و أستراليا و اليابان .

أما فيما يخص أهم المجالات التي أحرزت الجزائر تقدما فيها فهي كالتالي:

-الحد من الحواجز التقنية للتجارة ؛

-بعض الإجراءات المتعلقة بالصحة والصحة النباتية ؛

-الملكية الفكرية ؛

-مكافحة الإغراق ،

-سياسات الأسعار؛

-سياسات التقييم الجمركي ؛

-استيراد المنتجات الصيدلانية والمشروبات الكحولية ؛

-تصدير لحوم الأبقار والأغنام وأشجار النخيل .

و على الرغم من التدابير التشريعية المتخذة في المجالات السابقة ،أشار الأعضاء إلى أنه لا يزال هناك الكثير يتعين القيام به في المجالات التالية :

-الشركات المملوكة للدولة ؛

-سعر المحروقات ؛

-حقوق التسويق والتواجد التجاري ؛

-النظام الضريبي (الضريبة على القيمة المضافة و ضرائب الاستهلاك الأخرى) ؛

-دعم الصادرات

-إضافة إلى بعض التدابير الصحية والصحة النباتية ،الحواجز التقنية أمام التجارة ،الامتثال لاتفاقيات حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة[1].

خلاصة الفصل:

تشكل المنظمة العالمية للتجارة أحد الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ،التي تنظم العلاقات التجارية الدولية. و قد مرت بعدة أشكال ،حيث سبقتها الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و التي كانت تعنى بالجانب السلعي فقط ،و بعد عدة جولات و مفاوضات و كنتيجة رئيسية لجولة أورجواي ، انبثقت المنظمة العالمية للتجارة التي ضمت الجانب الخدمي إلى الجانب السلعي ،و قد قامت تقريبا على نفس المبادئ السابقة للاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة و لكنها تختلف عنها كذلك في العديد من الجوانب ،و لعل أبرزها هو اعتناؤها بالخدمات كما سبق ذكره .

و على الرغم من تقدم أعمال المنظمة العالمية للتجارة و الذي تجسد من خلال عقد عدة مؤتمرات وزارية ،إلا أنها صادفت عدة عراقيل أبرزها هو تقصيرها في دعم الجانب التنموي لدول الجنوب على الرغم من إطلاقها لجولة من أجل التنمية " جولة الدوحة " بهدف استرجاع شرعيتها بالنسبة للدول النامية.

[1] - Le groupe de travail examine le projet de rapport sur le régime commercial de l'Algérie , tiré du site de l'OMC : www.wto.org/french/news_f/news08_f/acc_algeria_17jan08_f.htm ,consulté le 09-02-2016 .

هذا و يتطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الخضوع إلى متطلباتها سواء من حيث القوانين المحلية أو القوانين التي تنظم العلاقات الخارجية .أما فيما يخص اختيار العضوية في المنظمة العالمية للتجارة فيعود لأهداف تحولية داخلية ،فهو نتيجة بحث عن إدارة للتحولات المؤسسية الناتجة عن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و التناقضات التي يولدها هذا التحول أكثر من كونه نتيجة البحث عن التحرير.

و يعتبر مسار الجزائر في سعيها للانضمام إلى هذه المنظمة و الذي لم يتحقق بعد من أطول المسارات، و هذا يرجع إلى أنها من جهة تسعى للانضمام لهذه المنظمة لاستعمالها كمشرع و محفز و مرشد للإصلاحات التي تقوم الحكومة بتطبيقها ، و من جهة أخرى فهي تخشى الانضمام نظرا للآثار المتوقعة على اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري . حيث تعتبر خصائص الاقتصاد الجزائري و الفشل في القيام ببعض الإصلاحات أحد أهم معوقات الانضمام بالإضافة إلى التسعيرة المزدوجة للغاز الجزائري التي تشكل أبرز الملفات الحساسة التي تتم مصادفتها في عملية التفاوض

الفصل الثالث

واقع التكتلات الاقليمية في إطار التجارة العالمية

تمهيد

من المصادفات المثيرة أن يتزامن الاتجاه نحو الإقليمية كمخرج من حالة الركود و ازدياد الحمائية، مع انتهاء مفاوضات جولة الأوروجواي ودخول اتفاق منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ و بالتالي إخضاع النظام التجاري لقواعد سلوك متفق عليها من كل الأطراف المكونة لهذا النظام.

فقد مثلت الترتيبات الإقليمية شقا خلافيا في أعمال مؤتمر هافانا لعام **1947** واستمرت محل خلاف طيلة تاريخ اتفاقية الجات وازدادت المخاوف مؤخرا بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة من الأثر السلبي المحتمل للترتيبات الإقليمية على الإطار المتعدد الأطراف الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات طويلة ومضنية، بسبب تزايد عدد الترتيبات الإقليمية واتساع نطاقها، فقد بلغ عددها أكثر من **200** اتفاقية أبلغت إلى منظمة التجارة العالمية، ويتوقع أن يصل عددها إلى **400** اتفاقية في سنة **2010** ، حسب بعض الدراسات. و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

يتناول المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية الإقليمية و المنظمة العالمية للتجارة

أما المبحث الثاني فيتطرق إلى: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية؛

و أخيرا المبحث الثالث يتناول: أثار ومزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

المبحث الأول : التكتلات الاقتصادية الإقليمية و المنظمة العالمية للتجارة

إن الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق التكتل، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، وذلك بزيادة الدخل، ومنه زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية، و هناك قواعد وشروط تحكم هذه التكتلات في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول :قواعد و شروط الترتيبات الإقليمية في إطار المنظمة

سنتناول من خلال هذا المطلب القواعد و الشروط التي تحكم هذه التكتلات و الرقابة على مدى تحقيقها.

أولا :القواعد المنظمة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

لكي تحقق التكتلات الاقتصادية الإقليمية الغرض الرئيسي منها، والذي يتلخص في تحقيق الرخاء الإقليمي ومن ثم العالمي ينبغي أن تتمتع بالخصائص التالية[1]:

- أن تكون ذات توجه عالمي، بمعنى ألا تتحول إلى قلاع تجارية حصينة تمنح المعاملة التفضيلية لأعضائها، وترفع مزيدا من الجدران والأسوار في وجه الدول الأخرى خارج الإقليم.
- أن تساهم في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي عن طريق وضع مصالح الدول الأخرى خاصة النامية في الاعتبار، وكذلك العمل على دعم النظام متعدد الأطراف وصيانة ما تم تحقيقه من إنجازات في إطاره.
- نظرا للتوسع المطرد في نطاق التكتلات الإقليمية لتغطي مجالات لم يتضمنها الإطار التعاقدي لمنظمة التجارة العالمية، [2]فلابد من وضع معايير جديدة في إطار هذه الأخيرة لتقييم الآثار الكلية لهذه التكتلات على الأطراف غير الأعضاء.
- تصبح المعاملة التفضيلية الممنوحة في إطار التكتلات الإقليمية – خاصة في المجالات الجديدة – ذات تكلفة مرتفعة لغير الأعضاء، حتى لو لم يكن ذلك متعمدا، خاصة إذا لم يتم تخفيف القيود الخارجية، وإذا ما أدت الإجراءات الإقليمية إلى تحرير الاستثمار والخدمات وحرية انتقال العمالة بين الدول الأعضاء وبالتالي تقليص فرص الدول الأخرى في المنافسة العادلة.

[1] – أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره، ص ص200-201

* – مثل السياسات النقدية والاقتصاد الكلي والنظم المالية وتناول سياسات الاستثمار بنطاق أوسع، وكذا سياسات المنافسة والعلاقة بين التجارة و البيئة و معايير العمل.

يتم تخفيف القيود الخارجية، وإذا ما أدت الإجراءات الإقليمية إلى تحرير الاستثمار والخدمات وحرية انتقال العمالة بين الدول الأعضاء وبالتالي تقليص فرص الدول الأخرى في المنافسة العادلة.

- يتوافق التوجه الخارجي للتكتلات الإقليمية من حيث المفهوم، مع التوجه الخارجي للسياسات الوطنية للدول منفردة، فالتكتلات الإقليمية تعتمد أساسا على اللوائح الداخلية أكثر منها على القواعد الدولية، ولعله من أهم ملامح التوجه الخارجي تحديد المدى الذي ستصل إليه هذه اللوائح على صعيد تخفيف القيود ضد غير الأعضاء، نتيجة إنشاء التكتل الإقليمي الذي يزيد تلقائيا من القدرة الاقتصادية لدول التجمع من خلال تزايد أثار الكفاءة المتعلقة بتكلفة الإنتاج والآثار الديناميكية الأخرى للاستثمار في إطار إقليمي.
- يجب أن تكون أحكام الاتفاقيات الإقليمية متوافقة بشكل لا يلغي الحقوق المكتسبة بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية، كما لا يجب ألا تحد من اللجوء لآلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة.
- ضرورة ضمان شفافية قواعد الترتيبات الإقليمية ولوائحها ومعاييرها بحيث تصبح أكثر وضوحا، لتفادي صعوبة فهمها من قبل الأطراف الخارجية التي لم تشارك في مفاوضاتها.[1]

ثانيا :شروط تأسيس التكتلات الإقليمية و الرقابة عليها

أصبحت التكتلات الإقليمية تشكل أهم فواعل العلاقات الدولية ومحلا لاهتمام المنظمة العالمية للتجارة، حيث تم إيراد مجموعة من التفسيرات والإيضاحات استنادا للمادة 24 من اتفاق الجات تناولت شروط مشروعية إنشاء التجمعات الإقليمية والرقابة على مدى تحقيقها.

1) شروط تأسيس التكتلات الإقليمية:

تتمحور هذه الشروط حول حقيقة واحدة وهي أن التكتلات الإقليمية بصورها المختلفة ليست إلا روابط تفضيلية يتم منحها على سبيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء.

وبما أن الأفضلية محظور إقرارها بحكم المادة الأولى من الجات التي تقر مبدأ الدولة الأكثر رعاية، فإن استثناء هذه التكتلات من حكم هذا المبدأ يجب أن يكون في إطار يحقق مصالح أساسية للدول الأعضاء مع عدم إغفال مصالح الدول الأخرى والتجارة الدولية في مجموعها وبناء على ذلك تم وضع مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول أعضاء التكتل الإقليمي بعضها في إطار النظام الداخلي للتكتل والبعض الأخر في الإطار الخارجي له.

[1]– اسامة المجدوب مرجع سبق ذكره ص201

1 – الشروط المتعلقة بالنظام الداخلي للتجمع:

وتتضمن نوعين من الالتزامات [1]

أ– الالتزام بشمول التجمع للمبادلات التجارية الأساسية بين الدول الأعضاء: (المادة 24/8)

فالتجمع الإقليمي يهدف إلى حرية التجارة فيما بين الدول الأعضاء، ويقتضي ذلك أن يكون إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى مغطيا المبادلات الأساسية بين الدول الأعضاء، فغير ذلك معناه اكتساب التكتل الإقليمي طابع الجزئية، أي اقتصاره على بعض المنتجات أو بعض الاتحادات الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا الشرط، فإن أجهزة **الجات** 1947 كانت تعتمد في هذا الشأن معيارا نوعيا أكثر منه كميا فالصفة التمثيلية للمبادلات المحررة كانت أمرا لابد منه باشتمالها على العديد من المنتجات، وتغطيتها للقطاعات المختلفة من النشاط الاقتصادي للدول المعينة، لذلك فإن تطلب شرط إضافي لمعرفة هذه المسائل كان مطلوبا، وهو وجود برنامج لتحقيق التكامل المطلوب[2]

ب. الالتزام بتقديم برنامج لتأسيس التكتل : (المادة24 /5)

اشترطت المادة 5/24 من الجات ضرورة تقديم أعضاء التكتل الإقليمي برنامجا لمجلس التجارة في السلع يتضمن خطة تشتمل على عنصرين:

*__العنصر الأول__: خطوات التأسيس المتدرج للتكتل الإقليمي في إطار محدد وكاف للتعرف على مضمون تدابير إنشاء التكتل الإقليمي.

*__العنصر الثاني__: تحديد فترة معقولة للمدة التي سيتم بانتهائها إنجاز التكتل الإقليمي المعني.

وفي إطار التفسير الوارد في اتفاقية **الجات 1994** للمادة **24** ، حددت الفقرة 3 من هذا التفسير المدة، حيث نصت على أنه يجب ألا يتجاوز المدة الزمن المعقول المشار إليه في الفقرة5 (ج) من المادة **24** فترة 10 سنوات إلا في حالات استثنائية، ولم يترك الخروج عن الحكم السابق بدون مراقبة، ففي الحالات التي تعتقد فيها الأطراف

[1]- مصطفى سلامة، مرجع سبق ذكره، ص137

[2]- عثمان، **التكامل التجاري الإقليمي :الآثار و تحديات منظمة التجارة العالمية، حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير) ' جامعة الجزائر، 2007 ، 51

في اتفاقية مؤقتة أن فترة 10 سنوات غير كافية يكون عليها أن تقدم إلى مجلس التجارة في السلع شرحا كاملا للأسباب التي تستدعى فترة أطول من ذلك.

2- الشروط المتعلقة بالنظام الخارجي للتكتل

وتتضمن ثلاثة أنواع من الالتزامات:

أ- الالتزام بعدم التأثير سلبا على مسار تدفقات المبادلات التجارية الدولية (المادة24 /4)

- إذا كان الهدف من إنشاء التكتل الإقليمي هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء فإن ذلك لابد أن يقترن بعدم المساس بتجارة الدول الأخرى، فالتكتلات الإقليمية يجب ألا تعيق التدفقات التجارية التقليدية القائمة مع الدول الأخرى، وأن تعمل على خلق التجارة لا على تحويل المبادلات التجارية وتغيير مسار التجارة الدولية بدل تنميتها، لأن هذا يتنافى مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية من تحرير للتجارة وإلغاء القيود المعرقلة لهذه المبادلات

ب – الالتزام بعدم زيادة العوائق تجاه الدول الأخرى: (المادة 24 /5)

ويتحقق هذا الالتزام من خلال:

- أن تكون الرسوم الجمركية والتنظيمات التجارية لكل دولة من الدول الأعضاء متماثلة في جوهرها المادة (8/24أ)
- أن يتم وضع تعريفة مشتركة للتكتل من خلال استخلاص متوسط التعريفات القائمة ومن أجل تجنب أي اختلاف أو صعوبات في تقدير هذه الرسوم، جاءت الفقرة الثانية من تفسير المادة 24 لتنص على أن تقييم التأثير العام الذي تحدثه الرسوم وغيرها من تنظيمات التجارة قبل وبعد تكوين التكتل بموجب الفقرة (5 أ) من المادة 24 ، يجب أن تستند فيما يتعلق بالرسوم والأعباء إلى تقرير شامل للمتوسط المرجح لفئات التعريفة والرسوم الجمركية المحصلة.

ويستند هذا التقدير إلى إحصائيات الاستيراد في فترة نموذجية سابقة يقدمها التكتل، على أساس البند الجمركي بالقيم والكميات موزعة حسب البلدان الأعضاء في منظمة التجارية العالمية وتقوم الأمانة بحساب أسعار المتوسط المرجح لفئات التعريفية والرسوم الجمركية المحصلة وفقا للمنهجية المتبعة في تقدير العروض التعريفية في جولة

أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتكون الرسوم والأعباء التي تؤخذ في الاعتبار، لهذا الغرض، هي أسعار الرسوم المطبقة.

ج– الالتزام بتدابير محددة عند زيادة سعر رسم مربوط (المادة 6/24)

وهذا التزام يسرى فقط على الاتحادات الجمركية، فعند تأسيسها قد تترتب زيادة سعر رسم مربوط وبمواجهة هذا الفرض جاءت الفقرة الرابعة من تفسير **المادة** 24 لتبني التدابير التي يجب اتخاذها في هذا الشأن:

- على الدول التي تتأثر بزيادة سعر رسم مربوط تقديم طلب كتابي بذلك إلى أمانة منظمة التجارة العالمية من أجل إجراء المفاوضات (الفقرة **الثانية** من تفسير المادة28)
- يجب أن يكون مبدأ حسن النية هو الموجه للدول المتفاوضة في هذا الصدد وأن تؤخذ في الحسبان تخفيضات الرسوم أيضا، أي أنه لا يعتد فقط بالزيادة، بل يجب أن تؤخذ التخفيضات أيضا في التقدير.
- عند عدم كفاية هذه التخفيضات لإعادة الوضع إلى ما كان عليه أو ما يطلق عليه المواءمة التعويضية اللازمة، فإنه على الاتحاد الجمركي تقديم تخفيضات أخرى .
- عند عدم قبول العرض السابق، فإنه يجب استمرار المفاوضات على أساس ما جاء في **المادة 28** ، وخلال فترة معقولة.

وللاتحاد الجمركي حرية تعديل التنازلات أو سحبها، وبالمقابل، فإن للدول الأعضاء المتأثرين عند ذلك حرية سحب تنازلات معادلة في جوهرها وفقا **للمادة 28** ويلاحظ أنه إذ كان الاتحاد الجمركي يقدم الموائمات تعويضية للدول المتأثرة بتأسيسه، فإنه بالعكس ليس لهذه الأخيرة أن تقدم مثل تلك الموائمات التعويضية عند استفادتها من تخفيض الرسوم نتيجة لتكوين الاتحاد الجمركي، وهذه النتيجة التي تبدو غير منطقية تأتي في سياق أن إنشاء الاتحادات الجمركية مشروط بعدم زيادة العوائق أمام تجارة الآخرين، أما تخفيضها، فهو مرغوب فيه لأنه يسهل التجارة العالمية[1]

2) الرقابة على مدى تحقيق التكتلات الإقليمية

يرتبط إعمال نص **المادة** 4 من **الجات 1994** بوجود نظام فعال للرقابة على مدى تحقق شروط تأسيس الاتحاد الجمركي ومناطق التجارة الحرة، وهذه الرقابة في ظل **المادة** 24 والتفسير الذي تم إقراره عام **1994** هي الأساس الذي إن توفر يبدأ مجلس التجارة في السلع بمباشرة اختصاصاته.

1 أساس الرقابة:

[1]– أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره ، ص214

يكمن أساس رقابة مجلس التجارة في السلع لمشروعية التكتلات الإقليمية في الإخطارات والتقارير التي يتلقاها من أعضاء هذه التكتلات[2].

أ. الإخطارات: وهي بدورها تنقسم إلى نوعين:

- الإخطارات عن تكوين التجمعات الإقليمية بموجب نص المادة 4 /7/أ.
- الإخطارات بالتغيرات الهامة في اتفاقيات التكتلات الإقليمية(الفقرة التاسعة من تفسير المادة 24).

ب. التقارير :وتلزم التكتلات الإقليمية بتقديم تقرير دوري عن سير اتفاق الاتحاد إلى مجلس التجارة في السلع (الفقرة الحادية عشرة في تفسير المادة24).

فإذا توافرت المعلومات من خلال هذه الإخطارات وتلك التقارير، يصبح المجال مهيئا أمام مجلس التجارة في السلع لمباشرة مهامه.

2 مضمون الرقابة:

لمجلس التجارة في السلع أن يباشر اختصاصات متعددة عند تأسيس التكتلات الإقليمية:

- للمجلس أن يبحث بعد فحص الإخطارات المقدمة، كيفية تكوين التكتل الإقليمي والتقارير المقدمة، ويصدر ما يراه مناسبا من التوصيات إلى الأعضاء بشأن الإطار، الزمن المقترح والإجراءات المطلوبة لاستكمال إنشاء هذه التكتلات.

- لمجلس التجارة في السلع أن يبحث طلب التعديلات الهامة في الخطة والجداول المرفقة باتفاق تأسيس التكتل الإقليمي، كما يتلازم مع اختصاصات مجلس التجارة في السلع دخول أعضاء التكتل الإقليمي في مشاورات وفقا للمادة 28 مع الدول الأخرى غير الأعضاء ونتيجة لفحص مجموعات العمل لمدى مشروعية التكتل الإقليمي في ضوء شروط المادة 24 ، فإن الباب يصبح مفتوحا لإقرار تحلل من نص المادة الأولى من الجات التي تقر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهذا التحلل و الإعفاء من حكم هذه المادة يتم من خلال مقتضيات المادة 25 ، والتي يصدر القرار بشأنها من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية(المادة /3/9أ من اتفاقية مراكش).

هذا إلى جانب **المادة 24** ذاتها، وعند توفر شروط الحكم بمشروعية تأسيس التكتل الإقليمي فالتحلل من شرط الدولة الأكثر رعاية يتم إما بطلب الإعفاء طبقا **للمادة 25** أو بتطبيق **المادة24**

ونستخلص مما سبق أن أوضاع التكتلات الإقليمية طبقا لنص **المادة 24** من **الجات1994** تثير تساؤلا عن اتجاه التجارة العالمية في مواجهة هذه التكتلات، هل سيتم بالتشدد أم بالتساهل؟ في ضوء اتفاقيات **1947** والذي كان طابعها العام التساهل والمرونة.

[2]- مصطفى سلامة،مرجع سبق ذكره ،ص ص 141- 133

المطلب الثاني :أثر التكتلات الإقليمية على المنظمة العالمية للتجارة

إن عددا كبيرا من دول العالم يسعون الآن بشكل ملحوظ إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة على مستوى العالم وهناك إجماع واسع حول اعتبار الإطار المتعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية الطريق الأمثل لتحقيق الازدهار الاقتصادي لشعوب العالم ولكن مع ذلك نلاحظ أن تشكيل الاتفاقيات الإقليمية مازال نشطا وأصبح هناك عددا لا يستهان به من هذه الاتفاقيات في العالم تنمو وتتطور بشكل مواز وتطور المفاوضات المتعددة الأطراف في المنظمة العالمية للتجارة.

ولقد تجدد الحديث عن العلاقة بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف واخذ طابعا جديدا من حيث محاولته قياس اثر الإقليمية قد ارتفعت من 50 عام **1990** إلى 312 في بداية عام **2005** وتشير بيانات حديثة للبنك الدولي إلى أن متوسط عدد هذه الترتيبات لكل دولة في العالم يصل إلى 5 ترتيبات هذه المؤشرات تطرح تساؤلا فيما إذا كانت زيادة الاتفاقيات الإقليمية تؤدي إلى تحرير التجارة الدولية .[1]

الجواب جاء محدودا جدا حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى أن التحرير التلقائي الذي قامت به الدول النامية خلال الفترة ما بين **1983** و **2003** ، ساهم بنحو 65 % في تحرير التجارة في حين كانت مساهمة الاتفاقيات المتعددة الأطراف ب 25 % والاتفاقيات الإقليمية ب10% فقط على الرغم من أن هذه الاتفاقيات كانت تمثل 43% من التجارة العالمية عام **2003** ومن المتوقع أن تكون قد ارتفعت إلى 55 %عام **2005**

إن هذه المؤشرات تثير عددا من التساؤلات فهل زيادة عدد ترتيبات التجارة الإقليمية والتسارع في إنشائها مؤشر عن تهديدها للنظام التجاري المتعدد الأطراف أم أن هناك عدم الرضا على هذا النظام أم أن هناك شعور بالإحباط في دول العالم لبطء المفاوضات المتعددة الأطراف وفشلها في مرات عدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

بالنظر إلى الجدل الكبير والنقاش الواسع الدائر بين الاقتصاديين في العالم حول أهمية هذه الاتفاقيات مدى الحاجة إليها، آثارها على المفاوضات المتعددة الأطراف ومساهمتها ضمن سياق هذه المفاوضات في تحرير التجارة العالمية والرأيين المساند والمعارض يرتكزان أساسا أو يتعاملان مع أربعة محاور أساسية:[1]

- فيما إذا كانت هذه الاتفاقيات تقوم بخلق فرص جديدة أم أنها تقوم بتحويلها
- فيما إذا كانت هذه الاتفاقيات تشكل عاملا محفزا أو مثبطا للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
- فيما إذا كانت قواعد المنظمة العالمية للتجارة تمنع فعلا الآثار السلبية لهذه الاتفاقيات

[1]– عابد شريط، مرجع سبق ذكره، ص95

[1]– المركز الوطني للسياسات الزراعية،اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية، الخيارات والمعوقات،مرجع سبق ذكره ،ص9

- فيما إذا كانت هذه الاتفاقيات قد حققت شوطا أطول من المفاوضات المتعددة الأطراف لتحرير التجارة.

الاتجاه الأول :آراء في صالح الاتفاقيات الإقليمية :

وأنصار هذا الرأي يرون انه ليس هناك تعارض بين السياسيتين ويذهب هذا الرأي إلى آن هذه الترتيبات تكمل وتعزز العلاقة بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف ويرى أيضا أن هذه الترتيبات تكمل وتعزز العلاقة مع النظام التجاري المتعدد الأطراف.

وهذا ما عبر عنه رئيس المنظمة العالمية للتجارة أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام **1966** بأن الانجازات الإقليمية هي خطوة أولية لتشجيع الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي وإنها ستفقد أهميتها على المدى الطويل حيث تصبح كل الدول أطرافا في نظام تجاري عالمي حر ومتعدد الأطراف.[2]

ومن بين الحجج التي يوردها أصحاب هذا الاتجاه دفاعا عن أرائهم يمكن أن نورد مايلي:

- الاتفاقيات الإقليمية تشكل حافزا للمفاوضات المتعددة الأطراف فهي تعزز هذه المفاوضات باتخاذ طريقتين أولهما الضغط على الدول غير الأعضاء وثانيهما تحفيز الدول ذاتها وذلك بهدف تحفيز تجارتها ودفعها للتكامل مع شركاء آخرين في العالم مستفيدين من انخفاض تكاليف المعاملات وتوسع حجم السوق وتكامل السياسات والمؤسسات.

وهي تساهم في تعبيد الطريق نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك بفرضها تخفيضات كبيرة على المقاييس الحمائية بين الدول المتجاورة غالبا اكبر مما هو محقق على مستوى العالم كما أنها تترك الباب مفتوحا أمام الدول الجديدة التي ترغب بالانضمام إليها كما يمكن لعملية التفاوض في المنظمة العالمية للتجارة أن تتعزز بوجود عدد قليل من الأطراف المفاوضة ذات الحجم الكبير مقارنة بوجود عدد كبير منها ذات الحجم الأصغر والمقصود بذلك أن الدول الأعضاء في اتفاقية إقليمية يمكنهم أن يساهموا في التخلص من القضايا العالقة أو الخلافات العميقة والمعقدة فيما بينها أثناء المفاوضات في حال توصلوا إلى موقف واضح ومحدد اتجاه هذه القضايا والخلافات تحت سقف الاتفاقية التي تجمعهم.[1]

- يمكن لأي من الاتفاقيات الإقليمية كما المنظمة العالمية للتجارة أن تكون ذات منفعة للأخر على سبيل المثال ترتكز بعض الاتفاقيات الإقليمية على الآليات والتدابير الخاصة بالمنظمة مما يساهم في تقوية

[2]- ذكاء خالدي « **دور الدولة و التعاون الاقتصادي العربي في رفع القدرة التنافسية**» مجلة المستقبل العربي ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 254 ، أفريل 2000 ، ص 110.

[1]- أسامة المجدوب، مرجع سبق ذكره ، ص18

القوانين التجارية الخاصة بالمنظمة، من جهة أخرى الاتفاقيات الإقليمية مكنت أعضاءها من التحرك السريع نحو الإصلاح الاقتصادي لسياستها التجارية.

- إن الاتفاقيات الإقليمية بالمحصلة تساهم في خلق فرص جديدة للتجارة، فقد برهنت هذه الاتفاقيات من الناحية العملية على أن التجارة البينية بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء قد استمرت في النمو على الرغم من وجود اتفاقية.
- إن الاتفاقيات الإقليمية أكثر تحريرا للتجارة الزراعية مقارنة بمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، فبعض هذه الاتفاقيات قطع شوطا طويلا في تحرير التجارة الزراعية بإزالة القيود التجارية و منع أية قيود تجارية جديدة.

الاتجاه الثاني :أراء ضد الاتفاقيات الإقليمية

يرى هذا الاتجاه أن الترتيبات الإقليمية تدعو إلى خلق تكتلات إقليمية داخل المجموعة العالمية وبما أنها تعتمد على تقديم المزايا التفضيلية للدول الأعضاء فيها سياسات جماعية تجاه الأطراف خارج الإقليم فهي تعطي حقوقا لها أكثر مما تعطيه المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما سيؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي وانحساره.

ومن الحجج التي يوردها أصحاب هذا الاتجاه نذكر مايلي:

- الاتفاقيات الإقليمية عامل مثبط للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فيمكن لبعض المجموعات من المنتجين مثلا أن تدفعهم مصالحهم إلى تشجيع تشكيل مثل هذه الاتفاقيات للاستفادة من الأثر التحويلي للتجارة وجني مكاسب على حساب منتجي الدول الأخرى ويمكن لهذه المجموعات أن تؤثر أيضا على صانعي القرار للتحول عن مبادرات التحرير التجاري عن طريق الاتفاقيات الإقليمية.
- إن الاتفاقيات الإقليمية تعتبر تطورا وظاهرة خطيرة في النظام التجاري العالمي ولها اثر سلبي على هدف المنظمة العالمية للتجارة المتمثل في تحرير التجارة العالمية وهي حصرا ذات طابع تمييزي وغالبا محولة للتجارة مما يؤدي إلى إنقاص الفرص التجارية المتاحة للدول غير الأعضاء أي أن مكاسب اكبر سوف تحققها الدول الأعضاء على حساب الشركاء غير الأعضاء أي أن مكاسب اكبر سوف تحققها الدول الأعضاء الجدد بالانضمام إلى الاتفاقية و من الاستمرار بفرض القيود الخارجية التمييزية.
- صحيح أن هذه الاتفاقيات قد أزالت جميع القيود التجارية على المنتجات الزراعية فيما بين أعضائها لكنها أبقت على القيود الحمائية متمثلة بتعريفة جمركية خارجية مرتفعة تجاه التجارة الزراعية مع الدول الأخرى[1].

[1]– عابد شريط، مرجع سبق ذكره، ص102

- إن التدابير المتعلقة بالمادة الرابعة والعشرين من **اتفاقية الجات** لا تحكم هذه الاتفاقيات بشكل فعال فمفهوم القيود التجارية المذكور في **المادة 24** والمتعلق بتنظيم الاتفاقيات الإقليمية لا يبين بشكل واضح ما هو المقصود منها هل المقصود تعريفة جمركية انفرادية أو جداول التعريفات الجمركية بشكل كامل، إن هذه المادة تلزم هذه الاتفاقيات بوضع خطة أو جدول لتشكيلها وذلك من خلال مدة معقولة من الزمن[2].

مرة أخرى ليس واضحا ما هو المقصود بمدة معقولة من الزمن كما أن هذه الاتفاقيات تلزم بإزالة كافة القيود الداخلية على التجارة مما يفسح المجال لبعض الدول الأعضاء في اتفاقية ما أن يتملصوا من هذا الالتزام لبعض القطاعات التي تتميز بضعف منافستها لمنتجات الأسواق الخارجية وتستمر بفرض الحماية الجمركية عليها وهذا ما ينطبق على القطاع الزراعي.

وللرد على هذه الانتقادات الموجهة للمفاهيم الغير الواضحة **للمادة 24** من اتفاقية **الجات** فقد صدر ما يسمى بمذكرة التفاهم حول تفسير **المادة 24** من الجات والتي أزالت الغموض عن بعض المفاهيم و المصطلحات الغير الواضحة كاعتبار المدة الزمنية المعقولة الواردة في المادة الرابعة والعشرين يجب أن لا تتجاوز عشر سنوات إلا في حالات خاصة.[3]

المشاكل التي تثيرها الإقليمية:

اكتسبت التكتلات الإقليمية شعبية كبيرة بعد حقبة الستينات[3]وتم خلق العديد منها ولكننا نجد عدد من الاقتصاديين المرموقين مثل **Anne krueger*** و **Jagdish Bhagwati** **قد عارضوا هذه التكتلات باعتبار أنها لا تضمن تحسنا في الوضع العالمي بالإضافة إلى عدد من المشكلات الفنية.

فقد أصبحت سياسات الاستثمار والمنافسة والسياسات اللائحية والقواعد حول الرشوة والفساد مؤخرا تندرج ضمن المسائل التجارية، وفي ظل العالمية الجديدة أصبحت التجارة– وكذلك الاستثمار– تحدث نتيجة لقرارات الشركات الكبرى في إطار إستراتيجية إنتاج دولية كاملة، ولم تعد نتيجة لبدائل الاختيارات الاقتصادية المطروحة أمام الدول.

[2] – Jean-Marc Siroën, **La Régionalisation du commerce mondial : régionalisme et multilatéralisme**, in : Paris : cahiers français, n°299, novembre 2000.p.p.36-37.

[3] - APE et compatibilité avec les règles de l'OMC : une nouvelle analyse , document analytique du Centre Sud

* – anne kruger دكتورة اقتصادية امريكية المولودة ب1934/02/12

** – jagdish bhgwati دكتور اقتصادي امريكي ذو اصول هندية المولود سنة 1934 الحاصل علة جائزة نوبل سنة 2010

كما أن المنافسة في العديد من الصناعات قد أصبحت منافسة دولية، وبالتالي فالمؤسسات العالمية تنافس في منتجات عالمية في سوق عالمي، وفي ظل ذلك تؤثر اللوائح والقوانين الوطنية للمنافسة والرشوة في شروط المنافسة الدولية، مما جعلها تحظى باهتمام شريحة أكبر من المجتمع الدولي.

ومن ناحية أخرى، فإن ظاهرة تكامل المنتجات ليست ظاهرة إقليمية، ولكنها تحدث في إطار عالمي، وبالتالي فإنه من الخطأ العمل على وقف التعاون على المستوى الإقليمي بين مجموعة مختارة من الدول، لأن ذلك قد يحمل معه مخاطر خلق منافسة بين التكتلات الإقليمية وخطر خلق شريحة من المتمتعين بوضع متميز في إدارة الاقتصاد العالمي، وشريحة أخرى دائمة من غير المستفيدين بين الدول.

ولتحقيق التوازن لابد أن يتم تناول هذه المسائل في الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف على حد سواء، والاعتراف بوجود حاجة لمستويات وسرعات مختلفة للتكامل لتحقيق مثل هذا التعاون، باعتبار أن الهدف الأسمى لتطوير التعاون الدولي في هذه المسائل هو خلق مناخ يتيح منافسة ذات كفاءة اقتصادية على المستوى العالمي[1] وفي إطار هذا الهدف، أوصى المؤتمر الوزاري السنوي لعام **1995** لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن تهدف المفاوضات متعددة الأطراف المستقبلية إلى ضمان فتح الاقتصاديات الوطنية أمام المنافسة الدولية

المبحث الثاني:التكتلات الاقتصادية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية

شهد عقد التسعينات من القرن العشرين العديد من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول بالفعل إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية،

[1]- عابد شريط، مرجع سبق ذكره، ص105

والمعلوماتية، وأصبح الفاعلون في السوق العالمي من تكتلات اقتصادية عملاقة ومنظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات كل يحاول توحيد سلوك اللعبة والتعامل ويسعى بكل قوة إلى اقتناص الفرصة ومواجهة التهديدات في إطار إزالة القيود بكل أشكالها وتحرير المعاملات في ظل التحول نحو آليات السوق.

وكل هذه التغيرات التي يشهدها العالم في الوقت الحاضر ترجع إلى سرعة انتشار ما يسمى بظاهرة العولمة على كافة المستويات الإنتاجية والتمويلية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، وهي الظاهرة التي تتجسد أساسا في جانبها الاقتصادي بدرجة أكثر من الجوانب الأخرى.

المطلب الأول:مفهوم العولمة الاقتصادية وخصائصها

تعتبر العولمة ظاهرة مركبة متعددة الأوجه ومتنوعة الجوانب يصعب حصرها في تعريف محدد، كما أنها تتسم بعدد من الخصائص الهامة التي تميزها عن غيرها من المفاهيم.

أولا :مفهوم العولمة الاقتصادية

إن العولمة أصبحت كلمة يرددها الأكاديميون ورجال السياسة والفكر ورجال الأعمال والإعلام ومختلف طبقات المجتمع، ولكن كل فئة تنظر إليها بنظرة مختلفة، حتى يجد المرء نفسه أمام سيل هائل من التعريفات التي كثرت ولم تتفق على تعريف واحد شامل وجامع لهذا المصطلح، نظرا لتشعب المحتوى الفكري له، والذي اختلطت فيه الجوانب الاقتصادية مع جوانب أخرى سياسية وثقافية واجتماعية وتكنولوجية ومعلوماتية.

وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، لابد من طرح أهم التعريفات الواردة لها.

1- يشير مصطلح العولمة **Globalization** إلى " :عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل **Interdependence** بين الفاعلين **Actors** في الاقتصاد العالمي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو وعملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وتكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية يتعاظم دورها وبالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي [1]."

ويركز هذا التعريف على أن العولمة عملية قائمة على تعميق الاعتماد المتبادل وتحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحدة تزداد فيه المشاركة في التجارة العالمية للوصول إلى نمط جديد للتخصص وتقسيم العمل الدولي، والفاعلون هنا ليسوا فقط الدول والتكتلات الاقتصادية بل أيضا الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتم حوالي % 40 من التجارة الدولية عبر تلك الكيانات العملاقة المتعدية القوميات.

[1]- د -عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية، منظماتها – شركاتها –تداعياتها**، مرجع سبق ذكره، ص17 .

2- يرى صندوق النقد الدولي أن العولمة الاقتصادية تتمثل في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود، كما أنها تصف العمليات التي من خلالها تؤدي القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أرجاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية العالم.

ومن الواضح أن صندوق النقد الدولي يركز أيضا في تعريفه على مبدأ الاعتماد المتبادل بين الدول الذي يعتبر الأساس والمحرك للنشاط الاقتصادي نحو بلورة العولمة على كافة المستويات والعمليات.

3- وترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية، أما المرحلة الثانية والتي بدأت في السبعينات فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي، وفي بداية الثمانينات بدأت المرحلة الثالثة وهي العولمة والتي سادت في التسعينات ومع بداية الألفية الثالثة ولمدة أربعة عقود تلت الحرب العالمية الثانية تم التوسع بشكل رئيسي وفي النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد العالمي، من خلال اتفاق الدول على النظام الاقتصادي الدولي للتجارة والمدفوعات ونجاح الجولات متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية، حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات وليس الدول هي القوة الدافعة للاعتماد الاقتصادي المتبادل[1] .وبالتالي يتمثل المؤشر الرئيسي للعولمة في رأي هذه المنظمة في التوسيع السريع والنمو المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر والذي حقق معدلات نمو أسرع بكثير من معدلات النمو في التجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وهكذا يلاحظ تعدد التعريفات المطروحة للعولمة، ولكنها تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة.

وفي ضوء هذه التعريفات نخلص إلى أن العولمة لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأ يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفعل اتفاقيات تحرير التجارة العالمة والتحول لآليات السوق وتعميق الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية عالمية متنافسة الأطراف يتفق في إطارها الفاعلون الرئسييون من دول وتكتلات اقتصادية ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات على قواعد للسلوك لخلق أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وتكوين أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية العالمية بين الأطراف الرئيسية المكونة له والذي يعتبر في هذه الحالة الوحدة الاقتصادية الأساسية بكل ما فيها من متناقضات.

ثانيا :خصائص العولمة الاقتصادية

[1]- إبراهيم توهامي، د -إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، دار الهدى للطباعة و النشر، قسنطينة ،2004 ، ص 16.

إن المحتوى الفكري والتاريخي للعولمة يكشف النقاب عن عدد من الخصائص الرئيسية التي تميز العولمة،والتي يمكن تحديدها فيما يلي:

1-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

فأهم ما يميز العولمة هو سيادة آليات السوق واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة واكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية، والبيع بسعر تنافسي، على أن يتم كل ذلك في أقل وقت ممكن فالوقت أصبح أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة، لأن العالم تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف تغير فيه نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق، أين أصبح كل جزء من السلع المختلفة ينتج في أماكن مختلفة من العالم وأصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد

2- ديناميكية مفهوم العولمة :لعل كثرة التعريفات الواردة لمفهوم العولمة تشير إلى خاصية أساسية وهي ديناميكية العولمة التي تتأكد يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا وفي المستقبل وأن التنافسية تواجه جميع الدول حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة إلى امتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع المنافسة مع باقي الأطراف الأخرى الناهضة والتي تخطو خطوات وثابة نحو المستقبل مثل الصين على سبيل المثال، حيث يشير البعض إلى أن الاشتراكية القائمة على اقتصاد السوق التي طبقها دنغ اكساو بنغ (Deng Xiao Peng)

ستمكن الصين أن تحتل في عام 2010 المرتبة الثانية في قائمة القوى الاقتصادية الكبرى في العالم[1]

وتتعمق ديناميكية العولمة في سعيها لإلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الاقتصادية بل أن ديناميكية العولمة تتجسد أيضا في نتائج قضايا التراع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم، واتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها، وقد كشف عن ذلك الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكن بالمكسيك عام2003 .

3-تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

ويعمق هذا الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث تسقط العولمة

[1]- أحمد عبد الرحمن، **العولمة :مظاهرها ومسبباتها**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26 ، الكويت، 1998 ، ص23 .

حاجز المسافات بين الدول والقارات مع ما يعينه ذلك من تزايد احتمالات وإمكانيات التأثير والتأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي، الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة وبذلك يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان.

وتشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوى الاقتصادية وتطرح معايير جديدة لهذه القوة تتلخص في السعي لاكتساب الميزة التنافسية بدلا من الميزة النسبية، وبذلك لم تعد الموارد الطبيعية هي الركيزة الأساسية للقوة الاقتصادية، بل أصبحت الركيزة في ذلك امتلاك الميزة التنافسية في مجال التبادل التجاري الدولي والتي تتمحور حول التكلفة والجودة والإنتاجية والسعر وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد والمتبادل.

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة ظهور آثار عديدة من أهمها:

- زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية إيجابية كانت أم سلبية من بلد إلى أخرى في الاقتصاد

العالمي، فإذا حدثت موجة انتعاشية أو انكماشية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية فأنها تنتقل بسرعة إلى البلدان الصناعية الأخرى والبلدان النامية، وكل هذا يسبب الارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي .ويكفي أن نشير إلى الأزمة الأخيرة في المكسيك حين اتخذت الحكومة قرارا بتخفيض قيمة العملة لعلاج عجز شديد في ميزان المدفوعات وأدى ذلك إلى هروب كميات ضخمة من رؤوس الأموال وكان لذلك صدؤه في أسواق المال العالمية وكاد أن يفضي إلى أزمة ذات أبعاد عالمية لولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي.

وينطبق الأمر أيضا على الأزمة الآسيوية عندما انتقلت من تايلاند إلى باقي النمور الآسيوية في ماليزيا وأندونيسيا وكوريا الجنوبية وغيرها، وسرعان ما انتقلت إلى اليابان بل وأثرت في النهاية على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

- تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلدان المختلفة حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الاعتماد المتبادل.
- زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج ذلك عن إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتنافس فيها البلدان المختلفة.

4-ظهور أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

ويرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة بالإضافة إلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والاتصالات، ومن هنا ظهرت أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، ومن أهمها ظهور تقسيم العمل بين البلدان المختلفة في نفس السلعة، وأصبح من المألوف بالنسبة لعدد كبير من

السلع الاستهلاكية المعمرة والآلات والمعدات أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات والواردات لنفس البلد، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الوحدة، كما أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من الدول بحيث تتخصص كل دولة في جزء أو أكثر منها وهذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة.

وبالتالي أصبح للكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في العديد من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لهذه الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيميائية، ولعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا شاهدة على ذلك.

5-تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات:

- إن الشركات المتعددة الجنسيات في كل معانيها هي أحد السمات الأساسية للعولمة، فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة من نقل التكنولوجيا،والخبرات التسويقية والإدارية وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتكنولوجية والتسويقية والإدارية، فهذه الشركات ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة تلعب دور رائدا في الثورة التكنولوجية التي جعلت الفن الإنتاجي فنا إنتاجيا كثيف المعرفة، ويرجع ذلك إلى جهود البحث والتطوير التي قامت بهاهذه الشركات وبذلك فإن هذه المؤشرات وغيرها توضح الدور المتعاظم لهذه الشركات في ترسيخ مفهوم العولمة.

6-تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

من الخصائص الهامة للعولمة تزايد دور المنظمات الاقتصادية العالمية في إدارة وتعميق العولمة، وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي بتفكك الاتحاد السوفياتي سابقا وبالتالي تلاشي المنظمات الاقتصادية لهذا المعسكر، وإنشاء منظمة التجارة العالمية في 1995 ، وانضمام معظم دول العالم إليها، ومن ثم اكتمال الضلع الثالث من مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي التي تمثل العولمة أهم سماته بل هي الوليد الشرعي له، لتعمل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إدارة السياسات النقدية والمالية والتجارية في العالم.

7- تزايد التكتلات الاقتصادية والترتيبات الإقليمية الجديدة :

وهو أهم مظهر من مظاهر الاقتصاد العالمي، حيث يشهد العالم لجوء العديد من الدول النامية والمتقدمة للدخول في التكتلات الإقليمية والاتفاقات التجارية، لبناء أنظمة تجارية إقليمية من خلال عقد سلسلة من اتفاقيات التجارة التفضيلية مع دول الجوار الجغرافي لتتطور فيما بعد حتى تكتمل ويتحقق التكامل والاندماج الاقتصادي بينها وهذا لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والسياسية.

ويخلق هذا التحول العالمي وفق المنهج الإقليمي تخوفا لدى الكثير من الدول، كما يثير نقاط تساؤل حول مدى تعارض هذه الموجات من التحرير التجاري العالمي وفق هذا المنهج الإقليمي، مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية كإطار متعدد الأطراف لتحرير التجارة العالمية، وهذا ما سنتعرض إليه لاحقا[1].

المطلب الثاني :التطورات الطارئة على الترتيبات الاقليمية :

أصبحت الترتيبات التكاملية الإقليمية أكثر تعقيدا و تشابكا، سواء من حيث الهياكل أو النطاق الجغرافي، كما ظهرت شبكة العلاقات التوسعية عبر الإقليمية لتصعيد التعاون الإقليمي.

حيث تنشئ علاقات تكاملية بمستويات تحرير مختلفة مع دول أخرى خارج إطار التكتل ولا تقتصر فقط على أعضائه، كما أنها لم تعد تقتصر على القارة فقط، بل تمتد إلى الاستثمار الذي يحتل أولوية في العديد من التكتلات الكبرى الجديدة، باعتباره القوة الدافعة للتجارة والمسببة في تنميتها، بالإضافة إلى مجالات جديدة أخرى.

– تختلف أنماط المشروعات التكاملية المطروحة، فبينما يقوم التكتل الأوروبي على أساس الدخول في مفاوضات مباشرة حول موضوعات محددة وفقا لجدول زمني متفق عليه بين الأعضاء مما يوحي بتحولها إلى قلعة تجارية تحرر التجارة بين أعضاءها، بينما تطبق إجراءات حمائية صارمة ضد الدول الغير الأعضاء في التكتل، وتتبع الدول الأعضاء في منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الباسيفيكي **APEC** نمطا مختلفا يقوم على أساس الالتزام الذاتي بالتحرير ويتم تعميم النتائج على سائر أعضاء التكتل وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، بل وعلى دول أخرى خارجة عنه، وهو ما يعرف بالإقليمية المفتوحة.[1]

– ما زال التردد يشوب تطلعات الاتحاد الأوروبي للتوسع باتجاه شرق أوروبا والمتوسط فبالرغم مما تم تحقيقه من اتفاقيات مع العديد من دولها، لم تصل عملية برشلونة إلى وضع إطار ديناميكي تنفيذي يحقق الطموح الأكبر لمنطقة تجارة حرة تضم كل من أوروبا والمتوسط.

–أحرز تكتل النافتا **NAFTA** تقدما ملموسا على صعيد تحرير التجارة والاستثمار، بل وامتد نطاقه ليغطي مختلف السياسات الوطنية بمختلف المعايير، بالإضافة لما تم الاتفاق عليه في ديسمبر **1994** ، بين 34دولة لاتينية حول إقامة منطقة تجارة حرة للأمريكيتين في عام 2005 في إطار مبادرة الولايات المتحدة الأمريكية لنصف الكرة الغربي، بينما لم تسفر محاولات التقارب الحذر الأمريكية الأوروبية من خلال المبادرة عبر الأطلنطي عن التوصل إلى اتفاق تنفيذي حول مقترحات إنشاء منطقة تجارة حرة عبر الأطلنطي مع القارة

[1]–د .سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية)** القاهرة :الدار المصرية، اللبنانية،(2005 ، ص47 .

[1]– محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 256

الأوروبية، لكون العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تتأثر بشكل كبير لأنهما يمثلان أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، فتؤثر السياسات المطبقة في كل منهما على مصالح الآخر.

رغم التقدم الذي حققه زعماء منتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الباسيفيكي **APEC** في وضع تصور للمستقبل والاتفاق على أهداف طموحة للتحرير الكامل للتجارة بحلول عام **2010** للدول الصناعية وعام **2020**للدول النامية من أعضاءه، لا يزال هناك العديد من العراقيل التي تقف دون تحقيق ذلك، خاصة بالنسبة للمنتجات الزراعية.[2]

– أما على صعيد التكتلات الأخرى الشبه الإقليمية فلا تزال الجهود تبذل من أجل التوصل إلى تنفيذ مناطق التجارة الحرة دون قيود، لأن ذلك هو الهدف الأساسي لخططها وبرامجها المستقبلية.

وتعتبر مسألة الحكم على الاتجاه الجديد نحو الإقليمية بالغة الصعوبة، نظرا لاختلاف الأنماط المطبقة في هذا الإطار، أو لمستوى التطبيق والتنفيذ الذي حققته أغلب التكتلات القائمة ولكن هناك عدة أبعاد لابد من الرجوع إليها عند تقييم التوجه نحو الترتيبات التجارية الإقليمية وهذه الأبعاد تتمثل في الآتي:

- **البعد القانوني :**

يتمثل البعد القانوني للتكامل الإقليمي في مدى التشابه أو التعارض بين الأهداف التي تسعى التكتلات الإقليمية لتحقيقها ومدى تعارضها مع الاتفاقيات المتعددة الأطراف ، وذلك لأن التكتلات الإقليمية تعتمد إلى حد كبير على مدى التجاوب بين الدول لتحقيق الاندماج ، حيث تهدف كلا من التكتلات الإقليمية و الاتفاقيات المتعددة الأطراف إلى تحرير التجارة العالمية.

- **البعد الاقتصادي :**

يتمثل البعد الاقتصادي في مدى مساهمة التكتلات الإقليمية في خلق وتحويل التجارة بين الدول الأعضاء، فإذا أدى التكامل بين الدول إلى خلق التجارة، فإنه بذلك يكون قد ساهم مساهمة إيجابية في دعم اقتصاديات الدول الأعضاء، والعكس أيضا صحيح فإن التكامل الإقليمي قد يؤدي إلى تحويل تجارة أحد أعضائه من شركاء أكفاء خارج الإقليم إلى شركاء أقل كفاءة داخل الإقليم ويعتبر هذا من الآثار السلبية للتكامل الإقليمي والتي تحد من فرص الرخاء سواء العالمي أو داخل الإقليم، وبالتالي فإن التكامل الاقتصادي الإقليمي يؤدي إلى زيادة رفاهية المجتمع الدولي، كما يؤدي إلى استغلال المزايا النسبية للدول الأعضاء، ويساعد على زيادة قوتهم التفاوضية .[1]

- **البعد السياسي :**

[2] - Eric Boulanger,op.cit., p.39.

[1] – فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، ص 135

ويرجع هذا البعد إلى الوضع السياسي والجغرافي والأمثلة على ذلك كثيرة، فمثلا لا يرمي إنشاء **الاتحاد الأوربي** فقط إلى تحقيق أهداف اقتصادية، إنما يهدف أيضا إلى تحقيق أهداف سياسية ومالية ونقدية وفقا لما أسفرت عنه معاهدة " **ماستريخت**"، كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية من اتفاقية **النافتا**، ويمكن القول أن البعد السياسي وراء التكامل يكمن في سعي الحكومات لضمان استقرار النظم السياسية من خلال تحقيق المنافع والمكاسب الاقتصادية المرجوة من التكتل، وكسب تأييد الرأي العام في حالة تحسين الأداء الاقتصادي وتناقص معدل البطالة وتزايد معدلات نمو التجارة وتعزيز التعاون الأمني، ومن ثم تحقيق الأمن القومي المشترك بمفهومه الشامل.[2]

- **بعد القانون الدولي :**

تسمح المادة 24 من **الجات** بترتيبات التكامل الإقليمي والإعفاء من شرط الدولة الأولى بالرعاية للدول خارج الإقليم، وتمثل هذه المادة استثناءا رئيسيا من أهم أحكام اتفاقية **الجات** وكذلك الأساس القانوني الدولي للترتيبات التجارية الإقليمية وهناك ثلاثة أسباب وراء هذا الاستثناء.

– **السبب الأول** : إن الدول التي تطبق منطقة للتجارة الحرة يكون لديها من الخصائص المشتركة ما يجعلها بمثابة دولة واحدة من المنظور الاقتصادي، وبالتالي فإن القواعد التجارية لهذه الدول يجب أن تخضع اللوائح الداخلية، وليس لتلك التي يفرضها النظام العالمي.

– **السبب الثاني** : ينظر العالم للتكامل الإقليمي على أنه خطوة هامة في تحقيق الرخاء العالمي.

– **السبب الثالث** : الاعتقاد بأن التكتلات الإقليمية تسعى لتحقيق نفس الأهداف التي تسعى المنظمة العالمية للتجارة لتحقيقها.

[2]– رفعت العوضي و إسماعيل بسيوني، مرجع سبق ذكره، ص44

المبحث الثالث:أثار ومزايا التكتلات الاقتصادية الإقليمية

من المصادفات المثيرة أن يتزامن الاتجاه نحو الإقليمية كمخرج من حالة الركود وازدياد الحمائية مع انتهاء مفاوضات جولة الأوروجواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ ,وإخضاع النظام الاقتصادي لقواعد سلوك متفق عليها من كل الأطراف المكونة لهذا النظام.

المطلب الأول : آثار جولة أوروجواي على التكامل الإقليمي

لقد تضمنت اتفاقيات الجات أحكاما تلزم الأطراف المتعاقدة بالإخطار بكافة الاتفاقيات التجارية التي تنضم إليها بموجب أحكام المادة 24 من الجات التي تحدد الشروط التي يمكن بموجبها للأطراف المتعاقدة الانضمام إلى اتحادات جمركية أو اتفاقيات للتجارة الحرة ,أضيفت إليها أحكام مكملة أطلق عليها شرط التمكين الذي نص عليه القرار الصادر في جولة طوكيو , 1979 لتسهيل إبرام اتفاقيات التجارة الحرة فيما بين الدول النامية .ولقد أضيفت مؤخرا لهاتين المادتين مادة جديدة هي المادة الخامسة لاتفاقية التجارة في الخدمات الخاصة بالتكامل الاقتصادي ,والتي تضمنت تكرار متطلبات المادة 24 ولكن بالنسبة لتجارة الخدمات .[1]

ولكي تتضح الصورة ,نجد لزاما علينا أن نستعرض بإيجاز الأحكام التي تضمنتها هذه النصوص القانونية الثلاثة:

- تقر المادة 24 من الجات أن الغرض من الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة هوتسهيل التجارة بين الأعضاء وليس وضع القيود أمام أعضاء المنظمة خارج التكتل وتمنع أحكام المادة أن تصبح الرسوم

[1] – سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية وجات 94** (الإسكندرية :مكتبة الإشعاع، 1997) ص95 .

واللوائح التجارية أكثر تقييدا لغير الأعضاء عما كانت عليه قبل الدخول في التكتل الإقليمي ,بينما يكون من الضروري إزالة مثل هذه الرسوم والقيودعلى كل التجارة فيما بين أعضاء التكتل.

بالنسبة لحكم التمكين ,فلقد كان أقل صرامة فيما يتعلق بمدى التحرير ,حيث يقضي بأن تكون الاتفاقية بين الدول النامية فحسب لتسهيل وتعزيز التجارة المشتركة , ولا تضع قيودا أو صعوبات أمام تجارة الآخرين , ولابد من الإخطار عند تقديمها وتعديلها أو سحبها , ولكن في هذه الحالة تكون لجنة التجارة والتنمية هي المسؤولة عن متابعة هذه الاتفاقيات.

- وبالنسبة لاتفاقية التجارة في الخدمات تقضي المادة الخامسة أن تتضمن اتفاقيات التكامل الاقتصادي تغطية قطاعية ملموسة ,وتؤدي إلى إلغاء الإجراءات التمييزية القائمة.

أما نتائج جولة أوروجواي لمفاوضات تحرير التجارة في إطار الجات ,فقد تضمنت ضمن وثائقها القانونية الواردة بالوثيقة الختامية للجولة ,مذكرة تفاهم حول تفسير أحكام المادة 24 توضح التزامات الأعضاء بالنسبة للأخطار والشفافية والأحكام المتعلقة بتوفير المعلومات , دون أن تغير في الخصائص الأساسية لقواعد ومعايير الجات , بل تضع تعريفا أكثر دقة للمتعلق منها بالترتيبات الإقليمية.

- ولقد نصت المذكرة على ألا تستمر الترتيبات الانتقائية لأكثر من عشر سنوات , وعلى العضو أن يقدم شرحا كاملا للمجلس في حالة تجاوز السنوات العشر قبل التطبيق الكامل للترتيبات التفضيلية الإقليمية , والبدء في تعميمها على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية من غير أعضاء التكتل , عملا بمبدأ الدولة الأول بالرعاية وأحكام عدم التمييز.
- تضع مذكرة التفاهم الخاصة بالترتيبات الإقليمية أحكاما خاصة بمناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية ,كما تثير التساؤلات حول التكتلات التي تتم بين دول نامية وأخرى متقدمة , ومدى التزام الدول النامية بتقديم معاملة بالمثل كاملة في مدة عشر سنوات حتى في حالات الفروق الكبيرة في مستويات التنمية.
- وتشير المذكرة ضمنا إلى أن التغطية الكاملة والفترة الزمنية القصيرة لجداول التنازلات الجمركية للدول الأعضاء في التكتل ستخلق منافسة في إطار التجمع مما يساهم في تقليص الآثار السلبية التي قد يخلفها التكتل ,وتوضح الديباجة أنه في إطار تشكيل أو توسيع مثل هذه التكتلات ,يصبح لزاما على الأطراف تجنب خلق آثار سلبية على تجارة الآخرين ,بينما يستمر شرط التمكين في توفير معاملة تفضيلية في حالة التكامل بين الدول النامية[1] .وهناك معايير مقابلة تم تضمينها في اتفاقية الخدمات وفقا لأحكام المادة الخامسة ,فلابد أن تتضمن الاتفاقيات المحررة للتجارة في الخدمات تغطية قطاعية ملموسة تشمل كل أنماط الاستيراد, وتزيل كافة أوجه التمييز بين الشركاء ,وضرورة أن تؤدي الاتفاقيات الإقليمية إلى تسهيل

[1]- أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص181 .

التجارة في الخدمات بين الشركاء، وألا ترفع مستوى القيود أمام غير الأعضاء في القطاعات المعنية مقارنة بالمستوى السائد قبل الاتفاقية وتبيح للأعضاء إجراء تكامل تام لأسواق العمالة ,بشرط أن تعفي هذه الاتفاقيات مواطني أعضائها من متطلبات الإقامة وتصاريح العمل.

- ومن جهة أخرى ,عززت جولة لأوروجواي من إجراءات زيادة الشفافية لهذه الاتفاقيات مثل الإخطارات والتقارير المنتظمة والمراجعات الدورية ,وكذلك تحسين إجراءات التشاور والتفاوض حول التعويضات والتعامل مع الترتيبات التي لم تتناولها المادة 24 بشكل كامل, خاصة تطبيق أحكام المنظمة الخاصة بتسوية المنازعات في أي خلافات تنتج عن تطبيق أحكام المادة 24 فيما يتعلق بالاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة ,بحيث تخضع كافة التكتلات للمراجعة الدورية وفقا لأحكام مذكرة التفاهم.

وقد أدى تزايد عدد التكتلات الإقليمية ,وتشعب العلاقات بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف ,وتضخم العبء الملقى على كاهل المنظمة للتعامل معها ,إلى إصدار مجلس المنظمة كما أشرنا سابقا قرارا في 6 فيفري 1996بإنشاء لجنة اتفاقيات التجارة الإقليمية ,التي تتضمن دراسة التكتلات الإقليمية في ضوء قواعد المنظمة , والنظر في الآثار المتكررة لكل من التكتلات الإقليمية والمبادرات التي تهدف إلى مزيد من تحرير التجارة في الإطار المتعدد والعلاقة بينهما, ومدى توافق أحكام هذه الاتفاقيات مع أحكام الإطار المتعدد.

ورغم التطور الكبير الذي أدخلته أحكام جولة أوروجواي على تناول المنظمة للتكتلات التجارية الإقليمية لا تزال هناك بعض المشكلات التي ينبغي التعامل معها لرفع كفاءة منظمة التجارة العالمية في مواجهة تزايد النشاط التكاملي الإقليمي واتساع نطاقه ,سواء الجغرافي أو الموضوعي.

ومن الصعب وضع تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والتكتلات التجارية الإقليمية , خاصة أن الأخيرة تتميز بالديناميكية المستمرة و التغير والتطور الذين لا يعرفان توقفا .الأمر الذي يعني أن تناول المنظمة للتكتلات الإقليمية سيستمر أيضا في التطور بصورة ديناميكية تتوافق مع طبيعة التكتلات محل الدراسة ,و إلى أن يتم حسم التسابق

القائم بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف ,سواء باختفاء أحدهما واستمرار الآخر ,أو باندماجهما بشكل أو آخر ,ستظل منظمة التجارة العالمية تتناول التكتلات الإقليمية من منظور قانوني إجرائي، يبحث مدى توافق أحكام هذه الترتيبات مع أحكام المنظمة ,بهدف تحقيق أكبر قدر من التوافق بين الإطارين ,يخدم في المقام الأول تحرير التجارة العالمية.

المطلب الثاني :العلاقة بين الإطار المتعدد الأطراف والإقليمية

ما من شك أن جولة لأوروجواي بآثارها المتشبعة واتفاقياتها التي مثلت صفقة غير مسبوقة على صعيد تحرير التجارة الدولية، قد أعطت دفعا قويا للإطار المتعدد الأطراف وأكسبته مزيدا من الفاعلية والمصداقية، ورغم أن

هذه الجولة الأخيرة قد خففت إلى حد ما من مخاطر تحويل التجارة إلا أن ذلك لم يمنع التكتلات الاقتصادية الكبرى من الانتشار والتوسع وظهور العديد من المبادرات الإقليمية منذ 1994

وقد تزامن النشاط الدولي في الاتجاه نحو الإقليمية كمخرج من حالة الركود وازدياد الحمائية التي سادت العالم مؤخرا، مع انتهاء مفاوضات جولة أوروجواي ودخول اتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية حيز التنفيذ وما تشرف عليه من اتفاقيات.

وتقوم منظمة التجارة العالمية على أساس القواعد، أي أنها تضع القواعد المتفق عليها في إطار متعدد الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجال السلع الصناعية، والزراعية، والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحرير إجراءات الاستثمار، فضلا عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم والإغراق وإجراءات الوقاية، ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء.

وقد أدى هذا التزامن والتداخل في طبيعة الالتزامات والمزايا بين الإطارين الإقليمي والمتعدد الأطراف، إلى إثارة التساؤلات حول مدى التوافق والتضاد بين توجهات التكتلات الإقليمية وما قد تؤدي إليه من سياسات حمائية جديدة في إطار التكتل ضد الدول خارج التكفل، وبين توجهات منظمة التجارة العالمية القائمة على إزالة العوائق أمام تدفق التجارة وتعميم وتبادل التنازلات، عملا بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ، في إطار نظام قانوني ملزم لكافة أعضائه، وما قد تسفر عنه مثل هذه العلاقة من حالة تنافس قد لا تخدم في النهاية أهداف تحرير التجارة العالمية، وهو التنافس الذي مرده الضغوط المستمرة من مختلف قطاعات الأعمال، خاصة في الدول الصناعية المتقدمة، بهدف إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمار وفتح أسواق جديدة من خلال تكتلات إقليمية متوافقة، خاصة وأن معظم المشاريع التكاملية الجديدة قد ركزت على مجالات جديدة مثل تحرير الاستثمار، والعلاقة بين التجارة والبيئة، وسياسات المنافسة، وأسواق العمل، وعدد من المسائل الاقتصادية والنقدية، والأهداف السياسية، وكلها موضوعات أثبتت الخبرة العملية صعوبة التفاوض بشأنها في الإطار المتعدد.

وقد أدت هذه التفاعلات المستحدثة على الساحة التجارية الدولية إلى اتساع التجمعات الإقليمية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وأصبح التكامل عملية متعددة الأوجه متعددة القطاعات تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافا إستراتيجية وليست فقط تجارية.

كما أصبحت هذه التكتلات بمثابة وسيلة للتغلب على قيود التجارة المتبقية فبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، أصبحت بعض الترتيبات الإقليمية تهدف إلى تحقيق مزيد من التحرير للسلع الحساسة الهامة [1] والخدمات الحيوية كالاتصالات، والنقل الجوي، والمشتريات الحكومية، وتجانس المعايير، والإغراق المتبادل وغيرها، وأغلبها مجالات حققت فيها المنظمة قدرا محدودا وجزئيا من التحرير نظرا لصعوبة التفاوض حولها في إطار متعدد الأطراف.

* – السلع الزراعية والمنسوجات والملابس

وقد أثارت أبعاد هذا التوسع المطرد في التكتلات الإقليمية، وتشابك علاقتها بالإطار متعدد الأطراف –متمثلا في منظمة التجارة العالمية –العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة ومستقبلهما، وانتهت إلى رأيين أساسيين.

الرأي الأول:

يرى أن التكتلات الإقليمية ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والافضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الخارجية عن التكتل، سواء كانت دولا منفردة أو تكتلات أخرى [1].

الرأي الثاني:

يعتقد أن مثل هذه التكتلات ستساهم في النهاية في تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه التكتلات، وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر أعضاء منظمة التجارة العالمية.

وبذلك فمن الصعب وضع تصور نهائي لشكل وطبيعة العلاقة بين منظمة التجارة العالمية والترتيبات الإقليمية، خاصة وأن هذه الأخيرة تتسم بالديناميكية المستمرة والتغير والتطور، لكن الدور الذي تضطلع به المنظمة، يجعل كل المحاولات التكاملية تحت مراقبتها، نظرا لما لها من سلطات اتخاذ القرار في أمور الاقتصاد الدولي، وبالأخص تحرير التجارة الذي يحتل أهمية كبرى في إرساء دعائم أي تكتل، لأنه الخطوة الأولى والأكيدة لتحقيق صفة التكامل.

المطلب الثالث:الآثار الديناميكية للتكتلات الإقليمية

إن النتائج المتوقعة على الرفاهية الاقتصادية نتيجة المكاسب الساكنة لا تعني أن التغيرات التي تصحب إنشاء تكتل إقليمي تتم بصورة لحظية، ولكنها تبحث عن التغيرات في التوازن انطلاقا من الأوضاع السائدة وقت اتخاذ القرارات ذات العلاقة.

فالمفهومان التوأمان – خلق التجارة وتحويل التجارة –يركزان فقط على تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى الزيادة التي تحدث مرة واحدة في الدخل، بينما هناك عوامل أخرى مختلفة تنجم عن الاتفاقيات الإقليمية تؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ويمكن أن تحقق زيادة متواصلة في معدل زيادة الدخل.

[1]- حمدي عابدين، **أبعاد التحالفات والتجمعات الاقتصادية في القرن الجديد**، مأخوذ من الموقع http://www.asharqalawsat.com/macdaily/15-9-2001/books/html21 تاريخ الإطلاع: 2016/04/21 على الساعة 21:10.

على سبيل المثال إغلاق المصانع التي لا تتميز بكفاءة الإنتاج مع استمرار عمل المصانع ذات الكفاءة العالية، وبالتالي ترشيد الهياكل الصناعية للدول الأعضاء، وبهذا تعتبر هذه العملية طويلة الأجل، تفسح المجال لإعادة هيكلة الاقتصاديات المعينة بما يعظم الاستفادة من الفرص التي تخلقها ويتيح معالجة الآثار السلبية التي ربما تكون نجمت عنها (على المدى القصير)[1].

ويلاحظ عمليا أن إنشاء أي ترتيب إقليمي يتم على نحو تدريجي بما يسمح بتكيف الاقتصاديات الأعضاء للتغيرات الناجمة، إن جملة هذه العوامل تمثل الآثار الديناميكية للتكتل الإقليمي والتي تعني حدوث تغيرات طويلة المدى بعد استيعاب الآثار الأولية (الآثار الساكنة)، وبعبارة أخرى فإن الآثار الديناميكية تُعَنى بما قد يترتب على التوازنات الساكنة من تغيرات في أوضاع الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة وفي أوضاع المنتجين بصفة خاصة.[2]

وتنشأ هذه الآثار التي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي في أعضاء التجمع التكاملي من خلال زيادة المنافسة و وفورات الحجم، وتحسين مناخ الاستثمار (جذب استثمارات إضافية) وقد يصحب ذلك انتقال عناصر إنتاجية أخرى كالعمال بين أعضاء التكامل من مناطق الوفرة إلى مناطق الندرة، ما يرفع من كفاءة استخدامها.

1-زيادة المنافسة:

يمكن لتكتل إقليمي عن طريق تحرير التجارة البينية وعن طريق تجميع الأسواق، أن يقلل من القوى الاحتكارية داخل كل دولة عضو، ويكسب المنتجين أعضاء آخرين نتيجة اتساع السوق، وبالتالي تدخل شركات من بلدان مختلفة في منافسة أكثر شدة، ويدفع هذا المنشآت الأكبر إلى إنفاق المزيد على البحث والتطوير والتوصل إلى تكنولوجيات ترفع الجودة وتخفض التكلفة مما يحفز خفض الأسعار والتوسع في المبيعات ومن ثم استفادة المستهلكين، كما يدفع المنتجين الأقل كفاءة إلى رفع كفاءة إنتاجهم وإلا خرجوا نهائيا من الإنتاج. ويعني هذا أن يصبح اقتصاد كل من الدول الأعضاء أكثر ديناميكية وقد يهيئ هذا إمكانية التصدير إلى أسواق خارج التجمع ذاته.

وهكذا تؤدي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية، وتيسير المبادلات التجارية[3]

2- وفورات الحجم : Economies of Scale

تعمل الترتيبات الإقليمية على حل مشكلة ضيق الأسواق، فالمنتجات المختلفة ستجد أسواقا أوسع ومجالا أكبر،فكبر حجم السوق يمكن المنشآت العاملة بأقل من طاقتها على الاستفادة من تحرير التجارة ويتيح لها أن

[1] - حسين عمر، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 55

[2] - فؤاد أبو ستيت، المرجع السابق، ص182

[3] -Jean-Marc Siroën , **la régionalisation de l'économie mondiale** ,op.cit., p.40.

تستفيد من وفورات الحجم، ويفسر ذلك بأن السوق المحلي عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم وكفاية اقتصادية[1]

كما ستتحسن جدوى الأنشطة التي تتميز منشآتها بكبر الحجم وتناقص تكاليفها مع زيادة مبيعاتها والتي كان يتعذر إنشاؤها قبل التكامل بسبب محدودية الأسواق المحلية للدول الأعضاء مع صعوبة التصدير إلى العالم الخارجي لتواضع قدرتها التنافسية العالمية، وهو ما سيسهم في إعادة تقسيم العمل وزيادة التخصص بين هذه الدول.

كما يؤدي التوسع الاقتصادي المترتب على التكامل الاقتصادي، إلى دعم تخفيض كلفة الحصول على مستلزمات إنتاج عالية الجودة، وتوسيع المعروض من الأيدي العاملة المدربة، وخفض كفاءة المعاملات بما في ذلك أنشطة الوساطة والمعلومات والائتمان.

كذلك تتحسن جدوى مشروعات النقل والاتصالات بين أعضاء التجمع، مما يؤدي إلى النهوض بهذه الأنشطة التي تساهم في خفض التكاليف وزيادة رفاهية المستهلكين وتوسيع الإنتاج المحلي الموجه للاستهلاك الداخلي أو التصدير البيني.

3- جذب الاستثمار:

تؤدي التغيرات الهيكلية في اقتصاديات الدول الأعضاء نتيجة التكامل واتساع السوق الإقليمية وتحقيق وفورات الحجم إلى جانب جذب الاستثمار سواء الوطني أو البيني أو من خارج الإقليم.

فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الربح عن طريق توظيف هذه الأموال وبخاصة في مجالات المنتجات المتطورة الكبيرة الحجم التي تتميز بوفورات داخلية، ويكون أمام الشركات الأجنبية التي ترغب في توريد منتجاتها إلى بلد بعينه الخيار بين أن تخدم السوق عن طريق التصدير أو عن طريق إقامة مصنع محلي[2]

والمهم عند عقد أي اتفاقية إقليمية الالتفاف على أهمية زيادة الحافز للاستثمار في النهوض بتنمية لموارد الاقتصادية للدول المتكاملة، فالسماح بحرية تنقل وتوطين رؤوس الأموال داخل دول التكامل الإقليمي يسمح بتسهيل عمليات تكوين رأس المال وزيادة معدل النمو الاقتصادي[3]

[1]- كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، الإسكندرية :المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر 1984، ص ص38-43

[2]- محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 90

[3]- كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 49

4-تكاليف التكيف (أثر الاستقطاب):

ويقصد بها ما تتعرض له الدول أو المناطق في التجمع التكاملي من تراجع في النشاط الاقتصادي وبخاصة الأنشطة الأقل كفاءة بسبب قدرة دول أو مناطق أخرى للاستحواذ على جانب كبير من نتائج خلق التجارة أو تمكنها من اجتذاب المزيد من عناصر الإنتاج، بما فيها العمل ورأس المال والمعرفة، فعندما تنتقل البلدان في تكتل إقليمي من توازن لآخر فإنها تتكبد تكاليف انتقالية هذه التكاليف قد تكون كبيرة في الأجل القصير.

حيث تحدث خسائر انتقالية في مستوى الرفاه العام في شكل بطالة مؤقتة وطاقة عاطلة خلال فترة تخرج فيها الشركات، بسبب ما تواجهه من منافسة من موردين إقليميين آخرين، في سوق العمل، مع الاتجاه إلى إعادة توزيع الموارد ببطء نحو استخدامات أفضل.

وكلما زادت درجة مرونة العمالة ورأس المال داخل البلد الواحد أو بين البلدان الأعضاء في ترتيب إقليمي كلما انخفضت خسائر الفترة الانتقالية[1]

5- المزايا المتصلة:

نعني بالمزايا المتصلة **Avantages conjoints** تلك المكاسب التي تنشأ عند مستوى معين من التجميع **Agrégation** لمجموعة من الوحدات المتجانسة (دول، أنشطة فرع، شركات..)أي إدماجها في كيان واحد بحيث ننتقل من اعتبار التفاوت أو الاختلاف – في الظروف الطبيعية للإنتاج – القائم بين هذه الوحدات (منظور المزايا المقارنة) إلى اعتبار وحدة وتجانس الكيان الذي تنتمي إليه ، وبالتالي إلى اعتبار إمكانات التكامل الداخلي فيما بينها (منظور المزايا المتصلة).وتتعلق هذه

المزايا بمكاسب غير مباشرة، أو بتعبير آخر بوفورات تستفيد منها المجموعة مقارنة بوضع التجزئة السابق ، وهي وفورات يمكن أن تتجسد إما في تحسين متوسطة التكلفة (باعتبار ظروف الإنتاج في المجموعة ككل) أو في اقتصاد للموارد، أو في عقلنة بعض أوجه الإنفاق بوجه عام.

بعض خصائص المزايا المتصلة :من التعريف أعلاه، نستطيع أن نستشف ثلاث خصائص على الأقل، تميز هذه المزايا من المزايا المقارنة التقليدية:[2]

-الخاصية الأولى :أن المزايا المتصلة هي مزايا جماعية (المجموعة ككل) وليست قطرية أي أنها تنشأ من المكاسب " الجمعية " للاندماج، ولا تنشأ من مكاسب وحدة إزاء وحدة أخرى.

ومن هنا صفة" المتصلة " المعطاة لهذه المزايا نضيف أنه، خلافا للمزايا المقارنة التي تقوم على مبدأ الاختلاف، فإن المزايا المتصلة تقوم على مبدأ أو قاعدة التعاضد **Synergie** بحيث أن كل وحدة في المجموعة لا تتعرف

[1]- الإسكوا، **مناطق التجارة الحرة في المنطقة العربية :إلى أين نحن ذاهبون**، مرجع سبق ذكره، ص5

[2]- عبد الله موله التكامل الاقتصادي الجديد :الثابت و المتغير . **مجلة المستقبل العربي**،العدد 279 ، أوت 2002 ، ص33

كوحدة مستقلة، بل كجزء متصل بالأجزاء الأخرى للمجموعة وهذه الأخيرة بدورها، ستفقد كينونتها أو علة وجودها، من دون كل أجزائه

–الخاصية الثانية : أن المزايا المتصلة هي مزايا داخلية، وليست بالضرورة تنافسية من جانب السعر (إزاء الخارج)، أي أنها تتضمن بالدرجة الأولى تحسينا لوضع المجموعة مقارنة بوضع التجزئة السابق من خلال توظيف إمكانات التعاضد المختلفة بين وحدات المجموعة وبالتالي، تحقيق وفورات كلية.

–الخاصية الثالثة : ونستشفها من الخاصيتين السابقتين وهي : أن المزايا المتصلة لا تخضع مسبقا لقاعدة أو قانون الربح البحث .وهنا نلامس إحدى الإشكاليات الحساسة الخاصة بالتعامل مع قضايا التكامل الاقتصادي، ونعني بها إشكالية المصلحة بين الفردي والجماعي أو بين القطري والقومي .فبمنظور قانون الربح البحث، الرؤية التي تطغى هي الرؤية الفردية (القطرية)، القائمة على تقدير المنافع الفردية (القطرية) على الأمد القصير، في ضوء اعتبارات "العقلانية الاقتصادية".أما بمنظور المزايا المتصلة، فان الحساب الأخير هو الحساب العام للمنافع الجماعية،على المديين المتوسط والطويل ومن هنا نضيف، أن المزايا المتصلة هي مزايا إستراتيجية تعتبر مصلحة الجزء أو الوحدة كامتداد لمصلحة المجموعة التي ينتمي إليها.

أما عن **محددات المزايا المتصلة** :يهمنا التوقف فيما يلي عند تلك العوامل التي تقرر نشوء واكتساب المزايا المتصلة .ومن خلال ذلك، سنتعرف أيضا على بعض أوجه التقاطع القائم بين هذا المصطلح ومصطلحات أخرى.[1]

– المزايا المقارنة" المتدرجة "أوالهرمية :إن إقرارنا الأولي بعجز مدخل المزايا المقارنة عن تفسير واقع التبادل الدولي المعاصر، لا يعني بأي حال إنكار وجود هذه المزايا، بل يمكننا القول إن هذه المزايا تظل عاملا مهما للتبادل، طالما تعلق الأمر بتحديد التخصص الداخلي في مجموعة ما، وهنا يجري الحديث عما يسمى المزايا المقارنة المتدرجة أو الهرمية **Avantages comparés hiérarchisés**،بحيث يتم تقسيم المجموعة إلى : أقاليم أو مناطق ويقع التمييز فيما بينها – على هذا المستوى – في ضوء الميزات النسبية لكل منها، مما يستدعي قيام مبادلات تعود بالنفع الخاص والعام – في آن واحد– لكن من اللحظة التي نخرج فيها من إطار المجموعة المعتبرة ، تنقلب هذه المزايا في الاتجاه المعاكس، أي تعود إلى معناها التقليدي الذي يكرسها– كما ذكرنا في البداية – كأداة للتخلف، والتبعية إزاء مجموعات أخرى

– **المزايا التنافسية** :ولئن أشرنا فيما سبق إلى أن المزايا المتصلة ليست بالضرورة مزايا تنافسية –من جانب السعر –(مثلا،عندما تكون التكلفة المتوسطة لإنتاج سلعة في المجموعة المعتبرة أكبر من مثيلتها عند المنافسين)،

[1]– عبد الله موله التكامل الاقتصادي الجديد'مرجع سبق ذكره ، ص 33.

إلا أنه بالإمكان أن تكون كذلك في حال توظيف بعض عناصر التنافسية الأخرى – خارج السعر – مثل المهارات
البشرية، والخدمات، واقتصاد الوقت وغيرها.

-**التكامل الإنتاجي** :يمكن إقامة هذا التكامل باتجاهين " :تكامل المكونات " الذي يعني:
"توزيع صناعات القطع والأجزاء على عدد كبير من المواقع، ثم يجري تجميع هذه القطع والأجزاء فيما بعد في موقع أخر "وتكامل الأنشطة أو ما يعرف ب: **internationale Division de production du processus** والذي يعني تقسيم العملية الإنتاجية الواحدة – على الصعيد الدولي إلى مهام **Opération** تنجز في مواقع أو دول عديدة ومن هذه المهام نذكر:تصورالمنتوج **Conception**الإنتاج، الرقابة، التسويق، الصيانة، الخدمات ...والميزة الأساسية لهذا النوع الأخير من التكامل، أي تكامل الأنشطة، هي في كونه يمزج بين صنفين من القيود:

القيود النابعة من اختلاف الظروف الطبيعية للإنتاج التي تحيلنا على مبدأ المزايا المقارنة.
ومن هذا الجانب، تتعين إعادة تعريف هذه المزايا، باتجاه تحويلها إلى مزايا متدرجة أو هرمية، بالمعنى المشار إليه آنفا ثم هناك القيود النابعة من تشابك أو ترابط العملية الإنتاجية نفسها . إجمالا، يؤدي التكامل الإنتاجي، بنوعيه المذكورين، إلى تحقيق مزايا متصلة مؤكدة متمثلة في المنافع الكبيرة لتقسيم العمل.

-المشروعات المشتركة والعمل الاقتصادي المشترك:

ما من شك في أن إقامة مشروعات مشتركة بين قطر(أو شركتين) أو أكثر، ينطوي على مزايا متصلة عديدة فبمفهومها التكاملي، فان هذه المشروعات" من شأنها أن تؤدي إلى حدوث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي ومن ثم التبادلي بين اقتصاديات هذه الأقطار "وفي السياق نفسه،على الرغم مما يشوب مفهوم العمل المشترك من تعميميه وضبابية، فانه لا يخلو من تأسيس لخطوات مهمة على طريق التكامل، بما يتمخض عنه من مشروعات مشتركة محددة . ثم إن هذا المفهوم، في تعابيره المختلفة مثل :التعاون، التنسيق، التوفيق، التضامن، التكافل .. يشكلتلك المزايا المتصلة التي لا تخضع لاعتبارات" العقلانية الاقتصادية" البحتة، بل تنطلق من اعتبار المصالح الجماعية[1] .

-التجارة والاندماج بين الشركات :من جانب التجارة بين الشركات، نشير إلى أن قيام مبادلات بين شركات، تنتمي إلى مناطق أو دول عديدة – وبخاصة في مجالا المنتجات الوسطية -من شأنه أن يعدل من الموقع التنافسي لهذه الشركات.

[1]- فؤاد أبو ستيت،مرجع سبق ذكره، ص 23

والأمثلة التي تسند هذا الرأي كثيرة فعلى سبيل الذكر، إن صناعة الملابس الأوروبية، على ما أصابها من تراجع وفقدانها للتنافسية، في مرحلة ما (السبعينيات من القرن الماضي)، من جراء منافسة الواردات – من منتجات هذه الصناعة – القادمة من الدول النامية (وبخاصة الدول الآسيوية) ، استطاعت أن" تنهض من الرماد " وتقف ثانية في الساحة، بفضل إعادة انتشارها جزئيا في عدة بلدان من خلال إقامة فروع لشركاتها، لانجاز جملة من عمليات الإنتاج.

بما يترتب على ذلك من مبادلات خاصة للمنتجات الوسيطة وكانت النتيجة هي :تخفيض التكاليف، وتدعيم التنافسية الدولية لهذه الشركات.

من جانب الاندماج بين الشركات، أثر هذه العملية كبير، التي شهدت تطورا مذهلا في العقد الماضي،على الكفاءة والأداء الاقتصادي للشركات من خلال تقليل نفقات الإنتاج ودعم المؤسسات المالية.

–المبادلات داخل الفروع : ولأنها مرتبطة – أيما ارتباط – بتحقيق وفورات الحجم، فان هذه المبادلات تؤول إلى مزايا متصلة سواء من جانب اتساع رقعة السوق أو من جانب أثر المنافسة على مستوى ترقية وتمييز المنتجات اللذين تلجأ إليها الشركات .

المطلب الرابع :أثار التكتل الإقليمي على حدود التبادل

إن الاعتماد على الرفاهية المطلقة باعتبارها المقياس الوحيد لتقييم الآثار المحتملة لاتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية يكون في بعض الأحيان مؤشرا مضللا، إذا أخذنا بعين الاعتبار توزع المكاسب بين الدول الأعضاء في الاتفاقية وبين الدول الغير الأعضاء.

بعبارة أخرى يمكن أن تشهد الدول الموقعة على اتفاقية تجارة إقليمية ازدهارا اقتصاديا ينعكس على زيادة رفاهية هذه الدول ولكن ذلك على حساب الدول الغير الأعضاء، أي على حساب الدول خارج الاتفاقية وبشكل خاص تلك التي كان لها علاقة تجارية سابقة مع دولة أوعدة دول ضمن الاتفاقية.[1]

قضية أخرى هامة هي أن بعض الاتفاقيات الإقليمية تؤدي فعلا لخلق فرص تجارية جديدة لقطاعات معينة من الاقتصاد ولكنها تسبب تحويل التجارة في قطاعات اقتصادية أخرى.[2]

خير مثال على ذلك هو الإتحاد الأوروبي الذي قام فعلا بخلق فرص تجارية جديدة في كثيرمن القطاعات ولكنه أخفق في قطاع الزراعة وكان أثره يميل إلى تحويل التجارة مسببا تراجع في رفاهية الدول غير الأعضاء فيه وبالخصوص دول جنوب البحر الأبيض المتوسط.

[1]– حسين عمر،مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25

[2] -Jean-Marc Siroën , **la régionalisation de l'économie mondiale** ,op.cit., p.48

ما تم ذكره آنفا يمكن أن يتضح بشكل أفضل عند تحليل آثار التكامل الإقليمي على حدود **التبادل التجاري Termes of Trade** قبل أو بعد تشكيل الاتفاقية.

ويعرف **حد التبادل** بين سلعتين على أنه الكمية التي يجب إمداد السوق بها من كل سلعة للحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى، وهو يمثل الأسعار النسبية للصادرات على الواردات.

وبشكل عام نقول أن هناك أثر على حدود التبادل (على الأسعار النسبية للصادرات والواردات) إذا كانت الاتفاقية كبيرة أو ضخمة لدرجة أنها تشكل قوة كبيرة في الأسواق العالمية مؤثرة على أسعار الصادرات والواردات، أو إذا ازدادت تكاليف الإنتاج مع توسع الإنتاج، إذ من المتوقع أن تقوم الاتفاقية بتحسين الأسعار النسبية للصادرات والواردات بالنسبة للدول الأعضاء في الاتفاقية وتخفيضها بالنسبة لبقية دول العالم.

ومن أجل توضيح أكثر، لنفترض أن سوريا ولبنان قد وقعا اتفاقية إقليمية فيما بينهما وأن الأردن بقيت كدولة ثالثة خارج الاتفاقية، ولنفترض أيضا أن الأردن كانت تصدر الخضار إلى سوريا وتستورد بعد أن بدأت سوريا بتلبية حاجاتها من الخضر من لبنان، بينما أسعار الزيتون منها، انطلاقا من هذا الوضع المبدئي يمكننا أن نتصور السيناريو التالي:

أسعار الخضار المستوردة من الأردن سوف تنخفض كنتيجة لانخفاض الطلب عليها في الأسواق السورية بعد أن بدأت سوريا بتلبية حاجاتها من الخضر من لبنان، بينما أسعار الزيتون المصدر إلى الأردن من سوريا سوف يرتفع نتيجة انخفاض الكمية المتوفرة للتصدير إلى الأسواق الأردنية لأن سورية أصبحت تصدر زيتونها إلى لبنان.

هذا السيناريو المحتمل يشار به بالأثر على الأسعار النسبية للصادرات، وفي هذا المثال سوف تنخفض الأسعار النسبية للصادرات والواردات بالنسبة للأردن وبالتالي فإن الاتفاقية بين سوريا ولبنان سوف تحول التجارة عن الأردن الذي سيكون هو الخاسر الوحيد نتيجة هذه الاتفاقية.

وقد شكل تحسين شروط التبادل حافزا مهما للتكامل بين الدول النامية عما يوفره الاندماج في الاقتصاد العالمي، وقد ظهرت هذه الدعوة في خمسينيات القرن الماضي باسم دعوى **بريبتش Prebisch**

وقد أوضح هذا الكاتب أن الاندماج في الاقتصاد العالمي أنشأ تقسيما دوليا للعمل تخصصت فيه الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الأولية، مقابل استيراد السلع المصنعة من الدول الصناعية.

ومع حدوث نمو اقتصادي عالمي يتزايد الطلب على السلع المصنعة بنسبة أكبر من نمو الطلب على المواد الأولية، ما يدفع أسعارها النسبية للتراجع،الأمر الذي ينعكس سلبا على الدول المصدرة لها حيث تتدهور نسبة أسعار صادراتها إلى وارداتها الصناعية[1] .

[1]- يلماظ أكيوز، **الدول النامية و التجارة العالمية**، ترجمة احمد عبد الخالق، الرياض :دار المريخ للنشر، 2006 ، ص4

فالطلب على المواد الأولية أساسا طلب لأغراض الإنتاج في أسواق تنافسية، وهو منخفض في مرونته الداخلية و السعرية ، أما السلع الصناعية فيرتفع ما يخصص لها من الدخل مع ارتفاع هذا الأخير، فضلا على أن أسواقها تتصف بالاحتكار المتعدد.

يضاف إلى ذلك أن التوسع في الإنتاج الصناعي في الدول النامية التي تستمد التطوير الفني من التقدم الذي أحرزته الدول الصناعية، يؤدي إلى تخفيض أسعار المنتجات الصناعية المرتفعة الكلفة، بينما يؤدي ذلك التطوير في الدول المتقدمة في ظل المنافسة الاحتكارية إلى رفع عائدات الإنتاج.

خلاصة الفصل:

لعله من النتائج الملفتة للنظر، والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين الإطارين الإقليمي و المتعدد الأطراف، تلك النتيجة التي تتلخص في أن الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولو في نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه الاتفاقيات المتعددة لتحرير التجارة العالمية ، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يولد آثارا للتجارة خارج الإقليم.

فتحرير التجارة يؤدي إلى زيادة الدخل، و ذلك يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل، فتزداد التجارة العالمية وتحدث نقاط تلاقي بين التعددية والإقليمية.

ونستخلص مما سبق أنه يمكن أن تكون الإقليمية إضافة كبيرة للعولمة وأداة مكملة لها إذا كانت مفتوحة وذلك يشير إلى إمكانية التكامل بين الإقليمية و العالمية في سبيل تدعيم الهدف النهائي المتمثل في تحرير التجارة الدولية.

الخاتمة

من واقع ما استعرضناه، نجد أن التطورات السياسية والاقتصادية المفرزة بعد الحرب العالية الثانية، أسفرت عن تغيرات جذرية وجوهرية في ملامح النشاط الاقتصادي العالمي وتوجهاته، وبروز أنماط جديدة للتكامل ذات طبيعة خاصة، من خلال تنامي النزعة الإقليمية، التي تجسدت في تكوين الترتيبات التجارية الإقليمية عبر مختلف مناطق العالم.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج ندرجها في النقاط التالية:

1- أن هذه الترتيبات الإقليمية ما هي إلا سعي لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، بما يدعم مساهمتها في الاقتصاد العالمي وتحسين قدرتها على المنافسة، من خلال تكوين هيكل إنتاجي أكثر كفاءة باستغلال وفورات الحجم الكبير، وتوزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر وأوسع، مما يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعليم عن طريق الخبرة وجهود البحث والتطوير، وبالتالي فإن هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي والاستثمارات وأنواع التبادل الأخرى، مما يسمح بزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق، وتحسين القدرات التفاوضية لأعضائها في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

2- يبين لنا التطور المنهجي للنظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي، تحولا على مستويين، فمن الناحية النظرية تحول التكامل من النظرة الوظيفية الأصلية إلى الوظيفية الجديدة، ومن الناحية الواقعية لمسنا سرعة انتشار المجالات الاقتصادية الكبرى والتوسع فيها، بالإضافة إلى ظهور تجمعات مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة، وقد اتسعت التجمعات التكاملية بشكل كبير لتضم مناطق أخرى خارج الإقليم، وظهور نظم تكاملية عبر إقليمية، تطبق درجات متفاوتة من صور المشاركة، وبذلك أصبح التكامل عملية متعددة الأوجه متعددة القطاعات، تغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بكونها أهدافا إستراتيجية وليس فقط تجارية.

ا- أن التكتلات الاقتصادية الناجحة على المستوى الدولي، هي التي تتعلق بالدول المتقدمة والدول الصناعية الناشئة، والتي تسعى إلى تحرير التجارة العالمية، مما يؤكد أن قناعة هذه الدول للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع، ومزيد من الرفاهية تمر عن طريق إنشاء تلك الترتيبات الإقليمية، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول النامية في آسيا وفي أمريكا اللاتينية بدأت تدرك الأهمية القصوى التي توفرها التكتلات، فأضحت تفكر في مسايرة العولمة الاقتصادية، والبحث بكل السبل للولوج في مسرح هذه التكتلات الإقليمية، مما يبرز أن مسار هذه الأخيرة سوف يتجه نحو التنامي مستقبلا.

ب- أصبحت الكرة في ملعب التكتلات الإقليمية الدولية، خاصة مع تعاظم دورها في الاقتصاد العالمي، إذ تشكل هذه التكتلات إطارا وآلية لتكامل واندماج الاقتصاديات التي يجمعها تجاور جغرافي، ومصالح مشتركة، كما يمكن أن تشكل قدرة تفاوضية فعالة من خلال اتحاد مختلف القوى فيها، كما أن اعتماد هذه التكتلات على مبدأ التجارة الحرة جعلها تصبو إلى أفق أوسع، بعد أن حققت هذا الشرط بين الدول الأعضاء، وذلك باعتمادها على اتفاقيات التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية.

ج- يحتل الاتحاد الأوروبي ونافتا المراتب الأولى عالميا في ترتيب التكتلات الاقتصادية لكن هذا لا يعني أن النجاح التكاملي حكر على الدول المتقدمة، بل بالعكس، تثبت تكتلات أخرى من العالم النامي كالآسيان ومركسور مثلا، نجاحا يعرف بالمعجزة، كما تضاهي في أسواقها ونسبة الدخل القومي لها التكتلات الكبرى.

د- لقد أثارت أبعاد التوسع المطرد في التكتلات الإقليمية وتشابك علاقتها بالإطار المتعدد الأطراف المتمثل في منظمة التجارة العالمية، العديد من الآراء حول طبيعة هذه العلاقة، حيث يرى بعض المحللين الاقتصاديين أن هذه التكتلات قد تؤدي إلى تفتيت النظام التجاري الدولي من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف الأخرى غير المنتمية له، غير أنه من النتائج الملفتة للنظر، والتي تدعو إلى وجود إمكانية إحداث التوافق بين العولمة والإقليمية تلك النتيجة التي تتلخص في كون الاتجاه نحو تكوين المزيد من التكتلات الإقليمية ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية ولوفي نطاق الإقليم الاقتصادي للتكتل، وهو ما يولد درجة تحرير أبعد مما تحدثه اتفاقيات تحرير التجارة العالمية في ظل العولمة، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، فزيادة الدخل داخل التكتل تسفر عن زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية، وتصبح التكتلات الإقليمية عامل بناء ونقطة انطلاق نحو إزالة الحواجز وتحقيق مزيد من انفتاح الأسواق وتحرير التجارة العالمية.

هـ - ضرورة تواؤم التكتلات الاقتصادية الإقليمية مع منظمة التجارة العالمية، لأن إنشاء هذه التكتلات يخضع لقيود عديدة وضعتها المنظمة العالمية للتجارة، للحد من عدم تناسقها مع العولمة والعمل على توافقها مع مبدأ عدم التمييز، والحد من آثارها الضارة على الدول غيرا لأعضاء، وهذا ما شملته المادة الرابعة والعشرين من اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات)، بما يدعم الهدف النهائي وهو حرية التجارة العالمية.

و- نختلف مع الرأي الذي يؤمن بأننا متجهون نحو انقسام العالم إلى تكتلات متناحرة بدلا من الانفتاح على التجارة الدولية، ونساند الرأي الذي يرى تكامل وتفاعل هذه التكتلات مع الإطار المتعدد الأطراف ليصل العالم إلى تحقيق منطقة عالمية للتجارة الحرة، خاصة في ضوء القدر الكبير من التداخل والتشابك بين هذه التكتلات سعيا نحو التحرير الكلي للتجارة العالمية.

وأخيرا فإن ما يمكن به ختم هذه الدراسة هو أن معظم المبادرات لإنشاء الترتيبات الإقليمية قد نجحت في الدول المتقدمة وبعض الدول الصناعية الجديدة، رغم وجود بعض النتائج السلبية والمتباينة بين الدول الأعضاء، الأمر الذي يبرز الإرادة السياسية الصريحة للارتقاء إلى مستوى أفضل، أما النقطة التي تلفت الانتباه هو أن معظم التكتلات في إفريقيا وفي الدول العربية قد فشلت، الأمر الذي يطرح علامة استفهام.

ومن ثم فعلى الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا، التفكير جديا وبسرعة لضمان مصالحها الاقتصادية، إما عن طريق التوصل لترتيبات إقليمية ملائمة أو عن طريق إنشاء تكتلات جديدة، مما يضمن لها مسايرة مختلف التغيرات العالمية في وقت أصبحت فيه ظاهرة التكتلات التجارية العملاقة تفرض نفسها وتتمايز على امتداد القارات جغرافيا وسياسيا، حيث بدأ النظام الاقتصادي العالمي الجديد في غضون ذلك بالتشكل كحتمية أفرزتها ظروف انتهاء الحرب الباردة، واحتدام الصراع من أجل اقتسام الأسواق بين القوى الكبرى وبسط نفوذها التجاري تحقيقا لمبدأ تعظيم المنافع ولو على حساب إفقار الجار، وفي ظل نظام كهذا قائم على عدم التكافؤ والمساواة لا يصبح هناك مكان للبلدان الصغيرة إلا بتوحيد جهودها وتنسيق مواقفها وتعزيز تعاونها الإقليمي، ليس فقط من منطلق الدفاع عن الذات والحفاظ على المصالح القومية في عالم الحيتان، وإنما لأن الانعزالية لم يعد لها ما يبررها بسبب ضيق نطاق السوق ومتطلبات التخصص الإنتاجي والتقدم التكنولوجي والمنافسة الحادة، مما يعطي للتكتل بين البلدان النامية أهمية حيوية قصوى.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب بالعربية

أ- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، القاهرة :مكتبة مدبولي، ط 1. 2000

ب- عبد الوهاب ألكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 1990.3

ت- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، القاهرة :دار الفكر العربي، ط1. 1998

ث- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية، 1991

ج- عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، القاهرة :مجموعة النيل العربية، 2002 .

ح- علي صادق أبوهيف، **القانون الدولي العام**، الإسكندرية :منشأة المعارف، ط12 .1975

خ- عبد العزيز هيكل، **الإطار النظري للتكتلات الاقتصادية**، بيروت :معهد الإنماء العربي، ط1 ,1976,

د- بيلا بالاسا، ترجمة رشيد البراوي، **نظرية التكامل الاقتصادي**، القاهرة :دار النهضة العربية، 1964 ،

ذ- سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، القاهرة :جامعة حلوان، ط1 ,2003

ر- عماد محمد الليثي، **التبادل الدولي –دراسة في منهجية وآليات التبادل الاقتصادي الدولي المعاصر –**، القاهرة :دار النهضة العربية، 2002

ز- محمد عبد المنعم عفر، **الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة، 1999

س- إبراهيم العيسوي وآخرون، **الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي – مقاربات نظرية –**، بيروت :مركز ، دراسات الوحدة العربية، ط 19901

ش- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، القاهرة :دار الفكر العربي، ط1 ،1998

ص-إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، العولمة والتكتلات الإقليمية البديلة**، القاهرة :مكتبة ، مدبولي، ط 2000,1

ض-موريس شيف ول وألف وينترز، **التكامل الإقليمي والتنمية**، مصر :مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، 2003

ط- كمال بكري، **نظرية التكامل الاقتصادي**، القاهرة :دار النهضة العربية، 1984 ،

ظ- محمد الحمضي، **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**، لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1986,1

ع- إسماعيل العربي، **التكتل والاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة**، الجزائر :الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974

غ- محمد بوعشة، **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة**، بيروت :دار الجيل، 1998 ،

ف- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، القاهرة :دار الفكر العربي، ط1 ،1998

ق- عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، :دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ،2000

ك- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، القاهرة :دار الفكر العربي، ط1 ،1998

ل- حسين عمر، **الجات والخصخصة** القاهرة:دار الكتاب الحديث،بدون سنة النشر

م- عبد المطلب عبد الحميد ، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، القاهرة :مجموعة النيل العربية، 2003

ن- سامي عفيفي حاتم، **أوروبا الموحدة 1992 وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي الغربي**، القاهرة :شركة النصر، 1993،

ه- غسان السنو و أحمد الطراح، **العولمة والدولة، الوطن والمجتمع العالمي**، بيروت :دار النهضة العربية، 2002 ،

و- محمد محمود الإمام، **تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي**، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2004

ي- د. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر** ، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2003،

أأ- مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي ،سبتمبر 2002،

بب- ريتشارد هارمسن، **جولة أوروجواي نعمة على الاقتصاد العالمي**، مجلة التمويل والتنمية، مارس، 1995 ،

تت- ياسر زغبي، **اتفاقية الجات**(بيروت :دار الندى، 1999)، .

ثث- د. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل وحتى الدوحة**(الإسكندرية :الدار الجامعية، 2003)،

جج-مصطفى سلامة، **قواعد الجات** بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1998 ، الطبعة الأولى

حح-جميلة معلم، **الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة في مجال تجارة السلع**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، 2004، فرع اقتصاد التنمية، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،

خخ-د.عبد الواحد العفوري، **العولمة والجات، التحديات والفرص**، (القاهرة :مكتبة مدبولي، 2000) .

دد- فضل علي مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية**، مكتب مدبولي، القاهرة، 2000 ، .

ذذ- د .عبد الحميد، عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من أوروجواي لسياتل .وحتى الدوحة** (الإسكندرية :الدار الجامعية،2003)

رر- سمير اللقماني ،من**ظمة التجارة العالمية وأثارها السلبية والايجابية على أعمالنا الحالية والمستقبلية** ، دون ناشر ،الرياض، 2008،

زز- سليم سعداوي ،الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة ،معوقات الانضمام و أفاقه، الطبعة الأولى،دار الخلدونية ، الجزائر،2008 ،

سس- سلامة مصطفى ، **منظمة التجارة العالمية و النظام الدولي للتجارة العالمية** ، الطبعة الأولى،دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2006

شش- د.إبراهيم توهامي، د –إسماعيل قيرة، د –عبد الحميد دليمي، **العولمة والاقتصاد غير الرسمي** (قسنطينة :دار الهدى للطباعة والنشر، 2004)

صص- أحمد عبد الرحمن، **العولمة :مظاهرها ومسبباتها**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 26 ، الكويت، 1998 ،

ضض- د .سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية)** القاهرة :الدار المصرية، اللبنانية،(2005 ،

طط-فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، القاهرة :الدار المصرية اللبنانية

ظظ-سمير محمد عبد العزيز، **التجارة العالمية وجات 94** (الإسكندرية :مكتبة الإشعاع، 1997) .

عع-كامل بكري، **التكامل الاقتصادي**، الإسكندرية :المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر 1984،

غغ-يلماظ أكيوز، **الدول النامية و التجارة العالمية**، ترجمة احمد عبد الخالق، الرياض :دار المريخ للنشر، 2006

الكتب باللغة الاجنبية :

1. F.Kahnert et[al], **Intégration économique entre pays en voie de développement**, Paris : Centre développement de l'organisation de coopération et développement économique, 1966
2. Michel Fouquin, Jean-Marc Siroen, Régionalisme et multilatéralisme sont-ils antinomiques ? in : **Economie Internationale**, N°74 ,2eme trimestre, Paris, 1998
3. Robert Boyer et Al, **Mondialisation au-delà des mythes**, Alger : Casbah Ed, 1997,.
4. Jean-Marc Siroën, **La régionalisation de l'économie mondiale**, Paris : Edition la découverte, 2000.
5. Carl Gaine, « Intégration et Inégalités régionales », Economie Internationale, Revue de CEPII ,N°99,Paris :la documentation française,3 trimestres , 2004
6. Chris Dixon, " **South East Asia in theWorld Economy** ",Cambridge,University Press, New York ,1991
7. Olivier Blin, "**L'OrganisationMondiale du commerce**", (Paris : Ellipses, 1999),
8. Géraud Guibert, « **L'Organisation Mondiale du commerce, continuité, changement et incertitudes** », Politique étrangère, N° 3/94,
9. Tayeb Mohamed MEDJAHED ,le droit de l'OMC et perspectives d'harmonisation du système algérien de défense commerciale, Ed.Houma, Alger ,2008,
10. Le groupe de travail examine le projet de rapport sur le régime commercial de l'Algérie , partir du site de
11. Jean-Marc Siroën, **La Régionalisation du commerce mondial : régionalisme et multilatéralisme**, in : Paris : **cahiers français**, n°299, novembre 2000.

المواقع الالكترونية :

1. http://www.asharqalawsat.com/macdaily/15-9-2001/books/html21

المجلات :

مجلة التمويل والتنمية صندوق النقد الدولي ،سبتمبر 2002،

الصادق، « المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية وإخفاق جديد » **مجلة السياسة الدولية**، العدد145 , أكتوبر 2003 ،

عبد الله موله التكامل الاقتصادي الجديد :الثابت و المتغير . **مجلة المستقبل العربي**،العدد 279 ، أوت2002

ذكاء خالدي « **دور الدولة و التعاون الاقتصادي العربي في رفع القدرة التنافسية**» مجلة المستقبل العربي ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،العدد 254 ، أفريل2000

المذكرات:

عثمان، **التكامل التجاري الإقليمي :الآثار و تحديات منظمة التجارة العالمية، حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**،(مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير) ' جامعة الجزائر،2007